

Distr.: General
20 July 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨
من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقرير الدوري الثالث المقدم من الدول الأطراف

لختنشتاين*

* يصدر هذا التقرير دون تحرير رسمي.

للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة لختنشتاين، انظر CEDAW/C/LIE/1 الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها العشرين. وللإطلاع على التقرير الثاني المقدم من حكومة لختنشتاين، انظر CEDAW/C/LIE/2.



المحتويات

الصفحة

	الجزء الأول - معلومات عن البلد
٤	أولا - نظرة عامة
٤	ألف - الأرض والشعب
٧	باء - الهيكل السياسي العام
٩	جيم - التكامل الاقتصادي والسياسي
١٠	دال - الاقتصاد
١١	هاء - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان
	الجزء الثاني - تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
١٥	ثانيا - مقدمة
١٥	حالة المرأة في لختنشتاين وتنفيذ منهاج عمل بيجين
١٦	ثالثا - ملاحظات بشأن مواد معينة للاتفاقية
١٦	المادة ٢ - التدابير السياسية المتخذة للقضاء على التمييز ضد المرأة
٢٧	المادة ٣ - حقوق الإنسان والحريات الأساسية
٢٨	المادة ٤ - تدابير إيجابية ترمي إلى تعجيل المساواة الفعلية بين المرأة والرجل
٢٨	المادة ٥ - تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية للسلوك
٣٤	المادة ٦ - القضاء على جميع أشكال الاستغلال (وخاصة الاتجار بالمرأة والبغاء) وعلى العنف ضد المرأة
٤١	المادة ٧ - المساواة في الحياة السياسية والعامية
٤٦	المادة ٨ - مشاركة المرأة في المنظمات الحكومية والدولية
٤٦	المادة ١٠ - التعليم
٥٣	المادة ١١ - العمالة والأمومة والضمان الاجتماعي
٦٤	المادة ١٢ - الصحة

- المادة ١٣ - مجالات أخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية ٦٨
- المادة ١٤ - النهوض بالمرأة في المناطق الريفية ٦٩
- رابعاً - التذييلات ٦٩
- ملاحظة من الأمانة العامة: جميع التذييلات (باستثناء التذييل الخاص بالمساهمات المقدمة من لختنشتاين إلى مشاريع المرأة ٢٠٠٣-٢٠٠٥) ستكون متاحة للخبراء باللغة التي وردت بها.

تصدير

اعتمدت حكومة إمارة لختنشتاين هذا التقرير في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ويتم تقديمه عملاً بالمادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، وهذا هو التقرير القطري الثالث المقدم من لختنشتاين، ويغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦.

ويتضمن الجزء الأول من التقرير معلومات عامة عن لختنشتاين وعن حماية حقوق الإنسان فيها. وتم تجميع الجزء الثاني من التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة HRI/GEN/2/Rev.1/Add.1 المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ ويشمل التدابير التشريعية والإدارية وغير ذلك من التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتود الحكومة توجيه الانتباه إلى أن التقرير الثاني للختنشتاين، الذي قدم في الوقت المحدد، في سنة ٢٠٠١، لم تنظر فيه اللجنة حتى الآن بسبب سوء تفاهم تنظيمي. ولذلك، يشير التقرير الحالي إلى الملاحظات والتوصيات التي أبدتها اللجنة استجابة للتقرير القطري الأول في سنة ١٩٩٩.

الجزء الأول - معلومات عن البلد

أولا - نظرة عامة

ألف - الأرض والشعب

الجغرافيا

يقع إقليم إمارة لختنشتاين بين سويسرا والنمسا ويشمل رقعة مساحتها ١٦٠ كيلومتراً مربعاً. وتنقسم لختنشتاين إلى ١١ بلدية ريفية. ويصل تعداد أكبر اثنتين منهما إلى ما يربو على ٥ ٠٠٠ شخص لكل منهما. ويقع ربع مساحة الإقليم في وادي الرامين في حين أن الثلاثة أرباع الأخرى تقع على السفوح المحيطة وفي المناطق الداخلية لجبال الألب. وعاصمة إمارة لختنشتاين ومقر حكومتها هي فادوز.

السكان

في أواخر سنة ٢٠٠٤، كان تعداد سكان لختنشتاين ٦٠٠ ٣٤ نسمة، أي قرابة حجم مدينة صغيرة. وينتشر سكان البلد في ١١ بلدية. ويشكل الأجانب ٣٤,٣ في المائة من السكان المقيمين. ومن بين الأجانب المقيمين في لختنشتاين ٤٩,٨ في المائة من البلدان

المشاركة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية^(١)، وبصفة خاصة من النمسا وألمانيا، ونسبة ٣٠,٥ في المائة من سويسرا. ومن ثم تمثل البلدان الأخرى نسبة ١٩,٧ في المائة من السكان الأجانب، وتضم ٧,٥ في المائة من تركيا و ٤,٤ في المائة من صربيا والرأس الأسود.

التركيب السكاني

كانت المرأة تمثل أكثر قليلا من نصف سكان لختنشتاين في سنة ٢٠٠٤. وهي نسبة مماثلة لما هو موجود في جميع المجتمعات الغربية تقريبا وتعود إلى ارتفاع العمر المتوقع للمرأة عند الميلاد. ويبلغ معدل المرأة ٥١,٧ في المائة من السكان المولودين في الخارج. ويرجع الفرق إلى ارتفاع معدل الهجرة بين الرجال، حيث تنضم إليهم أسرهم في وقت لاحق أحيانا.

وقد انخفض معدل المواليد، ومن ثم زيادة المواليد عن الوفيات، بصورة عامة منذ سنة ١٩٧٠، وإن بقي مستقرا منذ التسعينات. وفي خلال السنوات العشر الأخيرة، بلغ متوسط الأطفال المولودين في البلد ٣٩٥ طفلا سنويا. وكان عدد المواليد ٣٧٢ وعدد الوفيات ١٩٨، في سنة ٢٠٠٤. وتناقص معدل الوفيات بين لرضع في لختنشتاين منذ الخمسينات. وهو منخفض للغاية في الوقت الحالي، إذ بلغ معدل وفيات الأطفال قبل بلوغ سن السنة ٣ لكل ألف طفل، خلال السنوات الأخيرة.

وبصورة عامة، زاد تعداد السكان الدائمين في لختنشتاين بنسبة ٠,٩ في المائة بزيادة ٣٠٦ أشخاص خلال سنة ٢٠٠٤، بسبب الهجرة وزيادة عدد المواليد، وقد نزح ١٣٢ من هؤلاء السكان إلى لختنشتاين من الخارج. ومن ثم تعتبر الهجرة عاملا هاما في الزيادة المطردة في تعداد سكان البلد.

وزاد العمر المتوقع عند الميلاد بصورة مطردة على مدى السنوات الـ ٣٠ الأخيرة. ففي سنة ٢٠٠٤، كان العمر المتوقع عند الميلاد ٨٣,٧ للمرأة و ٧٨,٦ للرجل^(٢). وإلى جانب انخفاض معدل المواليد وسياسة الهجرة المقيدة، يعمل ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الميلاد على زيادة الشيخوخة في المجتمع. وهذا يؤديه معدل الشباب، الذي يمثل معدل السكان دون سن ٢٠ سنة إلى السكان من سن ٢٠ إلى ٦٤ سنة. فبينما كان معدل الشباب

(١) تألفت المنطقة الاقتصادية الأوروبية من ١٥ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى جانب أيسلندا ولختنشتاين والنرويج التي هي أعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وأصبح الأعضاء العشرة الجدد جزءا من المنطقة الاقتصادية الأوروبية اعتبارا من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢) لا تقوم لختنشتاين بجمع بيانات عن العمر المتوقع عند الميلاد نظرا لصغر حجم البلد. والأرقام الواردة مستقاة من منشور للمجلس الأوروبي بعنوان التطورات الديمغرافية الأخيرة في أوروبا، ٢٠٠٤.

٥١,٢ في المائة، في سنة ١٩٨٠، انخفض إلى ٣٨,٢ في المائة في سنة ٢٠٠٠. وفي أواخر سنة ٢٠٠٤، كان ١٧,٦ في المائة من السكان أقل من ١٥ سنة و١١,١ في المائة فوق ٦٥ سنة. وكان ٣٣ في المائة من السكان يعيشون في أسر معيشية مؤلفة من ٦ أشخاص أو أكثر في سنة ١٩٧٠، بينما أصبحت نسبة السكان الذين يعيشون ضمن هذه الفئة من الأسر ٦ في المائة فقط، في سنة ٢٠٠٠. وخلال الفترة نفسها، زادت نسبة الأسر المؤلفة من شخص أو اثنين بدرجة كبيرة، بحيث أصبح ٤٠ في المائة من السكان يعيشون في هذا الشكل من الأسر، في الوقت الراهن. وفي سنة ٢٠٠٠، كانت الأسرة المتوسطة مؤلفة من ٢,٤ من الأشخاص. وتعتبر الزيادة في الأسر المؤلفة من والد وحيد ملحوظة أيضا. فزاد عدد هذه الأسر من ٧٤٥ في سنة ١٩٩٠، إلى ١٩٢٦ أسرة من بين مجموع ٢٨٢ ١٣ أسرة معيشية في سنة ٢٠٠٠.

وفي سنة ٢٠٠٤، تزوج ٣٣٩ من المقيمين بشكل دائم في لختنشتاين، منهم ١٦٤ رجلا و١٧٥ امرأة. ومن الرجال الـ ١١٠ حاملي جنسية لختنشتاين الذين تزوجوا في سنة ٢٠٠٤، تزوج ٥٧,٢ في المائة منهم من أجنبية. ومن النساء الـ ١١٨ حاملات جنسية البلد، تزوجت ٥٩,٣ في المائة منهن من أجنبي. ومن ثم تزوجت أغلبية رجال ونساء لختنشتاين من أجنبي. وكان هناك ٦٢ حالة طلاق لكل ١٠٠ زواج جديد. وتبلغ نسبة الطلاق في البلد ٥٦ في المائة، وهي نسبة مرتفعة أيضا مقارنة بالنسبة الدولية. وكان الارتفاع الملحوظ لعدد حالات الطلاق في سنتي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ يرجع جزئيا إلى إدخال قانون جديد للطلاق (١ نيسان/أبريل ١٩٩٩). ويؤثر انخفاض معدل الزواج (حالات الزواج الجديدة لكل ١٠٠٠ رجل مقيم في لختنشتاين) كذلك على ارتفاع معدل الطلاق. وفي سنة ٢٠٠٤، كان هناك ٤,٨ حالة زواج جديدة لكل ١٠٠٠ رجل مقيم في البلد، وظل هذا المعدل ٦ حالات، في سنة ٢٠٠١.

الدين

في أواخر سنة ٢٠٠٢^(٣)، كان الروم الكاثوليك يشكلون ٧٦ في المائة من مجموع السكان وكان البروتستانت يمثلون ٧ في المائة، والمسلمون ١,٤ في المائة. ولم يوفر ٨,١٠ في المائة من السكان بيانات عن انتمائهم الديني.

(٣) لم تجر دراسة استقصائية جديدة عن توزيع الأديان في لختنشتاين منذ نهاية ٢٠٠٣.

ويكفل دستور لختنشتاين حرية العقيدة والضمير، ويكفل أيضا الحقوق المدنية والسياسية بصرف النظر عن الانتماء الديني. وحتى سنة ٢٠٠٣، كان يمكن إعفاء الطلاب من التعليم الديني على مستوى التعليم الثانوي (الأوبرشولة وريالشولة والجمنازيوم). عن طريق الاحتجاج بالحرية الدينية. وابتداءً من السنة الدراسية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، يقدم الآن الخيار بين دراسة "الدين والثقافة" والتربية الدينية حسب مذهب معين (الكاثوليكي أو البروتستانتي) في الصفوف الأولى من المدارس الثانوية. ويحضر جميع الطلاب غير المنضمين إلى التعليم الديني منهج "الدين والثقافة" وهدفه تشجيع الطلاب على التفكير في موضوع الدين ودلالته بالنسبة للحياة الشخصية والاجتماعية، بشكل يحترم مختلف الأديان والمعتقدات الفلسفية.

وموجب الدستور، تعتبر الكنيسة الكاثوليكية "الكنيسة الوطنية للختنشتاين". وهذا لا يعادل الكنيسة المقررة أو كنيسة الدولة. وبالإضافة إلى الكنيسة الكاثوليكية، تحصل الكنيسة الإنجيلية (البروتستانتية) على دعم مالي من الدولة. ويجري حاليا بحث مسألة الفصل بين الكنيسة والدولة، أثر إنشاء مطرانية لختنشتاين.

اللغة

يقرر الدستور اللغة الألمانية بصفتها اللغة الوطنية والرسمية للختنشتاين. ويجري التحدث بإحدى لهجات الألمانية (Alemannic) بصورة عامة.

باء - الهيكل السياسي العام

نظام الدولة

إمارة لختنشتاين إمارة ملكية دستورية وراثية ذات أسس ديمقراطية وبرلمانية. وسلطة الدولة عائدة للأمير وللشعب. وتوازن الحقوق الديمقراطية المباشرة للشعب، وهي حقوق واسعة النطاق، وضع الأمير القوى نسبيا.

فصل السلطات

في نظام الحكومة المزدوج المعمول به في لختنشتاين، تتمثل سلطة الدولة في الأمير وفي الشعب. وفصل السلطات مكفول من جهة أخرى، بتخصيص حقوق منفصلة للجهاز التنفيذي (الحكومة) والجهاز التشريعي (البرلمان) والجهاز القضائي (المحاكم).

الأمير (رئيس الدولة)

الأمير هو رئيس الدولة وهو يمثلها في جميع علاقاتها مع الدول الأجنبية، مع اشتراط المشاركة المقررة للحكومة المختصة. وهو يعين أعضاء الحكومة بناء على اقتراح من البرلمان. وهو مسؤول أيضا عن تعيين القضاة الذين ينتخبهم البرلمان بناء على اقتراح من هيئة خاصة للاختيار. ويستطيع الأمير حل البرلمان وإقالة الحكومة لأسباب هامة، ويتولى سلطات الطوارئ. ويمارس سلطة العفو وتخفيف الأحكام وإلغاء الإجراءات الجنائية. وتلزم موافقة الأمير على أي قانون لسريانه. والأمير ملزم بأحكام الدستور في ممارسة سلطاته.

البرلمان

ينتخب برلمان لختنشتاين كل أربع سنوات. ويتألف البرلمان من ٢٥ عضوا يتم انتخابهم بمشاركة الجميع، على قدم المساواة، بواسطة اقتراح سري مباشر، وفقا لنظام التمثيل النسبي. وخلال الولاية الحالية (٢٠٠٥-٢٠٠٩) تُمثّل ثلاثة أحزاب في البرلمان. ويشغل حزب مواطني لختنشتاين التقدمي الأغلبية المطلقة بـ ١٢ مقعدا وحزب الاتحاد الوطني ١٠ مقاعد والقائمة الحرة ثلاثة مقاعد.

وأهم مسؤوليات البرلمان هي المشاركة في العملية التشريعية وإقرار المعاهدات الدولية واعتماد ميزانية الدولة وانتخاب القضاة واقتراح هيئة الاختيار ومراقبة الإدارة الوطنية. ويقوم البرلمان بانتخاب الحكومة باقتراح تعيينها على الأمير. ويمكن أن يطالب بإقالة الحكومة عندما تفقد الثقة. والنصاب القانوني لاتخاذ القرارات في البرلمان هو ثلثا النواب على الأقل.

الحكومة

تتألف الحكومة من خمسة أعضاء: رئيس الحكومة، ونائب رئيس الحكومة، وثلاثة أعضاء آخرون. ويعين الأمير أعضاء الحكومة بناء على اقتراح من البرلمان. وتمثل الحكومة السلطة التنفيذية العليا وتخضع لها ٣٠ إدارة وعدد من البعثات الدبلوماسية في الخارج. ويدعم أعمال الإدارة ٥٠ من اللجان ومن المجالس الاستشارية.

وللحكومة صلاحية إصدار الأوامر، وهي لذلك هيئة تشريعية أيضا. غير أنه لا يجوز لها إصدار الأوامر إلا في نطاق القوانين والمعاهدات الدولية.

الولاية القضائية

تقسم الولاية القضائية إلى ولاية قانونية عامة (الولاية الاستثنائية) والولاية العادية. وتمارس الولاية القانونية العامة المحكمة الإدارية والمحكمة الدستورية. وتمثل المحكمة الإدارية

دائرة الشكاوى من قرارات وأوامر الحكومة واللجان العاملة باسم الحكومة. وتشمل مسؤوليات المحكمة الدستورية، بصورة خاصة، حماية الحقوق المكفولة في الدستور والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وصكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان^(٤). وتنظر أيضا في دستورية القوانين والمعاهدات وقانونية الأوامر الحكومية.

وتشمل الولاية العادية إقامة العدل في القضايا المدنية والجنائية. والمحكمة الابتدائية هي محكمة العدل في فادوز. وفي الإجراءات المدنية، يلزم اتباع إجراء توفيق في بلدية إقامة المدعى عليه، قبل أن يتسنى تقديم الدعوى في محكمة العدل. ولا يجوز تقديم الطلب إلى محكمة العدل، بصفتها المحكمة الابتدائية، إلا بعد فشل ذلك الإجراء التوفيق. وبممارسة فرادى القضاة الولاية العادية في المحكمة الابتدائية. ومحكمة الدرجة الثانية هي محكمة الاستئناف، ومحكمة الدرجة الثالثة هي المحكمة العليا. ويتألف كل من هاتين المحكمتين من هيئة قضاة.

البلديات

يقوم استقلال البلديات بدور هام في لختنشتاين. ويرد نطاق السلطة المستقلة للبلديات الـ ١١ في المادة ١١٠ من الدستور. وتنتخب كل بلدية مجلسا بلديا يرأسه العمدة، الذي يمارس سلطته على أساس التفرغ أو لبعض الوقت، وفقا لحجم البلدية. وتدير السلطات البلدية شئونها بصورة مستقلة إضافة إلى إدارة أموال البلديات. ويستطيع المواطنون طلب إجراء استفتاء لمعارضة قرارات تلك السلطات.

جيم - التكامل الاقتصادي والسياسي

تمارس لختنشتاين سياسة خارجية نشطة هدفها تعزيز السيادة الوطنية وتحسين التكامل السياسي والاقتصادي على الصعيدين الدولي والأوروبي. ويجري تحقيق هذا التكامل، بخطوات حثيثة، من خلال التنمية الاقتصادية والتصنيع وقد بدأ هذا منذ الستينات واستمر حتى اليوم.

ففي سنة ١٩٦٠، كانت لختنشتاين مندجحة بالفعل في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من خلال معاهدة الجمارك المبرمة مع سويسرا. وانضمت إلى الرابطة كعضو مستقل في سنة ١٩٩١، وإلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سنة ١٩٧٥، وإلى مجلس أوروبا في

(٤) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

سنة ١٩٧٨. وأصبحت عضوا في الأمم المتحدة في سنة ١٩٩٠ وعضوا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وفي منظمة التجارة العالمية في سنة ١٩٩٥.

وفي الوقت الراهن، فإن لختنشتاين لديها بعثات دبلوماسية لدى الأمم المتحدة، في نيويورك، والاتحاد الأوروبي في بروكسيل، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في جنيف. ولديها بعثة دائمة في المجلس الأوروبي في استراسبورغ وبعثة دائمة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في فيينا. وأنشئت سفارات ثنائية في برن وبرلين وبروكسيل وواشنطن وفيينا والكرسي الرسولي.

دال - الاقتصاد

المنطقة الاقتصادية

تشكل لختنشتاين منطقة اقتصادية مشتركة مع سويسرا منذ بدء نفاذ معاهدة الجمارك في سنة ١٩٢٤. والحدود بين البلدين مفتوحة ويحكم حراس الحدود السويسريين الحدود مع النمسا. وعملا بمعاهدة العملة مع سويسرا، يعتبر الفرنك السويسري العملة القانونية في لختنشتاين. وهي مشتركة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية منذ سنة ١٩٩٥، حيث تعتبر سوقا موحدا مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج وأيسلندا، كما ذكرنا أعلاه وبعد توسيع دول الاتحاد الأوروبي بانضمام ١٠ أعضاء جدد في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، تضم المنطقة الحرة الأوروبية ما مجموعه ٢٨ من الدول الأعضاء في الوقت الراهن.

الهيكلة الاقتصادي

تتميز لختنشتاين باقتصاد صناعي واقتصاد خدمات معاصر له صلات عالمية. وكانت الأسس التي قام عليها نجاحها الاقتصادي في العقود الأخيرة الأحوال الهيكلية المؤاتية التي كفلتها قوانين التجارة الحرة. ولدى لختنشتاين أيضا قطاع اقتصادي عالمي الوجهة مرتفع الإنتاج، ساهم بما يقرب من ٤٢ في المائة من القيمة المضافة الشاملة للبلد (الناتج الوطني الإجمالي)، في سنة ٢٠٠٣. كما لديها شركات خدمات متطورة، خاصة في القطاع المالي، مع وجود المشورة القانونية والوكلاء الفنيين والمصارف. وتتمتع لختنشتاين بسمعة عالمية بوصفها مركزا ماليا معاصرا لديه خبرة من الدرجة الأولى. وفي سنة ٢٠٠٣، ساهمت الخدمات المالية والخدمات العامة بنسبة ٥١ في المائة من القيمة المضافة للبلد (الناتج الوطني الإجمالي). ويعتبر البلد من أهم البلدان ذات الثقل الصناعي في العالم. ويعتبر هذا التنوع، الواسع النطاق سر النمو المستمر لاقتصاد لختنشتاين ومقاومته للأزمات.

هيكل العمالة

أدى صغر حجم لختنشتاين وازدهارها الاقتصادي المطرد إلى ضرورة استقدام جزء كبير من العمالة من الخارج وتنقلها عبر الحدود الوطنية. وفي نهاية سنة ٢٠٠٤، كان ١٦ ٧٦٨ شخصا من المقيمين في لختنشتاين يعملون، مما يمثل نحو ٥٠ في المائة من السكان المقيمين. ومن هؤلاء، كان ١٥ ٦٢٢ يعملون داخل البلد و١ ١٤٦ شخصا يعملون في الخارج. وكان ينضم إلى الـ ١٥ ٦٢٢ شخصا المقيمين في البلد والعاملين فيه، ١٣ ٩١١ عاملا يُقدِّمون إلى لختنشتاين من البلدان المجاورة، بحيث بلغ عدد العاملين في البلد ما مجموعه ٢٩ ٥٣٣ شخصا في أواخر سنة ٢٠٠٤. ويعتبر هذا العدد بالغ الارتفاع مقارنة بمجموع السكان الذين يصل عددهم إلى ٣٤ ٦٠٠ شخص.

ولم تعد الزراعة ذات أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني. غير أنها لا تزال تؤدي دورا هاما فيما يتصل بالاكْتفاء الذاتي من الأغذية في أوقات الأزمات وفي رعاية وصيانة البيئة الطبيعية والثقافية. وفي نهاية سنة ٢٠٠٤، كانت نسبة ١,٣ في المائة من جميع العاملين في البلد لا تزال تعمل في القطاع الأولي (الزراعي). وبالرغم من استمرار نمو قطاع الخدمات (التجارة والخدمات المالية والفنادق والمطاعم والتعليم وما إلى ذلك) الذي يضم ٥٤,٥ في المائة من العاملين بدوام كامل، استمر وجود قطاع ثانوي نشط ومتنوع (الصناعة، الحرف، التشييد وما إلى ذلك) يضم ٤٤,٢ في المائة من الأشخاص العاملين بدوام كامل.

البطالة

تعتبر نسبة البطالة منخفضة، بالمقاييس الدولية. فكانت نسبة البطالة ٢,٤ في المائة، تمثل ٧١٧ شخصا، في أيار/مايو ٢٠٠٦.

معدل التضخم

يتم التعبير عن معدل التضخم في المتوسط السنوي للمؤشر الوطني السويسري لأسعار الاستهلاك، وذلك نتيجة للاتحاد الاقتصادي ووحدة العملة مع سويسرا. وكان معدل التضخم ٠,٨ في المائة في سنة ٢٠٠٤.

هاء - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

الحقوق والحريات الأساسية

هناك عدة حقوق أساسية مجسدة في دستور إمارة لختنشتاين. وتشمل، بصورة خاصة، الحق في حرية التنقل واكتساب الملكية، والحرية الشخصية وقدسية المنزل وحماية

سرية المراسلات والوثائق، والحق في إجراءات قانونية أمام قاض معين على النحو الواجب، وحرمة الملكية الشخصية، وحرية التجارة والتبادل التجاري وحرية الدين والضمير، والحق في حرية التعبير، وحرية الصحافة، والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع، والحق في تقديم العرائض والحق في تقديم الشكاوى. ويحدد الدستور أيضا مساواة جميع المواطنين أمام لقانون وحق المواطنين الأجانب في الخضوع للمعاهدات، أو وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل، في حالة عدم انطباق هذه المعاهدات.

الولاية القضائية والإجراءات القانونية الدولية

إذا رأى شخص أن حقوقه أو حرياته الأساسية قد انتهكت، فإنه يستطيع اللجوء إلى المحكمة أو تقديم شكوى. وقد يطالب الشخص بإلغاء قرار إداري أو حكومي، وبالتعويض أو ترضية عن ضرر مادي أو غير مادي. وقد خولت المحكمة الدستورية بسلطة النظر في دستورية القانون المنطبق ويمكنها إعلان بطلان القوانين أو الأوامر أو أجزاء منها. وفي بعض الحالات، يمكن أيضا تقديم الشكاوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في استراسبورغ، حيث أن لختنشتاين دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، منذ سنة ١٩٨٢. ويشترط في هذه الحالة أن تكون الإجراءات الجارية في هذا البلد قد استنفذت جميع الهيئات القضائية المختصة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر المحكمة الدستورية الهيئة القضائية الوطنية المختصة باتخاذ قرارات بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي تكفلها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. والمحكمة الدستورية هي الجهة المختصة النظر في جميع إجراءات الشكاوى الفردية المتصلة بالحقوق والحريات التي اعترفت لختنشتاين بها بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

عضوية لختنشتاين في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

صدقت لختنشتاين على عدد من الاتفاقيات الأوروبية والدولية لحماية حقوق الإنسان، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وفي مجلس أوروبا. ومنها ما يلي:

- ميثاق الأمم المتحدة المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥.
- الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥١ وبروتوكول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦.
- البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦.
- البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام والمؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.
- اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والمؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.
- النظام الأساسي لمجلس أوروبا المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٤٩.
- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، بما في ذلك عدة بروتوكولات.
- الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، بما في ذلك البروتوكولين ١ و٢.
- الاتفاقية الإطارية الأوروبية المتعلقة بحماية الأقليات القومية المؤرخة ١ شباط/فبراير ١٩٩٥.

- الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.
- الاتفاق الأوروبي المتعلق بالأشخاص المشتركين في إجراءات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٦.
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨.

تنفيذ الاتفاقيات الدولية

فيما يتصل بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، تتقيد لختنشتاين بالمبدأ الذي مفاده أنه لا ينبغي الانضمام إلى معاهدات إلا إذا أمكن الامتثال لما تنطوي عليه من التزامات. إذ يصبح الاتفاق الذي يتم التصديق عليه جزءاً من القانون الوطني من تاريخ بدء نفاذه، ودون حاجة إلى صدور قانون خاص، مادامت أحكام الاتفاق محددة بالشكل الكافي لتصبح أساساً لاتخاذ قرار.

سياسة الإعلام الوطنية المتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسان

ينظر البرلمان في جميع القوانين ومن ثم في جميع الاتفاقيات الوطنية، ويجب نشرها في الجريدة القانونية للختنشتاين (Liechtensteinisches Landesgesetzblatt LGB1) وينشر أيضاً تاريخ بدء نفاذها في الجرائد الوطنية. وجميع القوانين متاحة للجمهور. ويمكن الحصول على نصها الكامل من مقر أمانة الحكومة أو الاطلاع عليها على الإنترنت.

وبدأ تشغيل الموقع الجديد لدولة لختنشتاين على الإنترنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويمكن الاطلاع على جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المطبقة في البلد على الموقع الجديد (www.liechtenstein.li). كما متاح أيضاً جميع الورقات القطرية المقدمة من لختنشتاين وتوصيات لجان حقوق الإنسان وهيئات رصدها.

وقد قدم هذا التقرير إلى المنظمات غير الحكومية التي تتضمن شبكة نساء لختنشتاين ومركز أمهات رابونزيل (Rapunzel Mothers) لإبداء التعليقات. وستقدم التعليقات إلى أمانة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بصورة منفصلة.

الجزء الثاني - تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

ثانيا - مقدمة

حالة المرأة في لختنشتاين وتنفيذ منهاج عمل بيجين

قامت لختنشتاين بجهود نشطة من أجل تحقيق مبدأ المساواة، ذلك أن مساواة المرأة من الناحية القانونية مجسدة في دستور البلد الصادر في عام ١٩٩٢، وقامت لختنشتاين بجهود نشطة من أجل تحقيق مبدأ المساواة نظرا لأنها صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سنة ١٩٩٦.

وقد اتخذت تدابير إضافية على الصعيد القانوني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وذلك كجزء من سياسة المساواة التي ينتهجها البلد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قرر برلمان لختنشتاين إدماج التوجيه رقم ٧٣/٢٠٠٢ للاتحاد الأوروبي الذي يمثّل هدفه في تحقيق المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء في مكان العمل وتعديل قانون المساواة بين الجنسين وفقا لذلك، وقد بدأ نفاذ هذا التوجيه في سنة ١٩٩٩. وتعمل الأحكام القانونية الجديدة الخاصة بإجازة الوالدية على تشجيع التوفيق بين العمل والأسرة، بينما أدى تنقيح أنظمة المعاشات التقاعدية للتوظيف إلى تحسين حالة العاملين لبعض الوقت. وفيما يتصل بمجال التركيز الخاص بمنع العنف ضد المرأة، فقد ساهم كل من تنقيح قانون الإجراءات المدنية الذي يعزز حماية الضحايا ووضع قانون لحماية الضحايا في التقدم المحرز. وفي سنة ٢٠٠٢، صدقت لختنشتاين على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وقبلت سلطة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بالنسبة للنظر في الانتهاكات المدّعاة للاتفاقية.

وبفضل هذه الأسس القانونية الجديدة، المكتملة لمبدأ المساواة في الدستور وتنفيذه القانوني السابق بوصفهما أسس سياسة المساواة، تم تحقيق المساواة للرجال والنساء على الصعيد القانوني بالكامل تقريبا. ومع ذلك يظل هناك احتياج إلى العمل فيما يتصل بالمساواة الفعلية. وقد تمت المبادرة بإجراء تغييرات على الصعيد المؤسسي لتعزيز هذه المساواة الفعلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد رفع مستوى مكتب المساواة بين الجنسين إلى مكتب التكافؤ الفرص في سنة ٢٠٠٥. وتمثل مجالات التركيز فيه في حياة العمل للمرأة، والتوفيق بين الحياة الوظيفية والأسرة، والعنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى التدابير الخاصة بتحسين إدماج المرأة في حياة العمل وفي وظائف اتخاذ القرارات الاقتصادية، قام مكتب تكافؤ الفرص بتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية بصورة نشطة.

وتقوم سياسة الحكومة، بهذا الأسلوب، بتشجيع التغييرات في مواقف السكان فيما يتصل بالتوزيع التقليدي للأدوار بين النساء والرجال، وتواصل دعمها في أنشطة المنظمات

النسائية العاملة في لختنشتاين. التي تقوم سياستها المعنية بالمرأة على مجالات التركيز الأربع منهاج عمل بيجين، والتي تنفذ في البلد منذ سنة ١٩٩٨ وهي:

- ١ - حقوق المرأة هي حقوق للإنسان؛
 - ٢ - الحماية من العنف حق أساسي من حقوق المرأة؛
 - ٣ - لا بد من ضمان مشاركة المرأة الكاملة في جميع عمليات صنع القرارات العامة والخاصة في جميع مجالات الحياة؛
 - ٤ - ينبغي القضاء على أي دور للجنسين محدد بصراحة.
- وتقوم لختنشتاين بتجميع ونشر تقارير سنوية بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين. (انظر خطة التنفيذ لسنة ٢٠٠٥، التذييل الأول، على سبيل المثال).

ثالثا - ملاحظات بشأن مواد معينة للاتفاقية

المادة ٢ - التدابير السياسية المتخذة للقضاء على التمييز ضد المرأة

ألف - إدراج مبدأ المساواة في الدستور أو التشريعات واتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق العملي لهذا المبدأ.

إدماج التوجيه رقم ٧٣/٢٠٠٠ للاتحاد الأوروبي وتنقيح قانون المساواة بين الجنسين

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وافق البرلمان بالإجماع على إدماج التوجيه رقم ٧٣/٢٠٠٠ للبرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا، المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويعمل التوجيه على تعديل التوجيه رقم ٢٠٧/٧٦ للمجلس الذي يهدف إلى تحقيق مبدأ المساواة بين الرجال والنساء فيما يتصل بظروف العمل والتقدم الوظيفي وإمكانية الحصول على الوظائف والتدريب المهني. ويتمثل هدف التعديل في التوفيق بين التوجيه الخاص بتكافؤ الفرص والأحكام ذات الصلة لمحكمة العدل الأوروبية والاقتراحات الجديدة للجنة المعنية بتدابير مناهضة التمييز على أساس معاهدة أمستردام. ويشمل المحتوى الأساسي للتوجيه رقم ٧٣/٢٠٠٢ للاتحاد الأوروبي المضايقة الجنسية والتمييز غير المباشر والأحكام الخاصة بتنفيذ الاشتراطات القانونية والإدارية لمكافحة التمييز ضد المرأة، والالتزام باتخاذ تدابير وقائية لمكافحة التمييز القائم على أساس نوع الجنس. وتمديد حق الحماية الخاص بالعودة إلى العمل بعد إجازة الوالدية.

وقد اقتضى تنفيذ التوجيه رقم ٧٣/٢٠٠٢ للاتحاد الأوروبي إجراء تعديلات في قانون المساواة بين الجنسين^(٥) الذي يمثل صك البلد المعني بتحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال في حياة العمل. ولزم وضع أحكام جديدة في قانون عقود العمل، بالإضافة إلى ذلك. ولم يتطلب الأمر سوى تعديل الأحكام غير المتفقة مع التوجيه من قانون المساواة بين الجنسين وقانون عقود العمل، أو التي لم تؤخذ في الاعتبار في هذه التشريعات. وشمل ذلك، بصورة خاصة، إدراج تعريف للمضايقة والمضايقة الجنسية والتمييز المباشر وغير المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، جرى توسيع نطاق القانون بحيث يشمل جميع أشكال العمل - وكانت الأحكام تطبق على علاقات التوظيف في إطار القانون الخاص العام، قبل ذلك - وتم التوفيق بين حظر التمييز وهذا التوجيه، وجرى إلغاء الحد الأقصى للتعويض في حالة إنهاء علاقة العمل وفي حالة المضايقة الجنسية وحل محله حد أدنى. وتم الحد من عبء الإثبات على ضحايا التمييز وتوسيع نطاق الدعاوى الجماعية بحيث تشمل الأفراد، وأدرج حظر للتدابير المضادة لتهمة مماثلة.

ووافق البرلمان على تنقيح قانون المساواة بين الجنسين في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦. وسيجري إعلام أرباب العمل والعاملين بإيجاز بالتنقيح القانوني في حريف سنة ٢٠٠٦. وستوجه رسائل إخبارية إلى جميع الشركات ويتم إعلام العاملين بالتعديلات من خلال المقالات الصحفية ومواقع مكتب تكافؤ الفرص ورابطة الموظفين على الإنترنت ومكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة.

تنقيح قانون الإجراءات الجنائية: تحسين حماية الضحايا

في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بدأ نفاذ تنقيح جزئي لقانون الإجراءات الجنائية، ويشار إليه أحيانا بوصفه "قانون حماية الضحايا"^(٦). ويهدف هذا التعديل القانوني إلى تحسين الوضع القانوني للضحايا في الإجراءات الجنائية بإقرار الحق في معاملة محترمة في الإجراءات وفي أقصى قدر ممكن من الحماية. وستراعى مصالح صغار الضحايا وضحايا الجرائم الجنسية، على الأخص، بصورة أشد.

ومن أهم إنجازات التنقيح القانوني الاستجابات الوقائية، حيث يجري استجواب الشاهد الخاضع للحماية في غرفة منفصلة عن مكان الجاني. بحيث لا يضطر الشاهد إلى

(٥) قانون المساواة بين النساء والرجال الصادر في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩، في الجريدة القانونية للختنشتاين، ١٩٩٩، رقم ٩٦.

(٦) قانون ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ المعدل لقانون الإجراءات الجنائية، الجريدة القانونية للختنشتاين، ٢٠٠٤، العدد ٢٣٦.

مواجهة الجاني. وفيما يتصل بالحق الموسع في رفض الإدلاء ببيانات، فهذا يكفل عدم مثول الضحايا المحتاجين إلى حماية خاصة أمام المحكمة سوى مرة واحدة وحمايتهم بالقدر المناسب، وفقا لذلك. وإضافة إلى ذلك، يحال استجواب صغار الضحايا، بصورة خاصة إلى الخبراء القادرين، بحكم تدريبهم وخبرتهم المهنية، على تخفيف العبء النفسي على الشهود أثناء الاستجواب عند الحد الأدنى.

وتشمل التعديلات القانونية الأخرى التي أُجريت لداعي حماية الضحايا إدخال المساعدة المقدمة للشهود، التي تمنح كل شاهد إمكانية الاتصال بشخص مؤتمن، وحماية الخصوصية من خلال شروط صريحة للسرية ولأوجه حظر النشر، ومواصفات أكثر تفصيلا لمضمون الواجب الرسمي للإبلاغ عن الجرائم، وشروط خاصة بتقديم المساعدة والتعليمات والمعلومات، ومنها إمكانية إعلام الضحايا بالإفراج عن متهم من الحجز قبل المحاكمة. ويشمل التنقيح القانوني أحكاما تفصيلية عن استبعاد الجمهور وعدم جواز القيام بتسجيلات خاصة بالتلفزيون والإذاعة والأفلام والتصوير في المحكمة، علاوة على ذلك.

قانون مساعدة الضحايا

يختتم صدور قانون مساعدة الضحايا مشروعا شاملا ذا ثلاث مراحل، بدأ بتعديل قانون الجنائية الجنسية واستمر في تنقيح قانون الإجراءات الجنائية فيما يتصل بحماية الضحايا. ونظرا لأن أغلب ضحايا الجرائم المتصلة بهذه التعديلات من النساء، يشكل تركيز هذه المجموعة من التدابير على حالة الضحايا، خطوة هامة في سبيل التحقيق الفعلي لمبدأ المساواة.

ووافقت الحكومة على مشروع قانون مساعدة الضحايا في أيار/مايو ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن ينظر البرلمان في هذا المشروع في خريف سنة ٢٠٠٦. وسيتم تحقيق هدف الاقتراح، وهو تقديم أفضل دعم ممكن للضحايا، على أساس العمادين: "الإرشاد" و"المساعدة المالية".

وتمثل العناية الملائمة بالضحايا وأسرهم أهم أهداف مساعدة الضحايا. ويجري، لهذا الغرض، إنشاء مكتب لإرشاد الضحايا، وهدفه توفير المساعدة اللازمة في الحالات الفردية، فيما يتصل بالاحتياجات الطبية والنفسية والاجتماعية والمادية والقانونية، وإيجاد من يقدمها بالشكل المناسب وتوفير معلومات عن مساعدة الضحايا، في حالة عدم قدرة المكتب على تقديم هذه المساعدة بذاته. ويجب ضمان المساعدة الفورية والعاجلة على مدار ساعات النهار والليل مع كفالة المساعدة في الأجل الأطول. ويجري، حاليا، وضع مفاهيم لتنفيذ خدمات الإرشاد، بشكل عملي، يراعي احتياجات ضحايا الجرائم، مع الاستخدام الكفء للموارد الموجودة والخبرة المتاحة.

وفي مجال المساعدة المالية، يتم توفير المساعدة القانونية الشاملة وحقوق التعويض. وتغطي المساعدة القانونية التكلفة الفعلية للإجراءات بالنسبة للضحايا. ومنها رسوم المحكمة وأتعاب الخبراء، فضلا عن الإرشاد القانوني المجاني، وفقا للحالة المالية للضحية. ويقصد بهذا مساعدة الضحايا على إقرار دعواهم على المرتكبين وشركات التأمين، على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، فالقصد من هذه الأحكام هو تمكين الضحايا من الحصول على تعويض من الدولة عن الأضرار المادية وغير المادية اللاحقة، بقدر ما يكون التعويض المقدم من الأطراف الثالثة غير كاف أو غائب والمقصود من التعويض عن الأضرار غير المادية هو التعبير عن اعتراف المجتمع بصعوبة وضع الضحية كجزء من حماية شاملة للضحايا، وخاصة مراعاة حالة ضحايا الجرائم الجنسية الذين لا يعانون، عادة، من أضرار مادية، بل من أضرار غير مادية جسيمة. فلا ينبغي أن يخضع التعويض عن الأضرار غير المادية لدخل الضحية، خلافا للتعويض عن فقدان الممتلكات إذ تُحدد المبالغ القصوى بالنسبة، لحالي التعويض.

إجازة الوالدين

في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بدأ نفاذ التعديل القانوني الخاص بإجازة الوالدين وأيام الرعاية في حالة المرض أو وقوع حادث في الأسرة^(٧)، والذي يعتبر التنفيذ الوطني للتوجيه رقم ٣٤/٩٦ للاتحاد الأوروبي. ويهدف إلى تحسين التوفيق بين الأسرة والعمل، وتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء. ويمنح القانون حقا فرديا لكل من النساء والرجال العاملين في الحصول على إجازة الوالدين عند مولد طفل أو تربيته. وهذه الإجازة عبارة عن إجازة غير مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة شهور. ويستطيع الموظفون الحصول على هذه الإجازة على أساس دوام كامل أو لبعض الوقت، توزع على فترات، أو بالساعات، حتى بلوغ الطفل سن ٣ سنوات، وفي حالة التبيني أو ترتيبات الحضانة، تمتد إلى أن يبلغ الطفل سن ٥ سنوات. وقد اتخذت التدابير اللازمة لضمان حماية الموظف من الفصل نتيجة لطلب هذه الإجازة أو التمتع بها، وذلك لضمان استطاعة الموظف ممارسة حقه في الحصول على هذه الإجازة. ولا يجوز نقل الحق في هذه الإجازة من حيث المبدأ، من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين والمساواة في المعاملة بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر القانون الجديد أساسا لإجازة التمريض، أي حق الموظف في التغيب عن العمل لأسباب عائلية ملحة، منها المرض أو وقوع حادث.

(٧) القانون الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تعديلا للقانون المدني العام (قانون عقود العمل) الجريدة القانونية للختنشتاين، ٢٠٠٢، العدد ٢٧٦.

المعاشات التقاعدية للموظفين

بدأ نفاذ القانون الخاص بالمعاشات التقاعدية للموظفين المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩. وهو ينظم سن التقاعد والعجز الوظيفي ومعاشات الباقيين على قيد الحياة ويحدد المعاشات التقاعدية الدنيا للموظفين. ووفقاً للنظم الحالية، تطبق أحكام القانون على الموظفين الذين يزيد أجرهم عن ٣٢٠ ٢٥ فرنكا سنوياً. وبالنسبة للعاملين بعض الوقت، يخفض هذه مبلغ بالتناسب مع نسبة العمالة. وتعتبر المعاشات التقاعدية للموظفين إجبارية وتمثل الدعامة الثانية في الدعامات الثلاث لمفهوم الختشتاتين للإعداد للشيخوخة والباقيين على قيد الحياة والعجز. وتقوم المعاشات التقاعدية للموظفين بمهمة السماح للمسنين والأشخاص الباقيين على قيد الحياة والمصابين بعجز بالاستمرار في العيش عند مستوى معيشتهم المعتاد بالشكل المناسب، وذلك مع الدعامة الأولى المتمثلة في تأمين الشيخوخة والباقيين على قيد الحياة والعجز.

ولزم تنقيح القانون بعد فترة تزيد عن ١٥ سنة، وخاصة نتيجة لتغير البيئة الاقتصادية. واعتمد البرلمان التعديلات القانونية^(٨) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ونظراً لتخفيض المرتب المطلوب لبدء تطبيق التأمينات الاجتماعية، يؤدي التنقيح إلى تحسين وضع العاملين لبعض الوقت فيما يتعلق بهذه التأمينات. فوفقاً للقانون الجديد، يجب تأمين كل موظف يفي بالشروط ويتقاضى المرتب السنوي المنطبق ويصل استحقاقه إلى ثلاثة أرباع الحد الأقصى لمعاش الشيخوخة المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والبقاء على قيد الحياة ضد النتائج الاقتصادية للعجز والوفاة والشيخوخة. ونظراً لأن أغلبية العاملين لبعض الوقت من النساء، فإن التنقيح القانوني يفيد المرأة بصورة خاصة. ويتمثل الهدف الرئيسي للتعديلات القانونية في تعزيز حقوق المؤمن عليهم.

التدابير

'١' المؤسسات

أنشئ مكتب المساواة بين الجنسين في سنة ١٩٩٦، وأعيدت تسميته فأصبح مكتب تكافؤ الفرص في سنة ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الوقت، شمل العمل والمواضيع التي تدخل في نطاق اختصاص المكتب، الإشراف على المشاريع التي تكفل تكافؤ الفرص في مجالات هجرة الأجانب وإدماجهم، والتدريب المدرسي والمهني، والعمل والصحة، والتأمين الاجتماعي،

(٨) القانون المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ المعدل لقانون المعاشات التقاعدية للموظفين. الجريدة القانونية للختشتاتين، ٢٠٠٥، العدد ٢٧٦.

والعجز، والشيوخوخة والدين والتوجه الجنسي، وذلك بالإضافة إلى التركيز التقليدي على المساواة بين الجنسين. ويمثل مكتب تكافؤ الفرص مركز الاتصال والتنسيق والإرشاد بالنسبة للمسائل العامة المتعلقة بالمساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص فضلا عن كونه المكتب الأول للجنة تكافؤ الفرص التي عينت في نفس الوقت من أجل التوصل إلى حلول داخلية لمسائل المساواة في جميع مجالات الحياة وضمان تنفيذها. غير أن اللجنة لا تعالج مسائل المساواة بين الجنسين حيث تم إنشاء لجنة للمساواة بين الجنسين، لهذا الغرض، في سنة ١٩٨٦.

وقد زاد عدد القوة العاملة لمكتب تكافؤ الفرص من وظيفة واحدة بدوام كامل إلى وظيفتين، من أجل تمكينه من القيام بمسؤولياته الإضافية. ويخصص ما يوازي وظيفة بدوام كامل لمجال المساواة بين الجنسين، كما كان الوضع قبل ذلك. ومن المقرر إجراء تقييم في سنة ٢٠٠٧ من أجل تقدير ما إذا كان هذا الحل ملائما أو إذا كان يلزم البدء في تعديلات بالنسبة للموظفين أو التنظيم.

وكانت نقطة البداية في توسيع مكتب المساواة بين الجنسين ليصبح مكتب تكافؤ الفرص إدراك أن تعزيز تكافؤ الفرص شامل لعدة مجالات ومكاتب. فتستطيع الإدارة مواجهة هذه الأحوال وتأثير التمييز في المجالات المختلفة، بالشكل الملائم بتركيز جميع المهام المتصلة بتكافؤ الفرص في مكتب واحد. وفيما يتصل بتعزيز المساواة بين الجنسين نجد أن توحيد المجالات والمواضيع يتميز بزيادة القدرة على التعرف على الأوجه المتعددة للتمييز ضد المرأة والتصدي لها. ويقوم المكتب بمسؤولياته المتصلة بالمساواة بين الجنسين وفقا لأحكام قانون المساواة بين الجنسين. وكان تركيز عمل المكتب في هذا المجال منصب على التوفيق بين الأسرة والعمل، والمرأة والوظائف، والمرأة والسياسة والعنف ضد المرأة، والتعليم الأساسي والمستمر للفتيات والنساء، ووضع المرأة الاجتماعي، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والربط الشبكي مع المنظمات غير الحكومية والمكاتب الإقليمية المعنية في البلدين المجاورين وهما سويسرا والنمسا. وينشط مكتب تكافؤ الفرص في تنفيذ أحكام قانون المساواة بين الجنسين ومنهاج عمل مؤتمر بيجين + ٥ في سنة ٢٠٠٠ وفي التقارير ذات الصلة بالموضوع. وتقوم الحكومة بنشر خطط التنفيذ المتصلة بمنهاج العمل كل سنة (انظر خطة التنفيذ لسنة ٢٠٠٥، على سبيل المثال، التذييل ١).

وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، كان التركيز الأساسي للجنة المساواة بين الجنسين، التي أنشئت في سنة ١٩٨٦، وأقرت، قانونيا، بوصفها الهيئة الاستشارية الدائمة للحكومة، بموجب قانون المساواة بين الجنسين لسنة ١٩٩٩، على تمثيل المرأة في الأجهزة

السياسية. وقدمت اللجنة الدعم للمرشحين في الانتخابات البرلمانية والبلدية الأخيرة، بتوفير للمرأة دورة دراسية عن السياسة العامة، منذ سنة ٢٠٠٤.

وبالإضافة إلى ذلك، تسعى اللجنة إلى زيادة وعي الأحزاب السياسية والناخبين من أجل مشاركة المرأة في السياسة. ولهذا الغرض، نظمت اللجنة حملة إعلامية تمهيدا للانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٥. وقدمت اللجنة عدة توصيات إلى الأحزاب ووسائل الإعلام ودعت إلى تأييد هدف "انتخاب ٧ نساء في برلمان ٢٠٠٥" الذي حددته اللجنة (انظر الملاحظات المتعلقة بالمادة ٧).

واتخذت عدة تدابير داخل الإدارة الوطنية للختنشتاين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من أجل النهوض بالمساواة بين النساء والرجال بشكل متسق. وعلى سبيل المثال، أدخل الفريق العامل الدائم المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين، داخل الإدارة الوطنية ما أسماه بمراقبة المساواة بين الجنسين. وهدفها تقديم المساعدة لموظفي الإدارة الوطنية وإتاحة الفرصة للتفكير في مواقفهم من مسائل المساواة بين الجنسين وتنفيذ تكافؤ الفرص في بيئة عملهم مع تحديد أهداف ملموسة للمساواة. وقد بدأ تنفيذ مشروع رائد مع مكتب التدريب المهني في أيار/مايو ٢٠٠٥. وتشمل المشاريع الأخرى للفريق العامل التوفيق بين الأسرة والعمل في الإدارة الوطنية فضلا عن المهاجمة والمضايقة الجنسية.

وتم تنقيح التعليمات الصادرة عن الإدارة الوطنية في سنة ١٩٩٤، بشأن المساواة في المعاملة بين النساء والرجال من الجانب اللغوي، في سنة ٢٠٠٤. وعرضت على جميع مكاتب الإدارة، كتابة، وأصبحت متاحة لجميع موظفي الإدارة الوطنية على شبكة الإنترنت الداخلية. وعدلت التعليمات بحيث حددت أنه من المسموح به استخدام ملخص الألقاب الخاصة للجنسين، بصيغة المفرد أو الجمع، مع استخدام أساليب مختلفة للهجاء (باستخدام أحرف كبيرة أو أساليب أخرى). ويقصد بالتعليمات أن تكون أداة لتيسير استخدام اللغة المناسبة للجنسين، بصورة موجزة وعملية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الوصول، من الإنترنت على قاموس، من ألف إلى ياء، يوضح المساواة بين الجنسين من الناحية اللغوية، ويعرض مقترحات بصياغات مختلفة.

قدمت اللجنة التوجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني المعينة في سنة ٢٠٠٠، خطة تنفيذية للحكومة في صيف ٢٠٠٣. وقامت اللجنة التوجيهية بعد ذلك بمصاحبة المشروع التنفيذي الأول المعني بموضوع "تبادل الجنسين في اللجان الوطنية" والذي يهدف إلى تحقيق تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في اللجان الوطنية قبل نهاية سنة ٢٠٠٦، وبنسبة ٥٠ في المائة، قبل نهاية سنة ٢٠١٠. وقد جرى، كخطوة أولى، استكمال الإحصاءات ذات الصلة

بالموضوع وإجراء مقابلات مع أشخاص ممن يشغلون المناصب الرئيسية. وتقوم اللجنة التوجيهية أيضا بدعم مكاتب الإدارة والمشاركة في المشروع الجنساني الشامل لثلاثة بلدان (انظر '٣').

'٢' المنظمات غير الحكومية

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور هام في سياسة البلد للمساواة بين الجنسين. ولهذا السبب تحصل بعض المنظمات، ومنها مكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة، ورابطة المرأة للنشاط التعليمي، ورابطة حماية النساء ضحايا سوء المعاملة وأبنائهن، ورابطة لختنشتاين للرعاية النهارية، ومنتدى الآباء والأبناء، على دعم من الأموال العامة بواسطة اتفاق للأداء. وتشمل هذه المنظمات المتنوعة مجموعة واسعة النطاق من المجالات ذات الصلة بالمساواة بين النساء والرجال ومنها: التعليم والسياسة والعمالة والتوفيق بين الأسرة والعمل، وتقديم الدعم للأسر، وتقديم المشورة في عدة مجالات مختلفة من مجالات الحياة، وتقديم المشورة القانونية للمرأة، والعنف ضد المرأة والنهوض بالمرأة من خلال الأساليب المالية.

وقد انضم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية في الأحزاب السياسية للختنشتاين لتكوين الشبكة النسائية للختنشتاين، تحت رعاية مكتب تكافؤ الفرص، الذي يقوم بأعمال الإدارة والتنسيق. وعضوية الشبكة النسائية مفتوحة أمام جميع المنظمات العاملة من أجل تكافؤ الفرص للفتيات والنساء. وتجذب المناسبات والمشاريع المشتركة اهتماما أكبر، ولها بالتالي تأثير أكبر من تأثير الحملات الفردية. وأصبحت أنشطة فرادى المنظمات معروفة بشكل أكبر. وتشمل الشبكة النسائية للختنشتاين، في الوقت الحالي، ١٧ منظمة منها: نادي المهنيين والأعمال التجارية في وادي الراين، ومنتدى الآباء والأبناء، ومكتب المسائل الجنسانية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والمرأة في حزب المواطنين التقدمي، وفريق الخبراء الخاص بالمرأة في حزب الاتحاد الوطني، والقائمة الحرة، ومكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة، ولجنة المساواة بين الجنسين، وقسم شؤون المرأة في رابطة موظفي لختنشتاين، والرابطة الدولية لأخوات المحبة في لختنشتاين ونادي الرابطة الدولية لأخوات المحبة في فادوز، ورابطة المرأة التركية، ورابطة المرأة للنشاط التعليمي، ورابطة لختنشتاين للرعاية النهارية، ورابطة حماية النساء ضحايا سوء المعاملة وأبنائهن، ورابطة المرأة ذات البنية السليمة، ونادي زونتا الدولي لمنطقة فادوز. وتجتمع شبكة المرأة، بصورة منتظمة، تحت رعاية مكتب تكافؤ الفرص، لتبادل المعلومات عن عمل كل منظمة على حدة، ومناقشة مشاريع القوانين المعممة للتشاور، وتنظيم المشاريع. وعلى سبيل المثال، تقوم الشبكة النسائية بالتخطيط ليوم المرأة الدولي وتنفيذه، كل سنة. وقد شملت المشاريع الخاصة

للشبكة النسائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير التخطيطي للمؤتمر الثاني لنساء لختنشتاين واستضافته. وكان شعار المؤتمر "المرأة تبتكر - عمل المرأة"، في سنة ٢٠٠٢، والاحتفال بذكرى مرور ٢٠ سنة على حصول المرأة على حق التصويت، في سنة ٢٠٠٤، والحملات المؤدية إلى الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٤ (انظر الملاحظات المتعلقة بالمادة ٧).

'٣' الربط الشبكي عبر الحدود

أقام مكتب تكافؤ الفرص نطاقا واسعا من الاتصالات مع المنظمات العاملة في مجال المساواة بين الجنسين، في سويسرا وفي فورارلبرغ، المقاطعة النمساوية المجاورة. وحديثا بالإشارة، بصورة خاصة، مؤتمر المساواة بين الجنسين الذي نظّمته كانتونات سويسرا الشرقية وإمارة لختنشتاين وتجمع فيه ٢١ مؤسسة، بصورة منتظمة، لتبادل المعلومات والخبرات، والمؤتمر الاتحادي للمساواة بين الجنسين الذي تعقده مكاتب المساواة بين الجنسين العامة للاتحاد الفيدرالي، والكانتونات، والمدن السويسرية، ويشارك فيه مكتب تكافؤ الفرص بصفة مراقب، والمشاريع الإقليمية التي يشارك فيها كانتون سانت غالين ومقاطعة فورارلبرغ. وتمتاز هذه الشبكات العابرة للحدود بأنها تمثل وسائط قيمة للعمل والاتصالات بين المسؤولين، مما ييسر عملهم ويحسن نوعيته. وتؤدي الاتصالات الناتجة عن ذلك إلى إيجاد مشاريع جديدة أو تحسين سبل الوصول إلى ما هو معروض.

وعلى سبيل المثال، أدى إنشاء شبكة لمكاتب الفتيات والنساء في منطقة بحيرة كونستانس، في سنة ٢٠٠١، إلى قيام موقع شبكي عبر إقليمي وهو: www.31aenderfrauen.org، تستطيع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المشتركة فيه عرض نشاطها وما يمكن أن تقدمه، ويتيح رصد خيارات الوظائف عبر الحدود، وينشر كتيب يضم جميع عناوين الاتصال وما يقدمه كل مكتب من مكاتب الفتيات والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الشبكة تقييما للاحتياجات المتصلة بالتعليم المستمر ونشرت عرضا مشتركا للأحداث والفرص المتعلقة بهذا التعليم، وقامت ببرامج إرشادية وإعلامية مشتركة، وعززت التعاون مع المؤسسات العامة والخاصة.

ومن أجل التعارف وتعزيز التواصل بين النساء في المنطقة، يتم تنظيم اجتماع الترابط الشبكي بين النساء، ثلاث مرات سنويا، مرة في كل من البلدان الثلاثة المشتركة وهي النمسا وسويسرا ولختنشتاين. ونظم الاجتماع الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في لختنشتاين، وجرى الاجتماع الثاني في برغتر في شباط/فبراير ٢٠٠٦، بينما عقد الثالث في سانت غالين في أيار/مايو ٢٠٠٦. وتفتتح هذه الأمسيات بإلقاء كلمة، تليها مناقشة منظمة. وقد شارك عدد يتراوح بين ٧٠ و١٢٠ امرأة من المنطقة في اجتماعات الترابط الشبكي المذكورة.

ويعتبر المشروع الأقليمي المعنون "LänderGender" مثالا آخر للتعاون عبر الحدود، ويهدف إلى توفير الدعم والإرشاد في تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارات فورارلبرغ وسانت غالن ولختنشتاين. ويمتد المشروع من آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ومن الإدارة الوطنية للختنشتاين، يشارك مكتب الشؤون الاقتصادية بتنفيذ مثال "مدى ارتياح الموظفين في مكتب الشؤون الاقتصادية"، ومكتب التعليم بتنفيذ مثال "وظائف الإدارة في مجال التعليم"، وإدارة المالية بتنفيذ مثال "معلومات خاصة بالجنسين فيما يتصل بنظام المعلومات الإدارية" ومكتب تخطيط استغلال الأراضي بتنفيذ مثال "المباني العامة والمرافق الخارجية - مثال موقف حافلات شان"، ومكتب الشؤون الثقافية، بتنفيذ مثال "فتح استديو للفنانين في برلين وتشغيله".

٤' تدابير لمكافحة التمييز المتعدد الأوجه

تقوم لختنشتاين برعاية التعاون التشاركي والحوار مع الرابطة الأجنبية، بصورة متزايدة. ويساعد هذا النهج على منع ازدواج التمييز ضد الأشخاص بوصفهم نساء أو مواطنين أجانب. ويقدم مكتب الشؤون الاجتماعية المساعدة في مجالي التنظيم والوساطة فضلا عن الدعم الخاص بالإعلام والهياكل الأساسية والدعم المالي إلى هيئات مختلفة في تنفيذ مشاريعها. وتشمل هذه المشاريع النهوض بالصحة (مثل الإرشاد الغذائي للنساء المهاجرات) والإدماج الاجتماعي (مثل دورات تعليم اللغة) والتدريب الوظيفي. ويعتزم مكتب تكافؤ الفرص إنشاء هيئة لرابطة الأجانب تمكنه من القيام بعمليات تبادل ودراسات مشتركة أكثر تعمقا لمواضيع مختارة.

وتعتبر رابطة التعليم المشترك بين الثقافات المنشأة في آذار/مارس ٢٠٠١ والحاصلة على دعم مالي من الحكومة جديرة بالملاحظة أيضا. وتركز الرابطة الاهتمام أساسا على إدماج الناطقين بلغات أجنبية وإقامة منتديات للتبادل الثقافي بين المقيمين في لختنشتاين. ويشهد برنامج فيب VIB "الألمانية للأمهات وأطفالهن" مجموعة الأمهات والأطفال الناطقين بلغات أجنبية، وهي مجموعة صعب الوصول إليها. إذ أن إدماج وتنمية المهارات اللغوية للأجنبيات المعنيتات بأبنائهن وبأسرهن المعيشية أصعب كثيرا من إدماج أزواجهن. ولذلك لا يمكنهن الحصول على معلومات عن حقوقهن والمطالبة بهذه الحقوق. ويمكن إخراج النساء ممن لا يمكنهن الاستفادة من الفرص التعليمية بدون خدمات رعاية الطفولة، من عزلتهن.

وفيما يتصل بمنح تصاريح الإقامة للأجانب بعد حل رباط الزوجية، اعتمدت الحكومة القرار الأساسي التالي في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥: بعد إلغاء الزواج أو الطلاق أو الانفصال القانوني، فضلا عن حل الإقامة المشتركة قبل مرور خمس سنوات على منح تصريح

للإقامة، يعاد النظر في وضع الزوج الأجنبي المنقول، كقاعدة عامة، حيث أن الحق في منح تصريح للإقامة أو تمديده تنتهي مدته عند انتهاء السبب الأساسي لمنحه (جمع شمل الأسرة). ويذكر القرار الأساسي للحكومة الجوانب الواجب مراعاتها عند إعادة النظر ومنها رفاة الأبناء. وعادة، تحصل النساء ممن يكون أطفالهن مندمجين في لختنشتاين، ومنتظمين في المدارس والذين سوف يؤثر عليهم النقل تأثيراً معاكساً، على تصريح بالإقامة عند انفصالهن عن الشريك. وبالمثل، يجب مراعاة أي قرار مؤداه أن الزوجة الأجنبية لا يمكن أن تتوقع منها الإبقاء على الزواج بسبب العنف البدني أو النفسي أو الجنسي، مراعاة خاصة، في ممارسة تقديرهم لصالح الضحية. والمقصود من هذا الحكم هو تيسير الانفصال عن الشريك للأجنبيات من ضحايا العنف المتزلي، حيث يمكنهن الأمل في الاحتفاظ بتصريح للإقامة في لختنشتاين، في حالة الانفصال.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عرضت الحكومة مشروع قانون وتقرير على البرلمان بشأن الأشخاص المعوقين. ويتوخى الاقتراح البرلماني حظراً عاماً للتمييز ضد الأشخاص المعوقين ومضايقتهم. ويشمل أيضاً أحكاماً عن الحماية من التمييز في مكان العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن مشروع القانون أوجه تحسن ملحوظة من أجل الأشخاص المعوقين، وخاصة في مجالي التشييد والمرافق والطرق العامة ومرافق المرور والنقل العام. ويشكل مشروع القانون أساساً هاماً للقضاء على التمييز المتعدد الأوجه ضد المرأة والمعوقين، بصورة فعالة.

٥' جائزة تكافؤ الفرص

تعتبر تدابير زيادة الوعي وتشجيع المبادرات الخاصة أدوات أساسية في سياسة المساواة التي تنتهجها لختنشتاين، وذلك بالإضافة إلى التدابير القانونية والمؤسسية. وعلى سبيل المثال، تهدف جائزة تكافؤ الفرص التي تقدمها الحكومة، كل سنة، منذ سنة ٢٠٠٠، إلى الاعتراف بالأنشطة المتصلة بالنهوض بالمرأة، وتقديم الجائزة، بالتناوب، إلى المنظمات والمبادرات الخاصة والشركات. وخلال السنوات الأخيرة، حصلت خمس منظمات على الجائزة وهي مكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة لمشروعه الخاص "النساء المهاجرات" (٢٠٠٠)، ومكتب الشؤون الجنسانية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لمشروعه المعنون "منع الإيدز في صناعة الجنس (APIS) (٢٠٠١)، والرابطة النسائية للنشاط التعليمي لمشروعها المعنون "سيرك كونتراستينو العائلي" (٢٠٠٤). وبالإضافة إلى ذلك، حصلت شركتان على التقدير من أجل ما لديهما من هياكل وتدابير صديقة للمرأة وللأسرة، هما شركة سفاروفسكي الصناعية (٢٠٠٣) وشركة ريفتراست للخدمات (٢٠٠٥).

وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، منحت جائزة هذه السنة إلى مكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة عن مشروعها المعنون "مديرات الأسر - في طريقهن إلى الحصول على تقدير".

حظر التمييز ضد المرأة من خلال التدابير التشريعية وتدابير أخرى

تضمن القانون الدستوري المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ مبدأ المساواة في الفقرة ٢ من المادة ١٢ من الدستور. وهناك تدابير قانونية متاحة لمكافحة التمييز ضد الأشخاص والهيئات والمنظمات والشركات التجارية (انظر الملاحظات الخاصة بالمواد ٢ و٦ و١١).

وتعتبر لختنشتاين عضواً في المنطقة الاقتصادية الأوروبية منذ ١ أيار/مايو ١٩٩٥، وأدرجت ١٢ من توجيهات الاتحاد الأوروبي المتصلة بالمساواة بين النساء والرجال بالمعنى الضيق والواسع، منذ ذلك الوقت. وأدرجت التوجيهات الثلاثة التالية بعد سنة ٢٠٠١:

- التوجيه رقم ١٩٩٧/٨١ للاتحاد الأوروبي المعني بالعمل لبعض الوقت؛
- التوجيه رقم ١٩٩٩/٧٠ للاتحاد الأوروبي المعني بالاتفاق الإطاري للعمل لفترة محددة؛
- التوجيه رقم ٢٠٠٢/٧٣ للبرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا، والمؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والمعدل للتوجيه رقم ٢٠٧/٧٦ للمجلس بشأن تنفيذ مبدأ المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء فيما يتصل بالحصول على العمل والتدريب المهني والترفيه وظروف العمل.

المادة ٣ - حقوق الإنسان والحريات الأساسية

يكفل مبدأ المساواة الجسدي الفقرة ٢ من المادة ٣١ من دستور لختنشتاين مساواة النساء والرجال في ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد القانوني.

ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، صدقت لختنشتاين على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٩) الذي بدأ نفاذه في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبالتصديق على البروتوكول الاختياري، اعترفت لختنشتاين بحق الأفراد في تقديم الشكاوى واختصاص اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بإجراء تحقيقات في الانتهاكات المدعاة لأحكام الاتفاقية. وأصبح البروتوكول الاختياري جزءاً لا يتجزأ من القانون الوطني. فالاتفاقيات الدولية تطبق بصورة مباشرة في لختنشتاين

(٩) البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الجريدة القانونية للختنشتاين، ٢٠٠٢، العدد ١٧.

ولا يحتاج تنفيذها إلى أحكام قانونية محلية إذا كانت محددة بدقة وبالتفصيل، مثل البروتوكول الاختياري.

وتساهم لختنشتاين في النهوض بالمرأة على الصعيد الدولي بتقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وقامت أيضا بدعم حقوق المرأة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال مساهمات في مشاريع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك كجزء من تعاونها الإنساني الدولي، وهي مشاريع منها حماية وتعزيز حقوق المرأة في قيرغيزستان والقوقاز (انظر مساهمات لختنشتاين لمشاريع المرأة، التذييل ٢).

المادة ٤ - تدابير إيجابية ترمي إلى تعجيل المساواة الفعلية بين المرأة والرجل

وفقا للمادة ٣١ من الدستور، لا يجوز منح المرأة معاملة قانونية مختلفة إلا في حالة الحمل والولادة والأمومة. بيد أن الفقرة ٤ (أ) من المادة ٣ من قانون المساواة بين الجنسين توضح أن اتخاذ تدابير ملائمة لتحقيق المساواة الفعلية لا تعتبر تمييزا. ومن ثم اتخذت الحكومة تدابير مختلفة للنهوض بالمرأة خلال السنوات الأخيرة. وتشمل التدابير الواردة في المادتين ٢ و٣ والمواد ٥ إلى ٧ والمواد ١٠ إلى ١٣. وستظل مهمة سياسة لختنشتاين الخاصة بالمرأة تعزيز مساواتها من خلال تدابير هادفة، مادامت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في الوظائف القيادية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رغم ما يبذل من جهود.

المادة ٥ - تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية للسلوك

(أ) تدابير للقضاء على التحيز والأفكار المتعلقة بكون أي من الجنسين أعلى أو أدنى من الآخر وعلى أدوار غطية للمرأة

على الرغم أن عددا كبيرا من النساء، خاصة الشباب، يطالبن بنفس الفرص المتاحة للرجال، بثقة كبيرة في الذات وواقعية، يتخذ عدد كبير من الرجال، خاصة من الشباب، لأنفسهم دورا في المجتمع وقيمون علاقات وأسر خالية من الأنماط الأبوية، مازال كثيرون متأثرين بأفكار محددة للجنسين. وقد قام مكتب تكافؤ الفرص بعدة مشاريع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من أجل تمكين حدوث تغيير أكبر، وإذابة الصور النمطية للأدوار.

وعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى فريق مشروع "صور الرجال" المنشأ في سنة ٢٠٠١، بمبادرة من مكتب تكافؤ الفرص. ويهدف في عمله إلى تحسين مشاركة الرجال في عملية تحقيق المساواة بين الجنسين. ويقوم فريق المشروع، أساسا بوضع وتنفيذ مشاريع في مجال المواضيع المتعلقة بالأسرة والعمل، وصور وأنماط للأدوار في المجتمع، والصحة البدنية

والعقلية، والفكر الروحي والدين. ويقوم الفريق أيضا بتجميع وتنسيق الأنشطة الموجودة وإقامة شبكات مع مختلف مقدمي الخدمات. ويختلف رد فعل الرجال لما يقدمه فريق المشروع اختلافا كبيرا. ولقت المشورة القانونية المقدمة للرجال في حالات الطلاق والانفصال، وحملة "عيد الأب"، مثلا، استجابة جيدة للغاية.

ويتألف مشروع "عيد الأب"، الذي يادر به فريق "صور الرجال" من جزأين. ففي الجزء الأول، يقوم الأبناء بزيارة آبائهم في مكان العمل، بعد الظهر. وفي الجزء الثاني، يدعى الآباء إلى زيارة الأبناء في المدرسة وفي رياض الأطفال. والهدف من عيد الأب هو أن يفكر الآباء في دورهم الأبوي وأن يتعرف الأبناء والبنات على آبائهم في مكان العمل، مع الحصول على لمحة من حياة العمل، والتفكير في عالم العمل، بصورة عامة. وقد نظم عيد الأب لمدة ثلاث سنوات بالفعل، منذ سنة ٢٠٠٤، كان آخرها في آذار/مارس ٢٠٠٦. وقد لقي الاحتفال استجابة حقيقية من جانب الشركات المشاركة، والآباء والأبناء، دون استثناء.

وقد عقد مكتب تكافؤ الفرص اجتماع خبراء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بعنوان "أحلام الفتيات - أحلام الصبيان" لمعلمي رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، وذلك بالتعاون مع مكتب التعليم. وكان الهدف من اجتماع الخبراء هو التشكيك في الأدوار النمطية وتبادل المقترحات حول كيفية تحقيق التربية التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وشملت المواضيع المطروقة صور أدوار الأطفال وحالة الذكور منهم على نحو محدد. وفي مشروع منفذ متابعة لذلك، في سنة ٢٠٠٣، ركزت مجموعة محاضرات تناولت صور الذكورة والضعف "Neither Macho nor Wimp" الاهتمام بالصبيان واحتياجتهم وما يواجهونه من صعوبات في جميع مراحل العمر. وبعد أن أوضح المشتركون رغبتهم في إجراء مناقشات إضافية متعمقة، نظمت الحلقة الدراسية المعنونة "لا رامبو ولا ضعيف" "Neither Rambo nor Softy"، في سنة ٢٠٠٥. وشملت مواضيع الحلقة الأدوار النموذجية، وصور للأدوار، والجوانب العدوانية، والجانب الجنساني، والتنافسي، فضلا عن دور الآباء بعد حالات الطلاق. وكان الجمهور المستهدف من مجموعتي المحاضرات مؤلفا من المعلمين والآباء، بشكل أساسي. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، سينظم مكتب التعليم دورة للتعليم المستمر عن "العمل التربوي مع الفتيان"، تستهدف معلمي رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، بصورة رئيسية. ويجتمع العاملون في مجال الشباب في لختنشتاين، بصورة منتظمة، في سياق مجموعة مايا (MAJA)، لتبادل الخبرات عن العمل مع الفتيات في مراكز الشباب. ويتم تشجيع مشاركة الفتيات في مراكز الشباب من خلال مشاريع خاصة، وإنشاء "غرف الفتيات". ومن المقرر وضع مشروع لإنشاء مركز للفتيات في لختنشتاين في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ونظم معرض معنون "ألبرت وميليفا إينشتاين في المكان والزمان" خلال الفترة من ١٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وذلك كجزء من منتدى العلوم الطبيعية في الجمناسيوم، المدرسة الثانوية الأكاديمية. ونظم مكتب تكافؤ الفرص محاضرة عن "البنات والتكنولوجيا" كبرنامج داعم للمعرض. وعمل هذا على زيادة وعي الشابات فيما يتصل بالأدوار النمطية المنسوبة في مجال العلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

وبمناسبة اليوم الدولي للمرأة، نظم مكتب تكافؤ الفرص حلقة عمل في ٧ فصول من مدارس التعليم المستمر للتعبير عن الصور المألوفة للأدوار عبر التاريخ وفي الوقت الراهن. وتم التفكير في حلقة العمل بحيث تكون التعاليم والوثائق متاحة لمركز وسائط الإعلام، مما يسمح للمعلمين بإدارة حلقة العمل بأنفسهم في الفصول المدرسية، مستقبلاً. وجرت مناقشة لدراسة استقصائية عن موضوع عمل الشباب المتعلق بكل من الجنسين أجراه مكتب تكافؤ الفرص بين مكاتب عمل الشباب ومنظمة الكشافة للفتيان والفتيات في لختنشتاين، مع العاملين في مجال الشباب، في آذار/مارس ٢٠٠٤. وقدمت مقترحات وأحيلت إلى هؤلاء العاملين. ويرى مكتب تكافؤ الفرص والعاملون في مجال الشباب أنه يمكن مواصلة تعزيز النهج المتبعة حالياً. وتم الترحيب بمزيد من التبادل بين المكاتب في بعض المناسبات.

(ب) تدابير لكفالة الفهم الصحيح للأمم المتحدة كوظيفة اجتماعية

تولي لختنشتاين أهمية كبيرة لتشجيع الأسر وللوالدين الوحيدين. ويقضي قانون علاوات الأسرة^(١٠) يدفع إعانات الميلاد والطفل لجميع الأشخاص الذين يكون محل إقامتهم أو موقع عملهم في لختنشتاين. وتدفع علاوة قيمتها ٢ ١٠٠ فرنك سويسري عند ميلاد طفل واحد، ومبلغ ٢ ٦٠٠ فرنك سويسري لكل طفل في حالة ولادة أكثر من طفل. وتدفع علاوات الميلاد أيضاً في حالة تبني طفل يقل سنه عن ٥ سنوات.

وبالنسبة للأسر التي لديها طفل واحد أو طفلين، فإنها تتلقى إعانة قدرها ٢٦٠ فرنكا سويسريا عن كل طفل، شهريا. وتحصل الأسر التي تنجب توأمين أو التي لديها ثلاثة أطفال أو أكثر مبلغ ٣١٠ فرنكات سويسرية عن كل طفل شهريا. وتزيد علاوة الطفل إلى ٣١٠ فرنكات سويسرية لكل طفل يزيد عمره عن ١٠ سنوات. وتدفع هذه الاستحقاقات من تاريخ الميلاد وحتى سن ١٨ سنة. ويتلقى الأشخاص الذين يكون لهم الحق في الحصول على إعانة أجنبية الأولوية على العلاوة من لختنشتاين تعويضا عن الفرق بين العلاوتين. وفي

(١٠) القانون الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن علاوات الأسرة، الجريدة القانونية للختنشتاين، ١٩٨٦، العدد ٢٨.

بمجال إعانات الأسرة، أدخل استحقاق جديد، اعتباراً من تموز/يوليه ١٩٩٩، إضافة إلى إعانات الطفل وإعانات الميلاد وهو إعانة الوالد الوحيد^(١١). ويتلقى الوالدان الوحيدان إعانة شهرية إضافية، قيمتها ١٠٠ فرنك سويسري عن كل طفل، منذ ذلك الوقت. ويستطيع الوالد الوحيد أن يطالب بهذا الاستحقاق إذا كان له الحق في علاوة الطفل. ويحق المطالبة بهذا المبلغ عن كل طفل يعيش مع الوالد الوحيد في نفس الأسرة المعيشية. وتدفع هذه العلاوة، إضافة إلى علاوة الطفل. وتلقى ٥٩٠ من الوالدين الوحيدين (٨٩٦ طفلاً) هذه العلاوة، في سنة ٢٠٠٥.

ويعتبر صندوق علاوات الأسرة المسؤول عن تنفيذ قانون علاوات الأسرة. وهو هيئة مستقلة ذاتياً تخضع للقانون العام ولإشراف الدولة. ويمول الصندوق من اشتراكات يقدمها أرباب العمل والعاملون لحساب الذات والأشخاص غير العاملين. ولا يدفع الموظفون اشتراكات. ويحتفظ الصندوق بأموال تساوي نفقات سنتين، بحيث تساهم إيرادات الأموال في التمويل أيضاً. ولا تقدم الدولة مساهمات في الوقت الحالي وإن كان من المفترض أنهما ستغطي العجز السنوي في حالة انخفاض أموال الصندوق إلى دون ما يوازي نفقات سنة واحدة. ويجري تشجيع شراء الإسكان الخاص وفقاً لأحكام قانون تشجيع الإسكان^(١٢). ويتم تشجيع بناء وشراء المساكن الخاصة والشقق والمنازل بأنواعها، وكذلك شراء أو تجديد المساكن القديمة، بحيث لا تتجاوز التكاليف والحجم حداً معيناً. ويمنح أصحاب الطلبات الذين لديهم أطفال إعانات إضافية للبناء. وعلاوة على ذلك، تراعى شروط وأحكام سداد قيمة قروض البناء الحالية الخاصة للأسرة.

وتمنح الأسر التي تكون حالتها المالية ضعيفة وتستطيع بالكاد تغطية تكاليفها المعيشية أو لا يستطيع تغطيتها بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة إعانة إسكان. وأنشئ القانون الخاص بإعانات الإسكان للأسر^(١٣) لهذا الغرض. ويحق للأسر التي بها أطفال معالين الحصول على إعانة إذا كان الدخل السنوي للأسرة المعيشية دون حد معين، وكانت الأسرة مقيمة في البلد لمدة سنة على الأقل. ويعتبر الوالدان الوحيدان الذين لهم أطفال بمثابة أسرة. ويجب أن تفي مساحة السكن بالمعايير المعترف بها من حيث الحجم والمرافق، ويجب أن تطابق احتياجات

(١١) القانون الصادر في ١٠ آذار/أرس ١٩٩٩، المعدل لقانون علاوات الأسرة، الجريدة القانونية للختنشتاين، العدد ٩٨، ١٩٩٩.

(١٢) القانون الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ١٠٧٧ بشأن تشجيع تشييد المساكن، الجريدة القانونية للختنشتاين، العدد ٤٦، ١٩٧٧.

(١٣) القانون الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن إعانات الإسكان للأسر، الجريدة القانونية للختنشتاين، العدد ٢٠٠٠، ٢٠٠٢.

الأسرة مقدمة الطلب. وقد تم دفع إعانات للسكن قيمتها ٣٢٥ ٩٩٢ ١ فرنكا سويسريا لما مجموعه ٣٧٥ مستفيدا، في سنة ٢٠٠٥.

وكانت علاوات الوالد الوحيد وإعانات الإسكان، تمثل رد فعل محدد للضعف المالي الذي تعاني منه الأسر المؤلفة من والد وحيد، التي تعتبر من أشد المجموعات السكانية اعتمادا على الرعاية الاجتماعية وفقا لإحصاءات مكتب الشؤون الاجتماعية. وقد سجل تحسن ملحوظ في الوضع بعد إدخال إعانة الإسكان، في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وانخفضت نسبة الأسر ذات العائل الوحيد المعتمدة على الرعاية الاجتماعية بنسبة ١٦ في المائة، مقارنة بالسنة السابقة. فبفضل إعانات الإسكان لم تعد بعض الأسر ذات العائل الوحيد محتاجة إلى تلقي إعانات قط أو إنها تمكنت من تخفيض اعتمادها عليها. كما أدى العمل بإعانات الإسكان إلى تخفيف أعباء الوالدين الوحيدين والأسر ذات الدخل المنخفض، وأصبحت بعضها لا تحتاج إلى الرعاية الاجتماعية.

وينص القانون المنقح للتأمين الصحي المنقح^(١٤) الذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، على الإعفاء من أقساط التأمين الصحي للأطفال حتى سن ١٦ سنة. ويعفى أيضا الأطفال والشباب حتى سن ٢٠ سنة من الاشتراكات. وتستطيع الأسر المنخفضة الدخل تقديم طلبات لتخفيض قيمة الاشتراكات.

ويمكن خصم ٦٠٠٠ فرنك سويسري، سنويا، من الضرائب المستحقة عن كل طفل يقل سنه عن ١٦ سنة، وعن كل طفل يزيد سنه عن ١٦ سنة ويكون منتظما في الدراسة أو في برنامج للتلمذة، أو غير قادر على العمل، إذا كان دافع الضريبة يعول الطفل ماليا^(١٥). وعملا بقانون دفع مقدم نفقات الأطفال^(١٦)، تقدم الدولة مدفوعات مقدمة لدعم الأطفال الصغار وأولياء أمورهم، عند تحديد المحاكم لهذه المبالغ وعدم سدادها من جانب الوالد المفروض فيه أن يقدم الدعم، ما دام ولي الأمر مقيما في لختنشتاين وغير مقيم في نفس الأسرة المعيشية التي تضم والد الطفل المستحق عليه دفع نفقة الطفل. وتمتد مدة الاستحقاق من تاريخ تقديم الطلب وحتى بلوغ الطفل ٢٠ سنة أو نهاية تعليم الطفل. وتدفع الاستحقاقات لمدة ٣ سنوات فقط، في بادئ الأمر، ويمكن تمديد هذه الفترة بعد ذلك:

(١٤) القانون الصادر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، المعدل لقانون التأمين الصحي، الجريدة القانونية للختنشتاين، ٢٠٠٢، العدد ٢٤١.

(١٥) القانون الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ بشأن الضرائب الوطنية والبلدية، (قانون الضرائب)، الجريدة القانونية للختنشتاين، ١٩٦١، العدد ٧.

(١٦) قانون دفع مقدم نفقات الأطفال المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٩، الجريدة القانونية للختنشتاين، ١٩٨٩، العدد ٤٧.

وصدر كتيب عن "النهوض بالأسر في لختنشتاين للمرة الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وقد وضعه مكتب الشؤون الاجتماعية ومكتب تكافؤ الفرص. ويوفر هذا الدليل معلومات للسكان عن الفرص المتاحة للنهوض بالأسرة في لختنشتاين، على الصعيدين العام والخاص، وكيف تستطيع الأسر الاستفادة من هذه الفرص وأين يمكنهم الحصول على معلومات إضافية. ونظرا لكثرة الطلب على الكتيب، صدرت طبعة ثانية في أيار/مايو ٢٠٠٢.

وجميع الاستحقاقات التي تدفعها نظم التأمين الصحي في حالة المرض، تدفع أيضا في حالة الحمل. ولكل أم موظفة الحق في إجازة الأمومة. ووفقا لقانون التأمين الصحي، يجب أن تتقاضى الأم حديثه الولادة استحقاقات يومية لا تقل عن ٨٠ في المائة من المرتب الذي كانت ستحصل عليه لمدة ٢٠ أسبوعا، ينبغي أن تكون منها ١٦ أسبوعا على الأقل بعد الولادة مباشرة، بشرط أن تكون الأم الجديدة منضمة إلى نظام للتأمين الصحي لفترة لا تقل عن ٢٧٠ يوما، دون الانقطاع لفترة تزيد عن ثلاثة شهور. وتحصل المرأة التي لا يحق لها الحصول على استحقاق يومي يدفعه التأمين الصحي الإجباري أثناء إجازة الأمومة على علاوة للأمومة تقدمها الدولة دفعة واحدة وتكون معفاة من الضرائب. ويوفر قانون علاوة الأمومة^(١٧) الأساس القانوني لهذا المبلغ. فإذا كانت الاستحقاقات اليومية للأمومة التي يدفعها التأمين الصحي الإجباري أقل من المبلغ المحدد لعلاوة الأمومة، تقوم الدولة بدفع الفرق. ويشترط أن تكون المرأة مقيمة في لختنشتاين للحصول على علاوة الأمومة. وتحدد قيمة علاوة الأمومة على أساس الدخل الخاضع للضريبة للزوجين، وفي حالة الأم الوحيدة، تحدد على أساس دخل الأم. وتدفع العلاوة لمن لا يزيد دخلهم الخاضع للضريبة عن مبلغ معين.

ويخطر الفصل أثناء الحمل ولمدة ١٦ أسبوعا بعد الولادة (المادة ١١٧٣ أ)، والفقرة ١ من المادة ٤٩، من القانون المدني العام). وتتضمن المواد ٣٥ و ٣٥ (أ) و ٣٥ (ب) من قانون العمل أحكاما إضافية لحماية النساء الحوامل والمرضعات. ولا يجوز أن يطلب من الأم المرضعة العمل إلا بموافقتها، ويجب أن يسمح رب العمل بالوقت الكافي للرضاعة. وبالمثل، لا يجوز أن يطلب من المرأة الحامل أن تعمل إلا بموافقتها. وعلاوة على ذلك، تستطيع هذه المرأة الانقطاع عن العمل وترك العمل بمجرد تقديم إخطار. ولا يجوز لرب العمل، كذلك، أن يطلب منها القيام بعمل ثبت، من التجربة، إنه مضر بالصحة أو بالحمل. وتعفى من العمل الشاق بناء على طلبها.

(١٧) القانون الصادر في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بشأن استحقاقات علاوة الأمومة، الجريدة القانونية للختنشتاين ١٩٨٢، العدد ٨.

ومنذ بدأ نفاذ قانون إجازة الوالدين وأيام الرعاية في حالة حدوث مرض أو حادث في الأسرة، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تمكن الرجال والنساء من المطالبة بحق فردي في إجازة الوالدين بدون أجر لمدة ٣ شهور (انظر الملاحظات المتصلة بالمادة ٢). وتدعم الدولة مؤسسات الرعاية النهارية، خارج المنزل، ويجري رصد جودتها عملاً بالأمر الخاص برعاية الطفولة^(١٨) (انظر الملاحظات المتصلة بالمادة ١١)، منذ سنة ٢٠٠٢. وهناك مجموعة واسعة النطاق من مكاتب الإرشاد، العامة والخاصة متاحة للوالدين فيما يتصل برعاية الطفل وتربيته.

المادة ٦ - القضاء على جميع أشكال الاستغلال (وخاصة الاتجار بالمرأة والبغاء) وعلى العنف ضد المرأة

البغاء والاتجار بالمرأة

تلقت لختنشتاين طلباً واحداً للمساعدة القانونية المشتركة فيما يتصل بإلغاء البغاء، ومنحت المساعدة المطلوبة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تتلق شرطة لختنشتاين بلاغات تتصل بالشك في تشجيع البغاء أو البغاء غير المشروع.

ووفقاً لما توصلت إليه شرطة لختنشتاين الوطنية من نتائج، لا تعتبر لختنشتاين بلداً للمرور العابر للاتجار المنظم بالبشر أو مقصداً له. ولم يتم الكشف عن حالة من حالات الاتجار بالبشر، حتى الآن. غير أن سلطات لختنشتاين على دراية بالمشكلة، وقد جرت مناقشتها في إطار عدة حوارات بشأن حقوق الإنسان، أجريت على مستوى رفيع في مناسبات منها، على سبيل المثال، خلال زيارة السيد الفارو جيل - روبليس، مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا، آنذاك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وخلال زيارة هيلغا كونراد، الممثلة الخاصة المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وقد صنفت الراقصات العاملات، حالياً، في النوادي الليلية الستة بوصفها خطراً محتملاً فيما يتصل بالاتجار بالبشر. وهن مقيمات في لختنشتاين لمدة أقصاها ستة شهور في السنة التقويمية، على أساس تصريح خاص للإقامة لمدة قصيرة. وقد أصدرت الحكومة قراراً أساسياً^(١٩) بشأن السماح بدخول راقصات النوادي الليلية، يشمل قواعد مفصلة لحماية

(١٨) الأمر الصادر في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن رعاية القصر خارج المنزل في ترتيبات الرعاية الخاصة ومرافق الرعاية، الجريدة القانونية للختنشتاين، ٢٠٠٢، العدد ٨٠.

(١٩) القرار الإداري صفر/٣٥٧٣-٢٥٢٠، مبادئ توجيهية لدخول الراقصات الأجنبية في النوادي الليلية عملاً بالمواد ٢٨ و٤٤ و٥٧ من الأمر الخاص بتنقل الأفراد الصادر في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠.

الموظفين. وعلى سبيل المثال، يجب أن تكون للراقصات تأميناً صحياً وضد الحوادث، وأن يشتركن في مشروع "الوقاية من الإيدز في صناعة الجنس"، وأن يحصلن على المسكن الملائم. وعلى الأجر الأدنى الذي ينطبق على صناعة الفنادق والمطاعم. ولا تمنح التصاريح إلا إذا كانت الراقصة الأجنبية طالبة تأشيرة الدخول عاملة في سويسرا قبل بدء عملها في لختنشتاين مباشرة، وذلك كتدبير إضافي للحماية. ويحدد القرار الأساسي أيضاً حصة لتوظيف الراقصات. فيجوز للنادي الليلي أن يوظف عددا لا يتجاوز ٥ راقصات، كل شهر. وتعتبر المبادئ الأساسية الصادرة عن الحكومة أساساً لعمليات تفتيش منتظمة للنادي الليلية من جانب الشرطة الوطنية. ومن العناصر الهامة لعمليات التفتيش الرصد للكشف عما يشير إلى الاتجار بالبشر. وقد جرت توعية ضباط الشرطة فيما يتصل بهذه المسألة. وقد شارك أحد موظفي الشرطة الوطنية في حلقة دراسية عقدها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الاتجار بالأشخاص في سنة ٢٠٠٣. ونظمت حلقة عمل عن هذا الموضوع في الشرطة الوطنية، بعد ذلك.

وتم تنفيذ مشروع "الوقاية من الإيدز في صناعة الجنس" المشار إليه أعلاه، أساساً، بوصفه مشروعاً رائداً للاتحاد السويسري للإيدز نيابة عن المكتب الاتحادي السويسري للصحة العامة في منتصف التسعينات، وقد واصلت لختنشتاين تطوير المشروع واعتمده بشكل ملائم للظروف المحلية. ويعتبر المشروع خدمة وقائية محددة للنساء القاديات من الخارج ويعملن كراقصات في النوادي الليلية. ونظراً لأن لختنشتاين لا تمنح تصاريح العمل إلا للراقصات العاملات في سويسرا قبل ذلك مباشرة، وحيث أن مشاركة النوادي الليلية في مشروع الوقاية إجبارياً، وإلزامياً تعتبر شرطاً أساسياً لمنح تصريح للراقصات، ويحول دون أن يحول وجود المرأة إلى وضع غير قانوني ومن ثم يجد من فرص استغلالها. ويهدف المشروع إلى المحافظة على الصحة الجنسية للعاملات في مجال الجنس والنهوض بها ويصعب توصيل المواد الإعلامية المعتادة لهؤلاء النساء، بسبب الحواجز اللغوية والثقافية. وفي مشروع الوقاية من الإيدز في صناعة الجنس، فإن مسؤولية الوصول إلى النساء في النوادي الليلية وتزويدهن بالمواد الإعلامية بلغتهن الأصلية تقع على عاتق مدير إقليمي للمشروع معني بالمسائل الجنسانية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، مع خبير في الوساطة. وتقتضي كثرة تنقل الراقصات الربط الشبكي مع السلطات السويسرية، ويقوم الاتحاد السويسري للإيدز بدور مكتب التنسيق، في هذا الصدد ويوفر المواد الإعلامية والوقائية مجاناً. ويقدم، بالمثل دورات التعليم المستمر لخبراء الوساطة. ونظراً لأن ثلثي الراقصات العاملات في لختنشتاين قادمات من أوروبا الشرقية، حيث تتزايد الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة هائلة، تتضح أهمية مشروع الوقاية من الإيدز في صناعة الجنس في مجال الوقاية من الإيدز على نطاق

واسع. وقد بدأ تنفيذ المشروع في لختنشتاين، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وتم تقييمه بعد مرحلة تجريبية مدتها ثلاث سنوات. وبعد ما أبداه أصحاب النوادي الليلية والراقصات من تشكك في بداية الأمر، نما تعاون بناء، ولقيت الخدمات المقدمة استجابة تامة. وقد حصل المشروع على جائزة تكافؤ الفرص التي تمنحها الحكومة في سنة ٢٠٠٢.

وتعمل لختنشتاين كذلك من أجل مكافحة الاتجار بالنساء والعنف ضد المرأة كجزء من التعاون الإنساني الدولي. وتحقيقاً لهذا الهدف، قامت لختنشتاين بدعم مشروع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخاص بمنع العنف ضد المرأة في منطقة القوقاز، في سنة ٢٠٠٢. وساهمت في البرنامج الرائد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخاص بمكافحة الاتجار بالأشخاص في أوكرانيا، في سنة ٢٠٠٤، وقدمت الدعم لمشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة لأغراض منع الاتجار بالنساء في مولدوفا (انظر المساهمات المقدمة من لختنشتاين لمشاريع المرأة، التذييل ٢).

ووقعت لختنشتاين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ووقعت بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل للاتفاقية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وتجري حالياً الترتيبات اللازمة للتصديق على الاتفاقية وبروتوكولها.

العنف الجنسي

تلقت السلطات المختصة ٣٥ شكوى تتعلق بانتهاك القانون الجنائي الجنسي سنوياً، في المتوسط^(٢٠)، وذلك منذ بدء نفاذ القانون.

وفي سنة ٢٠٠٤، أصدر مكتب الشؤون الاجتماعية نشرة مطبوعة عن الاعتداء الجنسي. وتوفر النشرة معلومات عن خدمات الإرشاد والدعم المتاحة للذين تعرضوا للاعتداء الجنسي في لختنشتاين.

ومن المبادئ الجوهرية في أنشطة حماية الطفولة وخاصة الأنشطة الخاصة بالاعتداء الجنسي على الأطفال أن يتعاون جميع المتأثرين والقائمين بالمساعدة واستناداً إلى ذلك، عينت

(٢٠) وفقاً للقانون الجنائي للختنشتاين، تشمل الجرائم المنافية للأخلاق الاغتصاب/الإرغام على القيام بأفعال جنسية، الأفعال الجنسية مع القصر/تعريض صغار السن للخطر، الأفعال الجنسية العامة، المضايقة الجنسية، الصور والمواد الإباحية.

الحكومة فريق خبراء معني بمكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال والشباب، في سنة ١٩٩٩. ويشكل أعضاء فريق الخبراء مجموعة متعددة التخصصات تشمل مجالات علم النفس، والعلاج النفسي والطب والقانون. وتمثل ولاية الفريق في توفير الدعم والخدمات للمؤسسات والأشخاص المتعاملين مع حالات الاعتداء الجنسي. ويقوم الفريق أيضا كجزء من نموذج للتدريب، بدور مكتب الاتصال للأشخاص المتضررين. ويقوم الفريق بتحديد استجابات ملائمة لكل حالة على حدة، وذلك بالاشتراك مع المتخصصين والضحايا و/أو أسرهم. والغرض من التشكيل المتعدد التخصصات ضمان مراعاة الطابع المعقد للحالات. ويمكن، بفضل إنشاء هذا المكتب المركزي، تجميع الخبرات فيما يتصل بالاعتداء على الأطفال، والاستفادة من كفاءة المستشارين والمساعدة التقنية إلى أقصى حد ممكن. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، نشر الفريق مبادئ توجيهية في شكل كتيب. والغرض من هذه المبادئ التوجيهية أن تكون ملزمة لجميع المشاركين، حتى يمكن التنبؤ بما يقدم من مساعدة والتحكم فيها، وأن تكون مفهومة وواضحة. ويقدم فريق الخبراء مساهمات إضافية في مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال والشباب من خلال أنشطة، منها الإرشاد العام، وتنظيم التدريب المستمر لمجموعة واسعة من الأخصائيين، ومشاريع الوقاية والمحاضرات.

قانون الحماية من العنف والعنف المتزلي

كان أهم ابتكار أدخله قانون الحماية من العنف^(٢١)، منذ بدء نفاذه في ١ شباط/فبراير ٢٠٠١، حق طرد الجاني كتدبير وقائي. وقد قامت الشرطة بما مجموعه ١١٥ عملية تدخل (٢٠٠٥: ٢٠) في لختنشتاين، تنفيذًا لقانون الحماية من العنف. وأدت عمليات التدخل إلى الوساطة في ٧٩ حالة (٢٠٠٥: ١١)، بينما صدر حظر على دخول المسكن في ٣٥ حالة (٢٠٠٥: ٦). وفي عمليات الشرطة المتصلة بالعنف المتزلي، التي جرت في سنة ٢٠٠٥، كان عدد المتأثرين من العنف ١١ امرأة ورجلين اثنيين، وطفلين/شابين، وكان الرجل والمرأة كلاهما من المصابين بالعنف والقائمين به في ٥ حالات. ومنذ العمل بقانون الحماية من العنف، قامت الشرطة الوطنية بتجميع البيانات الخاصة بعمليات التدخل وفقا لنوع الجنس. فبالنسبة لـ ٣٩ حالة سجلت منذ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وجه مكتب الشؤون الاجتماعية الدعوة إلى ٣٩ رجلا و٣٩ امرأة (٢٠٠٥: ١٩ من كل جنس) للحضور لإسداء المشورة إليهم، وفقا لأحكام قانون الحماية من العنف. وفي ٢٠٠٥، حضر ١٦ من ٣٨ شخصا من المدعويين للحضور.

(٢١) القانون الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، المعدل لقانون الشرطة الوطنية، الجريدة القانونية للختنشتاين ٢٠٠١، العدد ٢٧.

وأصدر مكتب تكافؤ الفرص ومكتب الشؤون الاجتماعية نشرة إعلامية لضحايا العنف، بعنوان "قانون الحماية من العنف - التنفيذ العملي للقانون الجديد الخاص بالحماية من العنف"، في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وتوفر النشرة معلومات عن تنفيذ الحق في طرد الجاني، وحظر العودة، والإذارات القانونية المؤقتة.

ونظرا لأن تنفيذ قانون الحماية من العنف يسند مسؤوليات كبيرة إلى الشرطة الوطنية، يجب على جميع ضباط الأمن والنقل إتمام التدريب الأساسي (يوم واحد) ونصف يوم من التدريب المتقدم كل سنة حول مسألة العنف. وفي سنة ٢٠٠٥. تم تدريب الضباط في موضوع "تحليل العنف - أين تنتهي ثقافة الجدل وأين يبدأ العنف؟".

وقد أنشئت دار النساء التي تديرها رابطة حماية النساء ضحايا سوء المعاملة وأبنائهن، في سنة ١٩٩١، ويقدم مكانا لإقامة ضحايا العنف. وتقدم الحكومة الدعم لهذه الدار كجزء من اتفاق للأداء. وتبلغ قيمة هذا الدعم ٣٢٠.٠٠٠ فرنك سويسري. وكان أغلب النساء التسع القادمت إلى الدار في سنة ٢٠٠٥ من المهاجرات. وتقيم ٨ منهن في لختنشتاين، بينما تقيم واحدة في كانتون سانت غالين الجاور. وقد انخفضت نسبة استخدام دار النساء منذ ٢٠٠١. ويفسر هذا أحيانا بأنه نتيجة عدم إحالة النساء والأطفال من الكانتونات المجاورة إلى دار النساء في حالات الأزمات.

الجدول ١ - عدد المقبولات في دار النساء اعتبارا من سنة ٢٠٠١

السنة	المقبولات في دار النساء	القيمات منهن في لختنشتاين
٢٠٠١	٢٧	٨
٢٠٠٢	١٧	٩
٢٠٠٣	١٣	٦
٢٠٠٤	١٢	٩
٢٠٠٥	٩	٨

المصدر: التقارير السنوية لدار النساء، من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥.

وكان الغرض من المشروع الأقاليمي المعنون "عبور الحدود - وضع حدود"، ومدته ثلاث سنوات، هو تجميع بيانات عن العنف في حالات الزواج والمشاركة والتثقيف والتوعية بتوفير المعلومات عبر الحدود. ويشترك في إدارة المشروع مكتب تكافؤ الفرص في لختنشتاين ومقاطعة فورارلبرغ النمساوية وكانتون غراوبوندين السويسري، وانتهى تنفيذه في ٢٠٠٥.

ونجح تنفيذ التدابير المقررة - وهي حملة لزيادة وعي الجمهور بصورة عامة، ودراسة واستقصاء لأشكال العنف ومفاهيم العنف في البيئة المتزلية، وحملة إعلامية لزيادة الوعي لدى من لديهم القدرة على مضاعفة هذا الوعي.

وفي سنة ٢٠٠٤، تم إعداد دليل إضافي لأقارب الضحايا وأصدقائهم مع بطاقة للطوارئ، ترجمت إلى ٨ لغات. وتقوم البطاقة بشرح موجز يوضح أن العنف المتزلي لا يعتبر مشكلة خاصة وأن هناك أوجه مختلفة للمساعدة متاحة في لختنشتاين وفورارلبرغ وغرابوندن. وتشمل البطاقة عناوين لمكتب الاتصال. وتعتبر البطاقة ذات شعبية واسعة، وأعيد طلبها من مكاتب مختلفة. وقد عمم هذان المنتجان على المكاتب العامة في لختنشتاين ومنها عيادات الأطباء والمنظمات النسائية والإدارات البلدية، ومكاتب الإدارة الوطنية التي لها معاملات مع الجمهور، والمستشفى الوطني، ومرافق الرعاية، ورياض الأطفال والمدارس. وقد اتخذ مكتب تكافؤ الفرص مبادرات أخرى بالتعاون مع دار نساء لختنشتاين، ومنها برنامج تدريبي لموظفي التمريض في المستشفى الوطني.

وعرضت دراسة معنونة "الجدران تحمي الجناة ... لأنها لا تتكلم"^(٢٢) أجراها مكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة، ولجنة الحماية من العنف، ومسرح كبير شبادتز، ومكتب الشؤون الاجتماعية ومكتب تكافؤ الفرص، بالتعاون مع دار النساء، قدمت جزءا من برنامج أقاليمي، مع عرض مسرحي. ونظم عرض آخر لتقديم الموضوع للطلاب في مدارس التعليم المستمر. وقد لقيت جميع العروض استجابة طيبة.

وفي سياق الدراسة المعنونة "الجدران تحمي الجناة ... لأنها لا تتكلم"، أجريت مقابلات هاتفية في مقاطعة فورارلبرغ النمساوية ولختنشتاين وكانتون غراوبوندن السويسري لتقييم مفهوم السكان لما يمثل العنف بين الأزواج. وأجرى ممثل الاستقصاء مقابلات مع ٦٠٨ أشخاص، نصفهم من النساء والنصف الآخر من الرجال. وتركز اختيار الأسئلة حصرا على الأحداث والأفعال التي تعتبر عنفا في المطبوعات الحالية. واهتمت الدراسة "بالمنطقة الرمادية" من العنف، على وجه الخصوص، ولذلك أغفلت بعض أشكال حادة للعنف البدني.

ويرى ٩١ في المائة من الذين سئلوا أن العنف بين الزوجين غير مقبول بأي حال من الأحوال، حتى عند عدم فعالية الوسائل غير العنيفة الأخرى، ويرى ٩٥ في المائة من المقيمين

(٢٢) Greser-Engleitner, Erika: Well Wände nicht retten können ... schützen sie die Täter. Gewalt in Paarbe-
ziehungen. Eine empirische Untersuchung in Vorarlberg (Österreich), Fürstentum Liechtenstein und
Kanton Graubünden (Schwei-), Bregenz 2003.

في لختنشتاين أن العنف بين الأزواج غير مقبول بتاتا، بينما يشارك ٩١ في المائة من المقيمين في فورارلبرغ ٨٧ في المائة من المقيمين في غراوبوندين في هذا الرأي، ويبدو أن الفروق بين البلدان تشير إلى وجود قيم ومعايير مختلفة في البلدان الثلاثة المشمولة في الاستقصاء.

وأوضح ٢٦ في المائة من المشتركين في الاستقصاء أنهم اختبروا العنف مرة أو أكثر في علاقاتهم الخاصة. ولم يكن هناك فرق كبير بين الرجال والنساء. غير أن الاستقصاء لم يسأل إذا كان الأشخاص اختبروا العنف بوصفهم من الضحايا أو الجناة. وكان هناك فرق أيضا فيما يتصل بخبرة المشتركين في الاستقصاء أنفسهم. فأوضح ٢٩ في المائة من المقيمين في لختنشتاين أنهم اختبروا العنف بأنفسهم، بينما أشار ٢٨ في المائة من المقيمين في فورارلبرغ ٢٠ في المائة من المقيمين في غراوبوندين أنهم اختبروا العنف. ولا يمكن تفسير هذه النتيجة بصورة ملائمة إلا من خلال تعريف ذاتي للعنف، وهذا يختلف من بلد لآخر. ومن المؤكد أن شعب غراوبوندين لا تقل معاناتهم من العنف عن غيرهم، ولكنهم لا يعتبرونه عنفا. وكان هناك ارتباط بين المستوى التعليمي وخبرة الشخص المشترك في الدراسة في مجال العنف. وكان احتمال أن يوضح المشتركون في الاستقصاء أنهم اختبروا العنف وأنهم ظلوا يعانون منه، بقدر أكبر، في علاقاتهم الخاصة، كلما ارتفع مستواهم التعليمي.

ويعتمد الفهم السليم لهذه الأرقام على تعريف العنف المستخدم في السؤال ومفهوم العنف لدى المشترك في الدراسة والعنف بين الزوجين هو سلوك يوجهه الشخص للتحكم في المرأة/الرجل أو لممارسة أو فرض سلطته عليها/عليه، وينطوي على انتهاك السلامة البدنية أو النفسية للشخص. ووفقا للدراسة، يفسر ارتفاع نسبة الأشخاص الذين اختبروا العنف بأنفسهم في لختنشتاين بأنه نتيجة لزيادة مقدار الوعي بالعنف في لختنشتاين. ولذلك لا ينبغي تفسير نتائج الاستقصاء ببساطة كما لو كان شخص واحد من كل ٤ أشخاص قد عانى من العنف البدني في علاقة ما.

وقد أجريت مقابلات مع ٨ نساء في كل بلد وسئلن عن تجاربهن بالتفصيل، واستراتيجياتهن لمواجهة المواقف ورغباتهن ومقترحاتهن. وبالإضافة إلى الأسئلة الموجهة بشأن مدة العلاقات والأمنلة الحية للعلاقات العنيفة، تناولت المقابلات آراء فردية في العلاقات المثالية، وآثار العنف على الأطفال، وتجارب العنف، وردود فعل الشريك، والرؤية الخارجية للعلاقة، واستراتيجيات الوقاية من العنف، وتبريرات المرأة لسلوك الشريك، والاستفادة من الفرص المتاحة للدعم.

المادة ٧ - المساواة في الحياة السياسية والعامّة

تتألف حكومة لختنشتاين من ٥ وزراء يعينهم الأمير الحاكم بناء على اقتراح من البرلمان. وخلال الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٩٧، كانت هناك وزيرتان. وهناك وزيرة واحدة منذ سنة ١٩٩٧. والحكومة هي أعلى سلطة تنفيذية، وهي مسؤولة عن ٥٠ مكتبا ووحدة في الإدارة المحلية ولديها عدة بعثات دبلوماسية في الخارج. وتقوم نحو ٥٠ لجنة ومجلس استشاري بدعم أعمال الإدارة.

وينتخب البرلمان كل أربع سنوات، ويتألف من ٢٥ ممثلا يتم اختيارهم بالاقتراع العام والسري والمتساوي والمباشر وفقا لنظام التمثيل النسبي. وهناك ثلاثة أحزاب ممثلة في البرلمان، في الدورة الحالية (٢٠٠٥-٢٠٠٩). ويحتل حزب المواطنين التقدميين ١٢ مقعدا، بينما يشغل حزب الاتحاد الوطني ١٠ مقاعد، وحزب قائمة الناخبين الأحرار ٣ مقاعد. وتشغل المرأة ٦ مقاعد من المقاعد الـ ٢٥، وتمثل اثنين من الأعضاء المناوبين الثمانية في البرلمان.

ويدير كل من البلديات الـ ١١ في لختنشتاين مجلسا بلديا ينتخب كل أربع سنوات ويرأسه عمدة منتخب بالاقتراع المباشر. وجميع العمدة من الرجال في الفترة الحالية (٢٠٠٣-٢٠٠٧). وهناك ٢٨ امرأة (٢٧ في المائة) و٧٧ رجلا ممثلين في المجالس البلدية، بينما كانت ١٧ امرأة (١٥,٥ في المائة) فقط ممثلة في المجالس البلدية في سنة ١٩٩٩، مقارنة بـ ٩٣ رجلا (٨٤,٥ في المائة).

الجدول ٢ - حصة المرأة في الحكومة والبرلمان والمجالس البلدية الـ ١١

الهيئة	الأعضاء	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
الحكومة	٥	صفر %	٤٠ %	٢٠ %
البرلمان	٢٥	صفر %	٨ %	٢٤ %
المجالس البلدية	١٠٦	٣ %	١٥ %	٢٧ %

المصدر: موقع البلديات على الإنترنت والتقويم الوطني لسنة ٢٠٠٥.

وتمثل المرأة أقلية في اللجان والمجالس الاستشارية الـ ٥٠، وترأس المرأة ٦ لجان فقط. وفي سنة ٢٠٠٥، كان أعضاء المجالس الوطنية يضمون ٧٩ امرأة (٢١ في المائة) و٢٩٨ رجلا (٧٩ في المائة). وزادت نسبة المرأة بنحو ٥,٣ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥.

وانخفض تمثيل المرأة في المؤسسات المنشأة في إطار القانون العام بنسبة ٣,٣ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥. ففي سنة ١٩٩٨، كان أعضاء مجالس أمناء المؤسسات يضمون ٢٨ رجلا (٦٦,٧ في المائة) و١٤ امرأة (٣٣,٣ في المائة). وفي سنة ٢٠٠٥، كان عدد الذين يخدمون في المؤسسات المنشأة في إطار القانون العام ٩٢ شخصا، منهم ٦٤ رجلا (٧٠ في المائة) و٢٨ امرأة (٣٠ في المائة).

وزاد نصيب المرأة في المنشآت الخاضعة للقانون العام بنسبة ٧,٥ في المائة، خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥. ففي سنة ١٩٩٨، كان هناك ٣٢ رجلا (٨٦,٥ في المائة) و٥ نساء (١٣,٥ في المائة) بين أعضاء مجالس أمناء المنشآت. وفي سنة ٢٠٠٥، كان مجموع عدد الذين يخدمون في المنشآت الخاضعة للقانون العام ٦٦ شخصا، منهم ٥٢ رجلا (٧٩ في المائة) و١٤ امرأة (٢١ في المائة).

وزاد عدد النساء في المحاكم العامة بنسبة ٢٥ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥. وفي سنة ١٩٩٨، كان جميع أعضاء المحاكم - ١٢ في المجموع - من الرجال فقط. وفي سنة ٢٠٠٥، كان مجموع الأعضاء في المحاكم ٢٠ منهم ١٥ رجلا (٧٥ في المائة) و٥ نساء (٢٥ في المائة). وزاد عدد النساء في المحاكم المدنية والجنائية بنسبة ١٣,٦ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥. ففي سنة ١٩٩٨، كان هناك ٣٣ رجلا (٧٨,٦ في المائة) و٩ نساء (٢١,٤ في المائة) يخدمون في المحاكم المدنية والجنائية. وفي سنة ٢٠٠٥، كان هناك ٨٤ عضوا، منهم ٥٥ رجلا (٦٥ في المائة) و٢٩ امرأة (٣٥ في المائة).

وجرى استعراض تشكيل اللجان البلدية في سنة ٢٠٠٣. وعلى صعيد البلديات، كانت نسبة أعضاء اللجان من النساء ٢٧,٢ في المائة في المتوسط وزادت نسبة المرأة بعد سنة ١٩٩٨ في ٦ بلديات، وانخفضت في ٥ بلديات وزادت نسبة المرأة بمعدل ٢,٤ في المائة في المتوسط، بصورة شاملة.

وتمثل المرأة نسبة تزيد قليلا عن الثلث بين موظفي الأحزاب السياسية. وفي سنة ١٩٨٢، أنشئت منظمات نسائية داخل الأحزاب في الحزبين الكبيرين للأحزاب الشعبية (الاتحاد النسائي والمرأة في حزب المواطنين التقدميين) (FBP) بهدف تعزيز اهتمام المرأة بالسياسية والقيام بمهمة التثقيف. وكان الهدف من ذلك زيادة وعي الجمهور وتمثيل مصالح

المرأة في السياسة، وعلى وجه الخصوص إعداد المرأة داخل حزبيها السياسي لشغل الوظائف والمهام السياسية. وتمثل نسبة المرأة في قيادة حزب قائمة الناخبين الأحرار ٤٣ في المائة، وهي أعلى نسبة في الأحزاب السياسية.

الجدول ٣ - نسبة المرأة في الوظائف الحزبية (٢٠٠٦)

الوظيفة	الرجال	النساء	نسبة النساء
القيادة السياسية للأحزاب الثلاثة	١٨	٩	٣٣٪
قيادة حزب الاتحاد الوطني	٥	٣	٣٨٪
قيادة حزب المواطنين التقدميين	٩	٣	٣٣٪
قيادة حزب قائمة الناخبين الأحرار	٤	٣	٤٣٪

المصدر: www.fbp.li; www.vu-online.li; www.freiliste.li

وتوضح هذه الأرقام أن مشاركة المرأة في السياسة تظل منخفضة نسبياً.

بيد أن ما حدث من تطورات منذ سنة ١٩٩٨ يدعو إلى التفاؤل، وخاصة، فيما يتصل بتمثيل المرأة في البرلمان، والمجالس البلدية والمحاكم، ويشير إلى أن نشاط النهوض بالمرأة في السنوات الأخيرة، وخاصة في الفترة التي سبقت الانتخابات البلدية التي جرت في ٢٠٠٣ والانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٥، كان مثمراً. ولكن يظل انخفاض نسبة وجود المرأة في مجال السياسة أمراً مؤسفاً ولذلك سيستمر تشجيع المشاركة السياسية للمرأة في لختنشتاين، في المستقبل.

تدابير النهوض بالمرأة في السنوات الأخيرة

أصدرت الحكومة قراراً، في ١٩٩٧، ومؤداه أنه لا ينبغي أن يتجاوز تمثيل أي الجنسين نسبة الثلثين في أي هيئة من الهيئات التي تعينها الحكومة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء في اللجان والمجالس الاستشارية تظل أدنى من نسبة الثلث المتوخاة، وذلك استناداً إلى الأرقام الواردة أعلاه. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أحاطت الحكومة علماً بالتقرير الذي قامت بصياغته اللجنة التوجيهية لتعميم المنظور الجنساني عن هذا الموضوع بعنوان المشاركة السياسية للمرأة والرجل في الهيئات العامة في لختنشتاين - دراسة استقصائية للآليات والجهات الفاعلة. وقررت الحكومة زيادة نشاطها في تعبئة المرأة للعمل في اللجنة. فعند تعيين أعضاء اللجنة، تدعو هيئة الانتخابات الأحزاب السياسية والرابطات إلى منح أفضلية للمرأة لأغراض تحقيق تكوين متوازن. وقامت وزارة الأسرة وتكافؤ الفرص، كذلك،

بإبلاغ المجموعات المعنية، شفويا وخطيا، بالهدف الذي تسعى الحكومة إلى تحقيقه وطلبت منهم مراعاة وجود المرأة ضمن من يتم تسميتهم من المرشحين.

وخلال هذه الفترة، انضمت ٧٠ امرأة إلى مجمع النساء المنشأ من أجل تنفيذ "قرار الثلثين". ومجمع النساء هو قاعدة بيانات تستطيع النساء المهتمات بالسياسة الانضمام إليها. وتسجيل اسمها في قاعدة البيانات، تبدي المرأة استعدادها للخدمة في اللجان والأفرقة العاملة على الصعيد الوطني. وتستطيع المنظمات النسائية التي تبحث عن نساء للخدمة في مهام قيادية، بصورة أساسية، الاطلاع على مجمع النساء.

وقامت لجنة المساواة بين الجنسين ومكتب تكافؤ الفرص بوضع قائمة عصرية للأحزاب السياسية، في سنة ٢٠٠٢، من أجل حث المرشحات والتعرف عليهن ودعمهن، وحرصا على دعم التثقيف السياسي للمرأة بصورة عامة. وتعرض القائمة مقترحات بشأن أفضل نهج وتوقيت لقيام الأحزاب بتشجيع مشاركة المرأة في السياسة. وعرض أعضاء لجنة المساواة بين الجنسين القائمة على زعماء الأحزاب. وعرضت على قادة المجموعات الحزبية المحلية في اجتماع عقد في أوائل سنة ٢٠٠٦، حتى تواصل الأحزاب استخدامها.

وخلال الفترة من آذار/مارس وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تقوم لجنة المساواة بين الجنسين ومكتب تكافؤ الفرص وإدارة المرأة في توراربرغ باستضافة دورة دراسية للسياسات عبر الحدود، وهي ثالث دورة دراسية من هذا النوع تنظم منذ سنة ٢٠٠٤. والهدف من هذه الدورة الدراسية هو إعداد المرأة للمساهمة بقدراتها في الهيئات السياسية وفي الحياة العامة. وتلقن المرأة المعلومات السياسية الأساسية وأساليب التعامل المألوفة في السياسة. ويُقدّم الدعم للمشاركات في نشاطهن الاجتماعي والسياسي أو عملهن السياسي. ويتم تعزيز الثقة بالذات وتُعلّم تقنيات إجراء المناقشات. وتتألف الدورة الدراسية للسياسات لسنة ٢٠٠٦ من وحدات مُعنونة "تقييم الذات: هل يعتبر العمل السياسي التحدي المناسب لي؟" و"النظام السياسي في فوراربرغ ولختنشتاين - النظرية والواقع"، "الخطابة والجدل أمام الجمهور"، "مقدمة للهيكل السياسية" و"إدارة المنازعات" و"العلاقات العامة والتدريب على وسائل الإعلام". ويتألف الجمهور المستهدف من هذه الدورة النساء الناشطات في المؤسسات والهيئات التشريعية، والأحزاب، والهيئات العامة، والمنظمات، والجمعيات أو مجموعات المبادرة والراغبات في المشاركة في المستقبل.

وفي سنة ٢٠٠٤، احتفلت لختنشتاين بالذكرى الـ ٢٠ لمنح المرأة حق الانتخاب. وبمناسبة هذا الاحتفال، نظمت حملات للملصقات في جميع البلديات خلال الفترة من ٢٢ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه. وقد صورت الملصقات تطبيق حق المرأة في الانتخاب في

البلديات، وأول امرأة معينة في مجلس بلدي والوضع الراهن. وعرضت حملة أخرى للملصقات لدى الاحتفال الذي نظمته شبكة نساء لختنشتاين بهذه المناسبة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقد أظهرت هذه الحملة صورة عكسية للتوزيع الحالي للرجل والمرأة في البرلمان وفي الحكومة وفي مؤتمر العمد ووفرت فرصا للتفكير فيما إذا كان يمكن تصور وقبول حالة سياسية تمثل قلبا لأوضاع الجنسين. ومن الملامح البارزة لهذا الاحتفال إدخال جائزة "ديموغراتسيا" (DemoGrazia)، التي تقدم تقديرا للشجاعة في المجال الاجتماعي والسياسي والمديني. وستمنح الجائزة لمنظمة أو شخص، لأول مرة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وقد تم ترشيح ما مجموعه ٩ أشخاص ومنظمات للحصول عليها.

تدابير للنهوض بالمرأة في الفترة التمهيديّة للانتخابات البلدية والبرلمانية

خلال الفترة التمهيديّة لانتخابات المجالس البلدية المعقودة في سنة ٢٠٠٣، قدم مكتب تكافؤ الفرص ولجنة المساواة بين الجنسين دورتين في العلوم السياسية للمرأة المهتمة بالسياسة ودورتين تدريبيتين في وسائط الإعلام ودورة تدريبية في مجال دعم الثقة بالذات لدى المرشحات للمجالس البلدية. وتعتبر الزيادة في نسبة النساء في المجالس البلدية نتيجة لانتخابات سنة ٢٠٠٣ مدعاة للتفاؤل الحذر، ذلك أن التدابير المتخذة للنهوض بالمرأة في المجال السياسي كان لها تأثير، في الأجل الطويل على الأقل.

وتنظم لجنة المساواة بين الجنسين حدثين للمرأة المهتمة بالسياسة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويهدف الحدثان إلى حث المرأة على التقدم كمرشحات في انتخابات المجالس البلدية لسنة ٢٠٠٧. وقد وضعت اللجنة الأهداف التالية، من أجل الانتخابات. أولاً، زيادة نسبة المرأة في المجالس البلدية من ٢٧ في المائة إلى ٤٠ في المائة، وثانياً، انتخاب امرأة في منصب العمدة في كل من منطقتي لختنشتاين. المنطقة السفلى والمنطقة العليا.

وقامت شبكة نساء لختنشتاين ولجنة المساواة بين الجنسين بتنظيم عدة حملات لدعم المرشحات وزيادة وعي الناخبين، تمهيدا للانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٥. وشملت هذه الحملات، قائمة غير حزبية للتأييد، نشرت في الجرائد الوطنية ووسائط الإعلام الأخرى، وإعلانات من الرجال تأييدا لانتخاب المرأة، وزيارات من المرشحات للمنظمات النسائية من أجل تعزيز وجودهن في وسائط الإعلام، ونشر مقالات وإعلانات في الصحف لزيادة وعي الناخبين. وبالإضافة إلى ذلك، كرس يوم المرأة الدولي للمرشحات بتنظيم حفل مسائي خاص. وانتخبت ٦ نساء للبرلمان، من بين ١٩ مرشحة، في انتخابات آذار/مارس ٢٠٠٥.

وبذلك، أدت الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٥ إلى زيادة ملحوظة في نسبة المرأة في البرلمان، إذ زاد عدد الممثلات من ٣ إلى ٦ مقاعد. وتبين تحاليل الانتخابات^(٢٣) استناداً إلى البيانات الرسمية للانتخابات والبيانات الفردية من الدراسات الاستقصائية التالية للانتخابات في ١٩٩٧ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، أن هذه الزيادة التي تصل إلى الضعف ترجع للظروف المواتية، إلى حد كبير. ولذلك، فإنها لم تحدث نتيجة لتغير في نمط التصويت أو في مواقف الناخبين إزاء المرأة في مجال السياسة. فقد اتجه موقف المرأة مقابل الرجل في مجال السياسة إلى التحسن، خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥، وتناقص العجز في الأصوات، وزاد السلوك الانتخابي الصديق للمرأة، وتراجعت المواقف التمييزية، بعض الشيء. بيد أن الرجال مازالوا في موقف أفضل، ولديهم فرصة أكبر للانتخاب. ونظراً لعدم وضوح موقف شباب الناخبين (الذكور) الصديق للمرأة بصورة خاصة، يقل الانتباه لهذه المسألة وتظل المواقف المناهضة لوجود المرأة في مجال السياسة قائمة. ولا يمكن القول بأن كل شيء على ما يرام بعد انتخابات سنة ٢٠٠٥. ويجب اعتبار نسبة ٢٤ في المائة للنساء في برلمان لختنشتاين مرحلة انتقالية في سبيل الوصول إلى مزيد من التقدم وكحث على بذل مزيداً من الجهود من أجل مواصلة إضافة أهداف جديدة إلى العملية السياسية، مستقبلاً.

المادة ٨ - مشاركة المرأة في المنظمات الحكومية والدولية

ارتفعت نسبة المرأة في المنظمات الحكومية والدولية في السنوات الأخيرة وإن كانت لم تحقق مبدأ المساواة بين الجنسين حتى الآن. وهناك امرأة واحدة في الحكومة الجديدة تشغل وظيفة وزيرة الخارجية والشؤون الثقافية والأسرة وتكافؤ الفرص.

وترأس المرأة اثنتين من البعثات الدائمة الـ ٨ للختنشتاين. وهي ممثلة في مختلف الوفود البرلمانية الموفدة إلى الجمعيات البرلمانية للمنظمات الدولية، وتضم ١١ عضواً و ٨ عضوات.

المادة ١٠ - التعليم

التغييرات التي طرأت على النظام التعليمي في لختنشتاين خلال الفترة المشمولة بالتقرير بدأ نفاذ قانون التعليم العالي الجديد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤^(٢٤). ويهدف إلى تقديم مساهمة كبيرة في ضمان الجودة والتطور في التعليم العالي في لختنشتاين مع مراعاة

(٢٣) Marxer, Wilfried: Wahlchancen von Frauen in der liechtensteinischen Politik, Analysen zu den Landtagswahlen 2005 in Liechtenstein (1), Barend 2005.

(٢٤) القانون الصادر في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ والخاص بالتعليم العالي. الجريدة القانونية للختنشتاين، ٢٠٠٥، العدد ٢.

الطابع الدولي لهذا النوع من التعليم والذي تم الإعراب عنه في إعلان بولونيا (١٩٩٩) الصادر عن وزراء التعليم في أوروبا. ونظرا لصغر حجم البلد، ما زالت فرص التعليم العالي المتاحة في البلد محدودة. ولا تقدم التعليم العالي سوى ٤ مؤسسات معترف بها وهي جامعة العلوم التطبيقية للتختنشتاين، وتركز الاهتمام على الهندسة المعمارية والعلوم التجارية، والأكاديمية الدولية للفلسفة، وجامعة العلوم الإنسانية ومعهد لختنشتاين. وبالرغم من عدم وجود جامعات عامة في البلد، يكفل التعليم الرفيع المستوى للسكان من خلال التعاون مع الدول المجاورة، وهي سويسرا والنمسا، كما سبق تأكيده في التقرير الدوري الثاني.

إحصاءات التعليم

تبين إحصاءات التعليم في لختنشتاين أن تقدما ملحوظا قد تحقق، في العقود الأخيرة، فيما يتصل بمساواة الفتيات والشابات في العملية التعليمية. وبينما كان عدد الفتيات في المدارس الثانوية المتوسطة (Realschule) أكثر كثيرا من عدد الذكور، وعدد الذكور في المدارس الثانوية الأكاديمية (Gymnasium) أكثر كثيرا من عدد الإناث منذ ٣١ سنة، فقد زاد عدد الإناث في المدارس الثانوية الأكاديمية، بصورة مطردة وتجاوز عدد الذكور في سنة ٢٠٠٥. واستنادا إلى هذه الأرقام، يمكن اعتبار أن الإناث قد حققن المساواة في مجال التعليم المدرسي.

الجدول ٤ - نسبة الإناث في مستويات التعليم المختلفة

السنة	المدارس الابتدائية	المدارس الثانوية	المدارس الثانوية للتعليم المتوسط	المدارس الثانوية الأكاديمية
١٩٧٥	% ٥٠	% ٤٦	% ٥٨	% ٣٣
١٩٨٠	% ٦١	% ٤٨	% ٤٦	% ٤٢
١٩٩٠	% ٦٣	% ٤٨	% ٤٥	% ٤٧
٢٠٠٠	% ٥٧	% ٤٨	% ٥٠	% ٤٩
٢٠٠٥	% ٥٠	% ٤٤	% ٥١	% ٥٥

المصدر: مكتب الشؤون الاقتصادية. الإحصاءات التعليمية، ٢٠٠٥.

وحدث أيضا اتجاه واضح نحو المساواة في مجال التعليم العالي أي في الجامعات. وكان هناك ١٢ طالبة جامعية فقط من بين ١٢٨ من طلاب التعليم العالي (الجامعي) في سنة ١٩٧٥، بينما أصبحت الطالبات يشكلن نحو نصف (٤٣ في المائة) من طلاب الجامعات في سنة ٢٠٠٥. وفي سنة ٢٠٠٠، زاد عدد الطالبات اللاتي اخترن وظيفة أكاديمية بنسبة ١٣ في المائة، مقارنة بسنة ١٩٩٠، وظلت نسبة المرأة بين طلاب الجامعات كما هي، تقريبا.

وفيما يتصل باختيار المواد، يواصل طلاب الجامعات الذكور اتباع أنماط تقليدية. ويعكف ٤٣,٣ في المائة من الطالبات على دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية، و١٩,٦ في المائة منهن على دراسة القانون، و١٠,٢ في المائة على دراسة الطب والصيدلة. ويختار الذكور الاقتصاد والأعمال التجارية، في المقام الأول (٢٥,٥ في المائة) تليها العلوم الإنسانية والاجتماعية (٢٠,٤ في المائة) والقانون (١٨,٢ في المائة) والعلوم البحتة والعلوم الطبيعية (١٧,١ في المائة).

الجدول ٥ - نسبة طلاب وطالبات لختنشتاين في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى في سويسرا والنمسا وألمانيا

	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	
الذكور	٥٧٪	٥٧٪	٧٠٪	٧٧٪	٩٣٪	
الإناث	٤٣٪	٤٣٪	٣٠٪	٢٣٪	٧٪	

المصدر: مكتب الشؤون الاقتصادية. إحصاءات التعليم ٢٠٠٥.

وفي ميدان التدريب المهني الأساسي (التلمذة)، مازال هناك عدم توازن بين الشبان والشابات. ففي سنة ٢٠٠٥. كانت نسبة الشابات في برنامج التلمذة للمشاريع التجارية بلختنشتاين يزيد عن الثلث قليلا (٣٤,٩ في المائة)، مع اتجاههن إلى اختيار المهن الخاصة بالمرأة. وكان مجموع خريجي نظام التلمذة ٣٧٥ خريجا في سنة ٢٠٠٤، منهم ٤٢ في المائة من النساء و٥٨ في المائة من الرجال. وأكمل أكثر من نصف الشابات التلمذة في مجالات التجارة/الخدمات/تكنولوجيا المعلومات/السوقيات، وكانت الغالبية في المجال التجاري (الأمانات المهنية، التجارة، الأعمال المصرفية والخدمات المكتبية) وأكمل معظم الشبان التلمذة في مهن تحتاج إلى مهارات خاصة، منها خدمات التشييد/المباني/التجارة والحرف الصناعية/التقنية. وكان اختيار الشبان يشمل نحو ضعف المهن التي اختارها الشابات. فبينما اختارت الشابات ٣٢ من مسارات التلمذة البالغ عددها ٨٢، كان الشبان يعملون في ٦٤ مسارا مختلفا من هذه المسارات. وبصورة عامة، فجدير بالملاحظة أن اختيار الوظيفة ما زال مستندا، بدرجة كبيرة، إلى التوزيع التقليدي للوظائف بين الرجال والنساء.

الجدول ٦ - نسبة الفتيات بين طلاب التلمذة

السنة	الاجموع	الفتيات	النسبة المئوية للفتيات
١٩٧٠	٤٥٩	٦٨	٪ ١٤,٨
١٩٨٠	٧٩٤	٢٨٠	٪ ٣٥,٣
١٩٨٧	٩٥٨	٣٧٣	٪ ٣٨,٩
١٩٩٤	٨٤٥	٣٠١	٪ ٣٥,٦
٢٠٠٠	١٠١١	٣٦٢	٪ ٣٥,٨
٢٠٠٥	١٠٧٦	٣٧٥	٪ ٣٤,٩

المصدر: مكتب التدريب المهني، عدد دورات التلمذة المكتملة (حسابات خاصة).

وبالنظر إلى تعليم الكبار في لختنشتاين، استنادا إلى بيانات تعداد سنة ٢٠٠٠، يتأكد الاتجاه إلى تحسين الحالة التعليمية للمرأة وافترض أن الرجال يكملون مستوى أعلى من التعليم من النساء. ففي سنة ٢٠٠٠، كانت امرأة واحدة لكل ٥ نساء من سن ٢٥-٤٤ سنة (١٨,٣ في المائة) قد أكملت المرحلة الابتدائية، والمرحلة الثانوية الدنيا (Oberschule) أو المرحلة الثانوية المتوسطة (Realschule) دون تدريب مهني. وكانت هذه النسبة أعلى كثيرا منذ ١٠ سنوات حيث بلغت ٣٧,٨ في المائة بينما كانت نسبة الرجال من سن ٢٥ إلى ٤٤ سنة الذين أكملوا التعليم الإلزامي ١٤,١ في المائة، في سنة ٢٠٠٠.

الجدول ٧ - أعلى مستوى تعليمي للرجال/النساء من سن ٢٥ إلى ٤٤ سنة (٢٠٠٠)

وكان أكثر من نصف النساء من سن ٢٥ إلى ٤٤ سنة (٥١,٣ في المائة) قد أكملن التدريب المهني في سنة ٢٠٠٠، وكان أكثر من خمس النساء (٢١,٥ في المائة) قد أكملن الدراسة الثانوية، في لختنشتاين، مع الحصول على شهادة الدراسة الثانوية الأكاديمية (شهادة Maturität). وزادت نسبة الحاصلات على هذه الشهادة بنسبة ٨,٨ في المائة، مقارنة بسنة ١٩٩٠، مما قد يؤدي إلى عدد أكبر من الطالبات في المجال الأكاديمي، مستقبلاً. ومع ذلك، طلت نسبة الرجال بين الذين أكملوا الدراسة الثانوية أعلى من النساء (٣٣,٨ في المائة)، في سنة ٢٠٠٠، بينما حصل ١٠,٣ في المائة من الرجال و٧,٢ في المائة من النساء، من سن ٢٥ إلى ٤٤ سنة على التعليم العالي.

وبالمقارنة بين هذه الأرقام وبين البيانات التعليمية للأشخاص من الفئة العمرية من ٤٥ إلى ٦٤ سنة، يكاد لا يوجد اختلاف في المستوى التعليمي بين الفئات. وفي حالة النساء، نجد أن المستوى التعليمي للشابات أعلى من المستوى التعليمي للمسنات، بشكل ملحوظ.

الجدول ٨ - أعلى مستوى تعليمي للرجال/النساء من سن ٤٥ إلى ٦٤ سنة (٢٠٠٠)

السنة	نوع الجنس	التعليم الإلزامي فقط	التدريب المهني	التعليم العالي	أنواع أخرى من التعليم
٢٠٠٠	الرجال	١٣,٨ %	٤٥,١ %	٣٠,٤ %	١٠,٧ %
١٩٩٠	الرجال	٢٢,٠ %	٥١,٠ %	٢٦,٠ %	١,٠ %
٢٠٠٠	النساء	٣٦,٤ %	٣٦,٥ %	١٢,٦ %	١٤,٥ %
١٩٩٠	النساء	٥٩,٢ %	٣١,٣ %	٧,٥ %	٢,٠ %

المصدر: مكتب الشؤون الاقتصادية، تعداد سنة ٢٠٠٠.

تدابير لتنفيذ مبدأ المساواة

بدأ العمل بمنهج دراسي جديد للمدارس الإلزامية في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠. وأجرى مكتب التعليم مشاورات مع مكتب تكافؤ الفرص فيما يتصل بالدورات الدراسية المقدمة والمضمون اللغوي للمنهج الذي يراعي جميع جوانب المساواة بين الجنسين ويضم نفس المواد بالنسبة للفتيات والفتيان.

ويجري مكتب التعليم دراسات استقصائية، بصورة دورية، من أجل رصد التقدم والحاجة إلى إجراء تعديلات فيما يتصل بتنفيذ هدف التعليم المدرسي الملائم للجنسين. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أجرى المكتب استقصاءات للتقييم في رياض الأطفال

والمدرسة الابتدائية ومدارس التعليم المستمر حول مسألة التعليم الخاص بكل جنس على انفراد^(٢٥). وأوضحت نتائج هذه الدراسة ضرورة تطبيق هذا التعليم بالنسبة لبعض المواد على المستويات كافة، حتى يتاح لكل من الإناث والذكور مجال وفرصة للمناقشة فيما بينهم. وفي صيف ٢٠٠٤، أجرى مكتب التعليم دراسة استقصائية على المدارس، من جميع المستويات، بشأن الأهداف التفصيلية لتنفيذ المساواة بين الجنسين. وتعتبر الأهداف التفصيلية مراحل تحدد على مستوى مدارس منفردة من أجل تحقيق أهداف شاملة، مفصلة بوضوح في المنهج. وحددت الدراسة الاستقصائية ٤٦ هدفا تفصيليا مختلفا حول موضوع تكافؤ الفرص، ويمكن تصنيفها أساسا في مجالات "اللغة" و"البشر والبيئة". وسيعاد إجراء هذه الدراسة في السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

ويعتبر تثقيف الأطفال في موضوع المساواة بين الجنسين من التحديات الاجتماعية. ويمثل المدرسون خاصة، نماذج هامة للأدوار بالنسبة للأطفال في مرحلة النمو. فالصورة التي يعكسها المدرسون لشخصيتهم ونوع جنسهم تعمل على التأثير على التعليم اليومي في الفصول المدرسية. وجرى تحديث أدوات المساعدة للتعليم الملائم للجنسين، بمناسبة ذكرى منح المرأة حق التصويت في سنة ١٩٨٤، وعرضت على المدرسين. وهي توفر لهم مواد تعليمية محددة ومواد للتفكير في سلوكهم والمتوقع منهم بوصفهم نماذج للأدوار، مما يوفر مساعدات في تقديم التعليم الموجه نحو دعم المساواة بين الجنسين في الفصول المدرسية.

وفي مجال الإرشاد المهني يعتبر شعار "إتاحة كل الوظائف للجميع" عنصرا موحدا للمعلومات المتوفرة في أمسيات الآباء/الطلبة، وما يقدمه مركز المعلومات الوظيفية والحلقات الدراسية المقدمة لطلاب المرحلة الأخيرة من المدارس الثانوية بشأن اختيار الدراسات الجامعية والحياة الوظيفية. وتستخدم المصطلحات الخاصة بالرجال والنساء في المهن، جنبا إلى جنب، بصورة متسقة.

وكان هدف المشروع الأقليمي المعنون "الخيارات الوظيفية المفتوحة للشابات والشبان في لختنشتاين وسانت غالن وفورارلبرغ" مكافحة استقطاب الجنسين، كل على حدة، في سوق العمل. وفي النصف الأول من سنة ٢٠٠٠، أجريت دراسة مقارنة بشأن التدابير المتعلقة بكل من الجنسين في المدارس، والعمل الشبابي المفتوح، والإرشاد المهني. وفي مرحلة ثانية، نُظِّمَت دورة حلقات العمل مع الخبراء. وانتهى المشروع في أيار/مايو ٢٠٠١ بعقد اجتماع أقليمي للخبراء بعنوان "انضموا إلينا" (Jump in)، في بريغتر. وقد دعم المشروع التعاون والربط الشبكي بين البلدان الثلاثة حول هذا الموضوع.

(٢٥) يوفر هذا النوع من التعليم فصول منفصلة لكل من الفتيات والفتيان.

ونظم مشروع ١٦ +، وهو مشروع التلمذة التابع لمؤتمر المسؤولين عن المساواة بين الجنسين في سويسرا، يوم الإبنة (Daughter's Day)، وهي حملة وطنية نظمت خصيصاً للآباء وبناتهم. ووجهت الدعوة إلى مكتب تكافؤ الفرص، بوصفه عضواً في مؤتمر المسؤولين عن المساواة بين الجنسين في سويسرا، للمشاركة في هذه الحملة. وقيل المكتب هذه الدعوة، بحيث تمكن الآباء والبنات في لختنشتاين من المشاركة في يوم الإبنة، ثلاث مرات، خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣. وفي يوم الإبنة، تصاحب البنات من سن ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة، آباؤهم إلى العمل لمدة يوم، وفي كل سنة، كان الربط بين الحملة ومسابقة يوم الإبنة أسلوباً فعالاً لتوجيه انتباه البنات إلى وظائف قد لا تحظى باهتمامهن، عادة، عند اختيار مسارهن الوظيفي الخاص. وتوضح دراسة استقصائية أجريت للمشروع الأقليمي أن أربعة أخماس المشتركين في الدراسة شعروا أن تقديم الفتيات إلى محل العمل عامل هام في تقرير مسارهن التعليمي. وقد حل يوم الإبنة محل عيد الأب اعتباراً من سنة ٢٠٠٤.

وفي اجتماع عقده مجلس جامعة لختنشتاين للعلوم التطبيقية، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بدأ المجلس تنفيذ هيكل تنظيمي. وأنشئت لجنة لتكافؤ الفرص وفقاً لهذا الهيكل التنظيمي، وتمثل هذه اللجنة شواغل المرأة في جامعة العلوم التطبيقية وتتخذ مواقف من قضايا المرأة. وتعمل اللجنة على تحقيق معدل متوازن بين النساء والرجال في وظائف التدريس والبحوث. وتقوم، على وجه الخصوص، بإسداء المشورة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة العلوم التطبيقية بشأن مسائل المساواة بين الجنسين وتستطيع التوصية باتخاذ قرارات فيما يتصل بقضايا المرأة. وتتألف لجنة المرأة من ممثلة لكل قسم ولإدارة الوطنية. ومع صدور الهيكل التنظيمي الجديد وتعيين اللجنة، اتخذت جامعة لختنشتاين للعلوم التطبيقية خطوة هامة في سبيل الاتساق مع النظام الأوروبي للتعليم العالي.

وتعتبر المنح المالية جزءاً هاماً من السياسة التعليمية. وهي ترمي إلى ضمان تكافؤ الفرص لجميع قطاعات السكان. ويراعى تنقيح قانون المنح المالية^(٢٦) ذلك بدعم المسار الثنائي للتعليم. ومنح نفقات التعليم مقدماً بواسطة المنح المالية والقروض يعتبر من أساليب الإغاثة، خاصة بالنسبة للمرأة التي ليس لديها دخل وتود العودة إلى القوة العاملة. وقد بدأ نفاذ قانون المنح المالية المنقح في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن مكتب تكافؤ الفرص من توفير المنح المالية، مقدماً، لأربع أو خمس نساء، كل سنة، من صندوق العائدات إلى العمل المنشأ بمناسبة سنة حفز التوظيف، ٢٠٠٠.

(٢٦) القانون الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والمعدل لقانون المنح المالية، الجريدة القانونية للختنشتاين، ٢٠٠٥، العدد ٤١.

وتشجع لختنشتاين أيضا تعليم المرأة في سياق التعاون الإنساني الدولي، في سياق تقديم المنح المالية للسماح للشابات بالتخرج من الجامعة. كما قامت لختنشتاين بدعم مشروع تعليمي لمرضات البلديات في ألبانيا، خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣. ومن الجدير بالذكر، بصورة خاصة، فيما يتصل بتشجيع وصول المرأة إلى التعليم، على الصعيد الدولي، الأنشطة التي قامت بها دائرة التنمية في لختنشتاين والممولة، أساسا، من خلال برنامج للأداء مع حكومة هذا البلد. وفي البلدان التي تركز عليها اهتمامها في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، تقوم دائرة التنمية في لختنشتاين بدعم مجموعة واسعة النطاق من المشاريع لتعليم الفتيات والنساء، وذلك من خلال توفير الدعم المالي لمدارس البنات، ومراكز التعليم النسائية والمشاريع المتصلة بالتعليم الزراعي والاقتصاد المنزلي (انظر مساهمات لختنشتاين للمشاريع النسائية، التذييل ٢).

المادة ١١ - العمالة والأمومة والضمان الاجتماعي

توظيف المرأة

تميزت التنمية الاقتصادية للختنشتاين بتقدم ملحوظ ومتصل، خلال العقود الخمسة الأخيرة. وزاد عدد الوظائف بدرجة كبيرة خلال تلك الفترة. فقد نضبت سوق العمل المحلية تقريبا، ابتداء من الخمسينات، بحيث لم يعد من الممكن الوفاء بالطلب على العمال إلا من خلال الهجرة وتوظيف القادمين يوميا عبر الحدود. ووفقا للبيانات الواردة في تعداد سنة ٢٠٠٠، زاد عدد العاملين المقيمين في لختنشتاين من أكثر من ٤٠٠٠ عامل في سنة ١٩٣٠ إلى ما يتجاوز ١٨ ٠٠٠ عامل في سنة ٢٠٠٠.

الجدول ٩ - العاملون المقيمون في لختنشتاين ١٩٣٠-٢٠٠٠

المصدر: مكتب الشؤون الاقتصادية. الكتاب السنوي للإحصاءات، ٢٠٠٥.

وبينما تضاعف عدد العاملين بمعدل أربعة أضعاف تقريبا خلال ٧٠ سنة، زاد عدد النساء العاملات بمعدل سبعة أضعاف. ففي الثلاثينات، كانت نسبة النساء في القوة العاملة ٢٥ في المائة فقط، وفي سنة ٢٠٠٠ كانت المرأة تمثل ٤٤ في المائة من القوة العاملة المقيمة في لختنشتاين. وكان هذا التطور مستقلا عن المساواة القانونية بين المرأة الرجل وبدأ قبل منح المرأة حق التصويت بفترة طويلة، بالتوازي مع التنمية الاقتصادية وتزايد عدد الوظائف.

ونظرا للتزايد السريع في عدد الوظائف، يعتبر توظيف المرأة مسألة ضرورية من الناحية الاقتصادية، ومتقدمة ومقبولة اجتماعيا وطبيعية. ولكن مساواة المرأة في الوصول إلى الوظائف العليا في التسلسل الهرمي، أقل وضوحا، مع ذلك.

وفيما يتصل بتصنيف الفئات الاجتماعية والمهنية المختلفة، أي تحديد فئات العمال وفقا لنوع العمل، يظهر فرق واضح بين الرجال والنساء إذ يسود الرجال، بوضوح، في وظائف صنع القرارات. وهم يمثلون أكثر من ٨٠ في المائة من وظائف الإدارة العليا ويشكلون نحو ٨٠ في المائة من الفنيين والعاملين في الإدارة العليا بالجامعات. غير أنه بالمقارنة

بنتائج تعداد سنة ١٩٩٠، نجد أن المرأة قد لحقت بهم، بعض الشيء، بالنسبة للمناصب القيادية، وزادت نسبتهم في العدد الإجمالي للعاملين لحساب الذات والمهن الوسيطة، بصورة خاصة. ومع زيادة نسبة المرأة الحاصلة على التعليم الجامعي (انظر الملاحظات المتصلة بالمادة ١٠). ستصبح مقارنة هذه الأرقام في السنوات المقبلة مشوقة ومجدية.

الجدول ١٠ - الفئات الاجتماعية - المهنية حسب نوع الجنس في سنتي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ (المقيمون في تحتشتاين)

السنة	نوع الجنس	العاملون	الإدارة العليا	المهن الحرة	فئات أخرى من العاملين لحساب الذات	الوظائف الأكاديمية ووظائف الإدارة العليا	المهن الوسيطة
١٩٩٠	الرجال	٪ ٦٢	٪ ٩٠	٪ ٨٨	٪ ٨٢	٪ ٨٥	٪ ٧٢
٢٠٠٠	الرجال	٪ ٥٦	٪ ٨٣	٪ ٨٤	٪ ٧١	٪ ٧٨	٪ ٦٤
١٩٩٠	النساء	٪ ٣٨	٪ ١٠	٪ ١٢	٪ ١٨	٪ ١٥	٪ ٢٨
٢٠٠٠	النساء	٪ ٤٤	٪ ١٧	٪ ١٦	٪ ٢٩	٪ ٢٢	٪ ٣٦

المصدر: مكتب الشؤون الاقتصادية، تعداد سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٠.

وظل نطاق المهن مقسما إلى نماذج نسائية ونماذج للرجال. ففي القطاع الاجتماعي (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية) كانت المرأة تمثل ٦٨,٣ في المائة من العاملين في هذه الوظائف في سنة ٢٠٠٠ (٦١,٦ في المائة في سنة ١٩٩٠). وفي مجال الزراعة والحراجه (القطاع الأولي)، وفي قطاع الصناعة والتشييد (القطاع الثانوي)، تمثل المرأة حوالي ربع العاملين (٢٣,٣ في المائة و ٢٥,٨ في المائة على التوالي)، في المقابل. وفي قطاع الخدمات (القطاع الثالث) ويشمل التجارة والصناعة الفندقية والمطاعم، والأعمال المصرفية والتأمين وكذلك التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، فضلا عن جميع الخدمات العامة والخاصة الأخرى، كانت النسب متوازنة تقريبا، مع نسبة ٥١,١ في المائة للمرأة. ومع ذلك، كان ٦٤ في المائة من مجموع النساء العاملات و ٤٥,٤ في المائة من مجموع الرجال العاملين يعملون في قطاع الخدمات. وكان الفرق أوضح في سنة ١٩٩٠، عندما كان ٧٨,٦ في المائة من النساء و ٥٤,١ في المائة من الرجال يعملون في قطاع الخدمات. وبصورة عامة، توضح المقارنة بين سنتي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، أن التفاوت في توزيع النساء العاملات والرجال العاملين في قطاعات التوظيف لم يتغير بصورة ملحوظة.

الجدول ١٢ - العمالة حسب القطاعات ونوع الجنس في ١٩٩٠ و ٢٠٠٠.

السنة	نوع الجنس	القطاع ١	القطاع ٢	القطاع ٣
١٩٩٠	الرجال	٪ ٨٧,٩	٪ ٧٧,٦	٪ ٥٣,٢
٢٠٠٠	الرجال	٪ ٧٦,٧	٪ ٧٤,٢	٪ ٤٨,٩
١٩٩٠	النساء	٪ ١٢,١	٪ ٢٢,٤	٪ ٤٦,٨
٢٠٠٠	النساء	٪ ٢٣,٣	٪ ٢٥,٨	٪ ٥١,١

المصدر: مكتب الشؤون الاقتصادية. تعداد سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٠.

ويعتبر التوظيف لكامل الوقت هو القاعدة. وكان ٨٦ في المائة من الرجال يعملون وقتاً كاملاً في سنة ٢٠٠٠، بينما انطبق ذلك على ٥٣ في المائة من النساء فقط. وفي سنة ١٩٩٠، كان عدد الرجال العاملين للوقت الكامل يفوق عدد النساء، بنسبة كبيرة، ٩٧,٦ في المائة من الرجال مقابل ٦٧,٦ في المائة من النساء. وكانت نسبة المرأة بين العاملين لبعض الوقت ٨٥,٣ في سنة ٢٠٠٠ و ٩٠,٧ في المائة في سنة ١٩٩٠. وتوضح هذه الأرقام أن هناك عدداً متزايداً من الرجال يعملون لبعض الوقت، بينما تظل المرأة تمثل الأغلبية بين العاملين لبعض الوقت.

الجدول ١٣ - مستوى العمالة بين الرجال والنساء في سنة ٢٠٠٠ (المقيمون في لختنشتاين)

	١٠٠ في المائة	٧٠ في المائة فأكثر	٥٠-٦٩ في المائة	٢٠-٤٩ في المائة	حتى ٢٠ في المائة	آخرون
الرجال	٨٦٪	١,٧٪	١,٢٪	٠,٦٪	٠,٤٪	١٠,١٪
النساء	٥٢,٨٪	٧,٥٪	١٠,٧٪	٨,٢٪	٧,٥٪	١٣,٣٪

المصدر: مكتب الشؤون الاقتصادية. تعداد سنة ٢٠٠٠.

وكانت نسبة المرأة بين العاملين لحساب الذات ٢٧ في المائة في سنة ٢٠٠٠، أي أقل من نسبة المرأة بين مجموع العاملين. ومع ذلك، فمما يثير الاهتمام أن نسبة النساء العاملات لحساب الذات قد زادت بصورة ملحوظة على مدى العقدين الماضيين. ولذلك، يبدو أن المرأة لديها ما يلزم من التزام وثقة في النفس لتكوين مشاريعها التجارية الخاصة أو لإدارة المشاريع القائمة، بصورة مستقلة وبشكل متزايد. ووفقا لتعداد سنة ٢٠٠٠، هناك ٥٠٠ امرأة تعمل لحسابها الذاتي.

الجدول ١٤ - نسبة العاملين لحساب الذات (المقيمون في لختنشتاين) حسب نوع الجنس ١٩٣٠-٢٠٠٠

	١٩٣٠	١٩٤١	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
الرجال	٨٦٪	٨٧٪	٨٩٪	٨٧٪	٩٠٪	٨٦٪	٨٢٪	٧٣٪
النساء	١٤٪	١٣٪	١١٪	١٣٪	١٠٪	١٤٪	١٨٪	٢٧٪

المصدر: مكتب الشؤون الاقتصادية، تعداد سنة ٢٠٠٠.

وهناك كذلك فروق ملحوظة بين الرجال والنساء فيما يتصل بنسبة الأشخاص الذين بلا عمل وغير العاملين. إذ تمثل المرأة ٨٩ في المائة من الأشخاص العاملين في الأسرة المعيشية. وبالأرقام النسبية، يتكرر تأثير المرأة بالبطالة، بدرجة أكبر من الرجل. ووفقا لبيانات تعداد سنة ٢٠٠٠، تمثل المرأة نحو ٤٤ في المائة من السكان العاملين والمقيمين في لختنشتاين، بينما تبلغ نسبة المرأة بين الذين يعانون من البطالة ٦١ في المائة. وأشار تعداد سنة ٢٠٠٠ إلى عدد الذين بلا عمل فقط. وكانت نسبة المرأة بين الذين يعانون من البطالة ٥٨ في المائة، بينما كانت المرأة تمثل نسبة تتجاوز ٣٨ في المائة من مجموع العاملين.

الجدول ١٥ - نسبة الجنسين بين الذين يعانون من البطالة وغير العاملين في سنة ٢٠٠٠
(المقيمون في لختنشتاين)

المصدر: مكتب الشؤون الاقتصادية، تعداد ٢٠٠٠.

ولم تقم لختنشتاين بتجميع إحصاءات للأجور حتى الآن، ولذلك لا يمكن إصدار بيانات عن الفروق الموجودة بين متوسط أجور النساء والرجال. وتعتزم لختنشتاين إجراء إحصاءات للأجور، ابتداءً من سنة ٢٠٠٦. ولذلك، يمكن الرجوع إلى الدراسة الاستقصائية لهيكل الأجور السويسري لسنة (٢٧) ٢٠٠٢، التي أجراها مكتب الإحصاءات الاتحادي السويسري لشرق سويسرا، بوصفها إحصاءات مرجعية. فالظروف الاجتماعية في لختنشتاين وجارتها سويسرا، مشابهة، بحيث يعتبر هذا ممكناً. ووفقاً لهذه الدراسة، تحصل المرأة في شرق سويسرا على أجر يقل كثيراً عن أجر الرجل. إذ بلغ متوسط الأجر الشهري للمرأة، مقوم حسب أسبوع عمل قدره ٤٠ ساعة، نحو ١٥٢ فرنكا سويسريا في سنة ٢٠٠٢، بينما كان متوسط الأجر الشهري للرجل ٤٩١ ٥ فرنكا سويسريا. ومن الجدير بالاهتمام أن الفرق بين أجر المرأة وأجر الرجل يزيد مع زيادة مستوى العمل. ففي أعلى مستويات العمل، نجد أن المرأة في شرق سويسرا تتقاضى أجراً يقل عن أجر الرجل بنسبة ٢٧,٨ في المائة. وبالنسبة لأدنى مستويات العمل، تبلغ نسبة الفرق في الأجر ٢٠,١ في المائة.

وخلاصة القول إن هناك اتجاهًا عامًا إلى زيادة توظيف المرأة، بحيث يقترب من نمط توظيف الرجل. ومع ذلك، مازالت هناك فروق ملحوظة، مما يتضح عند تحليل العمالة بتفصيل أكبر، وخاصة فيما يتصل بعبء العمل والتسلسل الهرمي.

تدابير لتحقيق المساواة للمرأة في مكان العمل

يعتبر قانون المساواة بين الجنسين الصادر في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ والمعدل في سنة ٢٠٠٦، الأداة المستخدمة في لختنشتاين لتحقيق المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في مكان العمل (انظر الملاحظات المتصلة بالمادة ٢). فمنذ بدء نفاذ قانون المساواة بين الجنسين، بذلت جهود مختلفة لتقريبه إلى الجمهور العام. وقدم مشروع القانون للمرة الأولى، إلى الجمهور العام، في معرض لختنشتاين للتجارة والصناعة، في سنة ١٩٩٨. وصدر كتيب عن قانون المساواة بين الجنسين، في سنة ١٩٩٨، أدرجت فيه شروح وأمثلة لحالات، إلى جانب نص القانون. وأرسل الكتيب إلى جميع الشركات التجارية التي تضم أكثر من ١٠ موظفين، ومجموعها نحو ٣٠٠ شركة. وخلال الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، نظم مكتب تكافؤ الفرص حملة للتوعية والإعلام بشأن قانون المساواة بين الجنسين. ونظمت حلقات عمل للموظفات عن موضوع المساواة في الأجور والعمل لبعض الوقت،

(٢٧) مكتب إحصاءات الاتحاد السويسري، الدراسة الاستقصائية لهيكل الأجور السويسري، ٢٠٠٢.

وأرسلت نشرات لأرباب العمل والشركات التجارية كجزء من هذه الحملة. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت محاضرتان موجهتان إلى المسؤولين عن الموارد البشرية، على وجه الخصوص، عن إدارة المجموعات المتنوعة وعمليات تقييم الموظفين الخالية من التمييز. وكانت المجموعات المستهدفة من الحملة، بصورة عامة، من أرباب العمل والموظفين.

وينص قانون المساواة بين الجنسين على منح إعانات مالية لبرامج الإرشاد والنهوض بالمرأة. وبناء على ذلك تلقى مكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة إعانات مالية لأعمال الإرشاد العامة المتصلة بقانون المساواة بين الجنسين، في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة على طلبين مقدمين من رابطة الموظفين للحصول على دعم مادي. وحصلت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها رابطة العمل التعليمي بشأن الفروق بين الشباب والشبان من منظمي المشاريع، حسب كل جنس، على دعم من الإعانات. وتلقت دار غوتنبرغ للتعليم على دعم مالي من أجل تقديم فرص للتعليم المستمر للمرأة في مرحلتها الأسرية، في سنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

ومنذ بدأ نفاذ قانون المساواة بين الجنسين، الذي يتضمن، صراحة، مبدأ عدم التمييز في الأجور، وسمح بالتقدم بدعاوى ضد التمييز في الأجور، قدمت دعوى واحدة تتعلق بالأجور في القطاع الخاص. وحكمت الحكومة لصالح المدعي، واستؤنفت الدعوى في المحكمة الإدارية للختنشتاين، التي صدقت على قرار الحكومة. وطلب إلى رب العمل تعديل الأجر بأثر رجعي ودفع الفرق لصاحب الدعوى. واستناداً إلى البيانات المتاحة في الوقت الحالي، لا يمكن توفير معلومات مؤكدة عن دعاوى مقدمة عملاً بقانون المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص.

وبدأ نفاذ تنقيح القانون المدني العام (قانون عقود العمل)^(٢٨)، تنفيذًا للتوجيه ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧/٨١ للبرلمان الأوروبي بشأن العمل لبعض الوقت، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتشمل أهم الأحكام الجديدة القضاء على التمييز ضد العاملين لبعض الوقت، وتشجيع العمل لبعض الوقت، وضمان الحماية من الفصل عند التحول من العمل للوقت الكامل إلى العمل لجزء من الوقت وبالعكس، وحصول العاملين لبعض الوقت على تدابير الترقية المتصلة بالتدريب الوظيفي ومناصب الإدارة، وتوفير المعلومات للموظفين عن وظائف للوقت الكامل ولبعض الوقت في مكان العمل. ونظرًا لأن ٨٥,٣ في المائة من العاملين لبعض الوقت من النساء، فإن هذه التعديلات تعود بالفائدة على وضع المرأة في مكان العمل، في المقام الأول.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تم تنقيح ونشر الكتيب المعنون "ليس معي ... المضايقة الجنسية في مكان العمل". والغرض الأساسي من هذا الكتيب هو توجيه الانتباه إلى أن المضايقة الجنسية في مكان العمل تظل قائمة، وبالتالي تدعيم منع حدوث هذا النوع من المضايقة. ويتضمن الكتيب تعريفًا للمضايقة الجنسية، ويورد قائمة بأمثلة منها، ويشرح آثار المضايقة وعواقبها فضلًا عن تدابير الإجابة الناجحة. ويشير الكتيب إلى الإمكانيات القانونية للدفاع عن الذات إزاء المضايقة الجنسية وفقًا للقانون الجنائي العام^(٢٩) ومسؤولية أرباب العمل عن ضمان بيئة عمل خالية من المضايقات، على النحو المقرر في قانون المساواة بين الجنسين.

وتعالج الإدارة الوطنية في لختنشتاين أيضًا مسألة المضايقة الجنسية في مكان العمل. وقام فريق عامل بتجميع مشاريع التعديلات لقانون الموظفين العموميين ومشاريع القواعد الخاصة بموضوعي "المضايقة الجنسية في مكان العمل" و"التجمهر في مكان العمل". وأحاطت الحكومة علما بهذه المشاريع في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وسيتم استعراض تعديلات قانون الموظفين العموميين التي أوصى بها الفريق العامل وستوضع في الاعتبار في إطار التنقيح الكامل المقرر إجراؤه في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ومن تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٦، نظمت الإدارة الوطنية حملة المصقات المعنونة "مادة للتفكير". وتركز الاهتمام على التوفيق بين الأسرة والعمل،

(٢٨) القانون الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، المعدل للقانون المدني العام (قانون عقود العمل) الجريدة القانونية للختنشتاين، ٢٠٠٦، العدد ٤٠.

(٢٩) القانون الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ المعدل للقانون الجنائي (قانون الجرائم الجنسية) الجريدة القانونية للختنشتاين، ٢٠٠١، العدد ١٦.

والمضايقة الجنسية في مكان العمل، والمرأة في وظائف القيادة. وأرسلت الملصقات إلى جميع المكاتب والشُعَب في الإدارة الوطنية، وإلى البلديات والمؤسسات والمنشآت الخاضعة للقانون العام، والشركات الخاصة التي تساهم فيها الدولة.

وفي بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عرضت شهادة العمل التطوعي للجمهور العام. وسيتمكن المتطوعون من استخدام شهادة العمل التطوعي لتسجيل ما أنجزوه ومقدار الوقت الذي أمضوه. وتعتبر هذه الشهادة بمثابة مرجعاً شخصياً للعمل ويمكن أن تفيده عند التقدم لطلب عمل. وعند العودة إلى القوة العاملة، يمكن أن يكون إثبات العمل التطوعي والتدريب المصاحب لذلك من الأمور ذات الأهمية، حيث أن سنوات العمل التطوعي تضيف معارف ومهارات قد تكون مفيدة أيضاً للعمل بأجر. ونظراً لأن المرأة هي القائمة بالعمل الاجتماعي التطوعي، في المقام الأول، وهي التي تواجه صعوبات عند العودة إلى القوة العاملة، تمثل شهادة العمل التطوعي اعتراف المجتمع بالعمل الذي تقوم به المرأة دون أجر ومقياساً هاماً لتيسير عودة المرأة إلى القوة العاملة.

وقام مكتب تكافؤ الفرص، بالتعاون مع مكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة ومؤسسة فيميل فلدكيرش (Femail Feldkirch)، بتنظيم أمسيتين إعلاميتين للعاملين المقيمين عبر الحدود في سنة ٢٠٠٣. وفي الأمسية الأولى، نوقشت مواضيع التأمين والضرائب والاستحقاقات الاجتماعية والعائلية، وعرضت أحكام الشيوخوخة (العمودان الأول والثاني) وتأمين المعاشات في النمسا. وتم تجميع ورقات عن هذه المواضيع وتوزيعها.

مكان العمل والأمومة

تؤثر مسألة التوفيق بين الأسرة والعمل على المرأة وبصورة متزايدة على الرجل أيضاً. وهناك عدد كبير من النساء في لختنشتاين لديهن مؤهلات مهنية جيدة، ولذلك لا تريد المرأة التخلي عن عملها بصورة كاملة من أجل العناية بالأسرة وتربية الأطفال. ومن جهة أخرى، يريد عدد متزايد من الرجال المشاركة بشكل أكبر في العمل العائلي. ولذلك تتزايد أهمية التوزيع التعاوني للعمل العائلي والوظيفة. ومن أجل تنفيذ هذا التوزيع للعمل في الأسرة والوظيفة، في الحياة اليومية، على أبواب العمل أن يكونوا على استعداد لتقديم للمرأة والرجل هياكل صديقة للأسرة في مكان العمل. وبالتالي، يعتبر الاستعداد المحدود لإيجاد ظروف إدارية أفضل من العقبات في سبيل التوفيق بين الأسرة والوظيفة. ومن أجل إيجاد الحوافز اللازمة للنهوض بالمرأة في مكان العمل، تمنح جائزة تكافؤ الفرص، السابق ذكرها، كل سنتين للمشاريع التجارية الصديقة للمرأة والصديقة للأسرة.

ومنذ بداية سنة ٢٠٠٢، تمكن موظفو الإدارة الوطنية من الاعتماد على دار للحضانة النهارية المأمونة داخل الإدارة الوطنية. وتعتبر رابطة الرعاية النهارية للختنشتاين مسؤولة عن إدارة الحضانة النهارية وتنظيمها وتعيين موظفيها. وتوفر الإدارة الوطنية الهيكل الأساسي وتغطي العجز السنوي للتشغيل. ويقدم مكتب التعليم فرصا لتقاسم الوظائف لمعلمي رياض الأطفال والمدارس الابتدائية. وقد تم تقييم هذه الوظائف في السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢. وأدرجت النتائج والتوصيات في مبدأ توجيهي وصدرت في ربيع ٢٠٠٣. ومع إقامة الحضانة النهارية وإدخال نظام تقاسم الوظائف، تعتبر الإدارة الوطنية قدوة حسنة للهيكل الصديقة للأسرة في القطاع الخاص. وتقدم إحدى الشركات في لختنشتاين حضانة داخلية لعشرة أطفال، على أساس نموذج الإدارة المحلية، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

وعلى ضوء بطء تقدم المرأة في القطاع الخاص، على وجه الخصوص، تعتبر رعاية الأطفال خارج المنزل وتقديم الدعم المدرسي من الشروط الأساسية للتوفيق بين العمل والأسرة ولتكافؤ الفرص في العمل. وفي سنة ٢٠٠٦، توفر رابطة الرعاية النهارية للختنشتاين ١٢٠ مكانا في ٨ مرافق، وينتظم ٢١٨ طفلا في المجموع في مركز للرعاية النهارية تديره الرابطة. ومتوسط فترة الانتظار لمكان في أحد هذه المراكز هو شهران. وهناك مرفقان آخران للرعاية النهارية لديهما ما مجموعه ١٩ مكانا، واستفاد منهما ٥٥ طفلا في أيار/مايو ٢٠٠٦. ويقوم محفل الآباء والأبناء بتدريب وتوظيف القائمين بالعناية بالأطفال. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦. قام ٢٤ من هؤلاء بالعناية بـ ٥٢ طفلا. وتقبل خدمة الرعاية النهارية المرنة المسماة "واحة الأطفال" التي فتحت أبوابها في صيف ٢٠٠٤، الأطفال، دون موعد سابق لرعايتهم لفترات قصيرة. وكان هناك ما مجموعه ٣٢٠ طفلا يقوم أطراف ثالثة برعايتهم في لختنشتاين، في سنة ٢٠٠٣. وزاد الطلب على الرعاية خارج المنزل، بدرجة كبيرة منذ إنشاء رابطة الرعاية النهارية في لختنشتاين ومحفل الآباء والأبناء، في سنة ١٩٨٩.

وتقدم دولة لختنشتاين الدعم لرابطة الرعاية النهارية بمساهمة ثابتة، وفقا لعدد الأماكن وأيام الرعاية، وتحمل جزءا من باقي العجز التشغيلي. ويحصل محفل الآباء والأبناء أيضا على أموال عامة. ويستطيع الآباء الذين يعتمدون على مرافق رعاية الأطفال أو القائمين بالرعاية لرعاية أطفالهم، بسبب عملهم، الحصول على دعم مالي للرعاية يحسب على أساس دخلهم.

واعتمد الأمر الخاص برعاية الطفل في سنة ٢٠٠٢ لتوفير أساس قانوني لضمان جودة الرعاية خارج المنزل. ووفقا لهذا الأمر، يجب أن تحصل ترتيبات الرعاية الخاصة ومرافق

رعاية الطفل على ترخيص. ويقوم مكتب الشؤون الاجتماعية باستعراض مرافق الرعاية، ووجدت أنها عالية الجودة، بصورة عامة.

وأحرز تقدم إضافي فيما يتصل بتنفيذ وضع جداول موحدة في المدارس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وينص الأمر الخاص بالتنظيم المدرسي^(٣٠) لسنة ٢٠٠٤، على أن تستمر الدراسة في المدارس الابتدائية لنفس الفترة، كل صباح، وأن يتم التنسيق بين ساعات الدراسة لرياض الأطفال وجداول الفصول في المدارس الابتدائية، بالقدر الممكن. وتقدم جميع المدارس الثانوية وجبة الغذاء، باستثناء واحدة. وفي إحدى البلديات، تقدم مائدة غذاء أيضا لمدرسي رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، وثبت نجاح هذا الإجراء.

وكانت هناك مناقشات، منذ السبعينات حول الهياكل النهارية والمدارس النهارية على مستوى المدارس الابتدائية في لختنشتاين. وبعد مناقشة نتائج مشروع بيزا PISA خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣، اتخذ هذا الموضوع أهمية جديدة. وعينت الحكومة لجنة تضم ممثلين للمؤسسات المختلفة العاملة في ميدان الهياكل النهارية والرعاية النهارية خارج المنزل. وتمثلت ولاية اللجنة في تقييم نظم الدعم القائمة في مجال المدرسة والدعم العائلي والقيام بتقدير للاحتياجات. وأجريت مقابلات مع آباء ثلثي جميع أطفال المدارس الابتدائية و ٣٠ خبيرا وأشخاص أساسيين آخرين كجزء من عملية تقدير الاحتياجات^(٣١) وأوضحت نسبة كبيرة من الآباء الذين أحرقت معهم مقابلات الرغبة في الاستفادة من هياكل الدعم الجديدة. كما وافق أغلبية هؤلاء على أن الحاجة إلى فرص للرعاية خارج المنزل ستزداد في الأجلين القصير والطويل. وأوصت اللجنة، في تقريرها الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٥. باتخاذ استراتيجية مزدوجة لتنفيذ نماذج "المدارس النهارية مع نبذة عنها" و"موائد الغذاء والدروس الخصوصية/رعاية الطلاب في البلديات". وفيما يتصل بالنموذج الأول، قررت الحكومة، في أيار/مايو ٢٠٠٦، إنشاء مدرسة تهارية أو مدرسة لجزء من النهار في كل من المنطقتين الموجودتين في لختنشتاين قبل السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وذلك بالتعاون مع البلديات. وسيدمج كل من رياض أطفال والمدرسة الابتدائية في تلك المدارس. وبالنسبة للنموذج الثاني، أوصت اللجنة بأن تتولى البلديات جهود التنسيق والتنمية مع تركيز الاهتمام على

(٣٠) الأمر الصادر في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن تنظيم المدارس العامة (أمر تنظيم المدارس) الجريدة القانونية للختنشتاين، ٢٠٠٤، العدد ١٥٤.

(٣١) تقرير عن تقدير الاحتياجات بعنوان "Day structures and care outside the home – Situation and needs" وضعه رؤساء مجالس المدارس البلدية مع مديري رياض الأطفال والمدارس الابتدائية ومديري المدارس الثانوية.

تشجيع المهارات الاجتماعية الثقافية واللغوية للطلاب وإدماج الأطفال من الأسر المهاجرة ودعم الوالدين الوحيدين والوالدين العاملين.

واتخذت عدة تدابير لتيسير عودة المرأة إلى القوة العاملة. وفي صيف ٢٠٠١، أكملت الدراسة الاستقصائية المعنونة "تخطيط وتحقيق العودة، على الوجه الأمثل". واستنادا إلى التوصيات الواردة في هذه الدراسة، وضع مكتب تكافؤ الفرص تدابير للعائدين، وللموظفين والإدارة. وأعد المكتب مبادئ توجيهية لأرباب العمل بشأن نجاح عودة المرأة إلى سوق العمل. وبالنسبة للعائدين أنفسهم، وضعت قائمة حصرية مع نصائح خاصة بطلبات العمل في الكتيب الإعلامي المعنون "عدد خاص لمكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة. - العودة إلى القوة العاملة". كما يقدم مركز الإرشاد المهني الإرشاد الوظيفي المتميز لكل فرد، بالبحان، للعائدين. ويشمل الإرشاد تقييما شخصيا، بما في ذلك تقييم للأفضليات النفسية والمواهب.

وقام فريق مشروع "صور الرجال"، بالتعاون مع شركاء مختلفين في المشروع، بتنظيم اجتماع الخبراء المعنون "الأسرة والوظيفة: تحديات مشتركة - حلول مشتركة" الذي تناول التوفيق بين الأسرة والوظيفة. وقد تألفت المجموعة المستهدفة من المسؤولين عن الموارد البشرية، أساسا. وعرض الخبراء الحاضرون ما يواجهه الموظفون وأرباب العمل من احتياجات وأعباء وعقبات في مجال التوفيق بين الأسرة والوظيفة. كما بينوا مزايا تقسيم العمل المنزلي والعمل الوظيفي بالنسبة للموظفين وأرباب العمل.

وحقق مؤتمر المساواة بين الجنسين لكانتون سويسرا الشرقية وإمارة لختنشتاين أول مشروع مشترك لهما من خلال معرضهما المتنقل المعنون "التوازن بين الأسرة والوظيفة". ويقدم المعرض حالة تقسيم العمل العائلي والوظيفي بين الأزواج في الأسر المعيشية في سويسرا الشرقية ولختنشتاين، ولماذا تبدو مرافق رعاية الأطفال معقولة من منظور الاقتصاد الوطني، والخبرات الإيجابية للشركات مع تطبيق تدابير صديقة للأسرة: وتجول المعرض في أماكن مختلفة في لختنشتاين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

التأمينات الاجتماعية

يعتبر تفكير المرأة في وضعها المالي في الشيخوخة من الأمور ذات الأهمية البالغة فلا يمكن توفير مستوى معيشي يزيد عن مستوى الكفاف في الشيخوخة إلا عن طريق استمرار المرأة في العمل، سواء بذاتها أو بصورة غير مباشرة، عن طريق زوجها. فترتيبات الأمن المالي للشيخوخة يجب أن تعتمد على حالة الأسرة والتوظيف. وفي لختنشتاين، يقدم مكتب

الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة المشورة الشخصية، خاصة من أجل المرأة. وقد نظم مكتب تكافؤ الفرص، بالتعاون مع مكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة أمستين إعلاميتين، في سنة ٢٠٠٣، عن موضوع "تأمين الدولة عند الشيخوخة والباقي على قيد الحياة". وفي الأمسية الأولى، عرض موضوع "تأمين الدولة ضد الشيخوخة والباقي على قيد الحياة" بوصفه العماد الأول لنظام المعاشات التقاعدية والتوفير الخاص (العمادان الثاني والثالث). ويعرض كتيب "التأمين ضد الشيخوخة - ما يلزم أن تعرفه المرأة"، نموذج الدولة لنظام التأمين ضد الشيخوخة والباقي على قيد الحياة" القائم على ثلاثة أعمدة وحالة تأمين المرأة ضد الشيخوخة وفقا لمراحل عمرها، مع توفير معلومات هامة عن الاتصالات الممكنة.

أنشطة البحوث

تمشيا مع الاقتراحات التي قدمتها اللجنة بمناسبة عرض التقرير الدوري الأول، قامت لختنشتاين بدعم أنشطتها البحثية. وفي فترة شتاء ٢٠٠٥-٢٠٠٦، استضاف معهد لختنشتاين سلسلة محاضرات معنونة "الرجل والمرأة في مجال التعليم والوظائف والسياسة". وقدمت ورقات البحث التالية: "التغيرات التي طرأت على توظيف المرأة: الخدمة أو العمل بأجر" ومن إعداد جوليا فريك الحاصلة على ليسانس الفلسفة، و"التطور المهني بعد المدرسة الإعدادية (Realschule)، الراغبات والحقيقة" من إعداد مارتينا شوش، طالبة ليسانس الفلسفة، و"المديرات في لختنشتاين: الأبناء أو الوظيفة" من إعداد سونيا هيرش، طالبة، الحاصلة على ماجستير الفلسفة، و"المرأة، الرجل، الإنسان: منظور للمساواة" من إعداد الدكتور ويلفرد ماركسر.

المادة ١٢ - الصحة

تنقيح قانون التأمين الصحي

ثم تنقيح قانون التأمين الصحي للختنشتاين، مرة أخرى، في سنة ٢٠٠٣، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المقرر إدخال تعديلات إضافية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويعد تنقيح سنة ٢٠٠٣، يسمح لعدد محدد من الأطباء المحليين والدوليين، تم تحديدهم على أساس تحليل للاحتياجات، المطالبة بأنعابهم من خلال المشاريع الإلزامية للتأمين الصحي. وأدخلت عدة تدابير لمراقبة النفقات والحد منها، في قطاع التأمين الصحي.

وتم تمديد الإعفاء من الأقساط بالنسبة للأطفال والمساهمة في نفقات حاملي سندات التأمين ذوي الدخل المنخفض بحيث يشمل نظام التأمين الصحي الإلزامي بالكامل. ويستطيع المشتركين في التأمين تقديم طلب لتخفيض اشتراكاتهم، على استمارة رسمية، إلى الإدارة

البلدية التابع لها محل الإقامة أو العمل. ويحسب تخفيض الاشتراكات على أساس الدخل الخاضع للضريبة واشتراك التأمين الصحي الإلزامي محسوبا على أساس متوسط وطني. وظلت الاشتراكات الحكومية المنطبقة على ما هي عليه، دون تغير. واستمر أيضا إعفاء الأطفال من الاشتراك في التكاليف وتخفيض تكاليف الاشتراك بالنسبة للمتقاعدين والمصابين بالأمراض المزمنة.

ومع التعديلات الإضافية المقررة لقانون التأمين الصحي، ستنفذ توصيات مفوض حماية البيانات الخاصة بتوفير قواعد أدق بالنسبة لوظيفة ومسؤوليات مفتش الصحة في الختنشتاين. وسوف تنظم القواعد ذات الصلة الإفصاح عن معلومات خاصة بالأدوية من جانب مقدمي الخدمات إلى نظم التأمين أو المفتشين الطبيين وسيجري استكمال الأحكام الخاصة بتجهيز البيانات الشخصية وإبلاغها.

الرعاية الوقائية وتنظيم الأسرة

يتلقى الأشخاص من سن ١٧ إلى ٧٠ سنة دعوة تحريرية من مكتب الصحة العامة من أجل إجراء كشف وقائي، كل خمس سنوات. وتتلقى المرأة دعوة إضافية كل سنتين ونصف من أجل إجراء كشف وقائي نسائي. ويشمل هذا الكشف استشارة بشأن تنظيم الأسرة، إن لزم الأمر. وتقوم عيادة الطبيب بترتيب كشوف المتابعة. ويمكن للأشخاص الذين تجاوزوا سن الـ ٧٠ الاستمرار في الاشتراك في الكشوف الوقائية، بناء على طلبهم. وهذه الكشوف طوعية ومجانية. والوصول إلى تنظيم الأسرة مكفول للجميع كجزء من نظام الصحة العامة. وتقدم دائرة الإرشاد الخاص بالحمل المشورة المتخصصة والشخصية في حالة الحمل غير المرغوب فيه، إلى جانب تقديم الدعم للأمهات أثناء الحمل وبعده. وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى المرأة المساعدة الطبية والنفسية من الأطباء وأخصائيي العلاج. وتغطي نظم التأمين الصحي جزءا من تكاليف هذه التدابير. ولا تغطي الأموال العامة وسائل منع الحمل في الختنشتاين.

وتعقد جمعية السرطان في الختنشتاين اجتماعا شهريا من أجل المصابات بسرطان الثدي.

الإجهاض

يخضع الإجهاض لعقوبة صارمة، باستثناء الحالات التي تتعرض فيها الأم الحامل لخطورة شديدة، وحالات الحمل في سن أقل من ١٤ سنة. ووفقا لتقديرات الأطباء، تجرى نحو ٥٠ عملية إجهاض في الخارج كل سنة. والرأي السائد على نطاق واسع هو أن العقاب

لا يعتبر حماية فعالة للحياة الناشئة. وقد عالج فريق عامل يضم الأطباء والرابطة المهنية للأطباء النفسانيين، والكنيسة الإنجيلية، والاتحاد النسائي، والمرأة في حزب المواطنين التقدميين، وقائمة الناخبين الأحرار، ومكتب الشؤون الجنسية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة، علاجا مستفيضا موضوع الخلافات الخاصة بالحمل على مدى السنتين الأخيرتين، وهو يبحث عن حلول مستدامة ونقطة التركيز هي حماية الحياة قبل الميلاد، وحماية المرأة الحامل وعدم تجريم هذه المسألة.

وتشمل التوصيات الخاصة بالتقرير الدوري الأول المقدم من لختنشتاين، دعوة إلى بحث الصلة بين القوانين الصارمة الخاصة بالإجهاض والارتفاع المفترض لعدد الأطفال المولودين خارج رباط الزوجية. ولا يوجد ما يشير إلى وجود صلة سببية بين حالة القوانين وعدد الأطفال المولودين خارج رباط الزوجية. وفي خلال السنوات الخمس الأخيرة، ولد خمس الأطفال المولودين في لختنشتاين خارج رباط الزوجية^(٣٢). وتوضح المقارنة بالبلدان المجاورة أن هذا الرقم ليس مرتفعا بشكل مزعج ويمكن عزوه، على الأرجح، إلى الارتفاع العام في نسبة التسامح في الارتباطات غير الزوجية، خلال العقود الأخيرة. وفي سنة ٢٠٠١، ولد ١٧,٥ في المائة من الأطفال، في لختنشتاين خارج رباط الزوجية، وبلغت هذه النسبة ١١ في المائة في سويسرا و٣٣ في المائة في النمسا، و٢٣ في المائة في ألمانيا، و٢٢ في المائة في لكسمبرغ^(٣٣).

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، قدمت مبادرة "من أجل الحياة" وكانت تحمل ١٨٩١ توقيعاً. ودعت المبادرة إلى إدراج حماية الحياة البشرية ابتداء من منع الحمل إلى الوفاة الطبيعية" بصورة شاملة، في الدستور على اعتبار أنها مسؤولية من مسؤوليات الدولة. ووضعت المجموعات البرلمانية للأحزاب السياسية الثلاثة اقتراحاً مضاداً على أساس أن الصيغة التي اختارها واضعو المبادرة تركت أسئلة كثيرة جداً دون ضوابط. وتضمن الاقتراح المضاد مادة جديدة، المادة ٢٧ مكرراً، للدستور، بعنوان "الحقوق العامة لمواطني لختنشتاين والتزاماتهم" وهي تجسد احترام كرامة الإنسان وحمايتها، وحظر المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، وحق كل شخص في الحياة وحظر عقوبة الإعدام. وفي الاقتراح العام الذي أجري بشأن الاقتراحين في الفترة ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أيد ١٨,٧

(٣٢) انظر مكتب الشؤون الاقتصادية. الإحصاءات العائلية ٢٠٠١-٢٠٠٤. كانت النسبة المئوية للأطفال المولودين خارج رباط الزوجية ١٧,٥ في المائة في ٢٠٠١، و١٥,٢ في المائة في ٢٠٠٢، و١٨,٤ في المائة في ٢٠٠٣، و٢٠,٨ في المائة في ٢٠٠٤.

(٣٣) Höpflinger, François: Familiengründung im Wandel – im europäischen Vergleich. Sociological Institute, University of Zurich.

في المائة من الناخبين مبادرة "من أجل الحياة"، بينما اعتمد الاقتراح المضاد المقدم من البرلمان بحصوله على ٧٩,٣ في المائة من الأصوات. وعدل الدستور بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٣٤).

منع الحمل والوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

يقدم مكتب الشؤون الجنسية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية برامج إعلامية مختلفة، بالإضافة إلى الإرشاد فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويوفر المكتب الإرشاد المناسب في المدارس ومراكز الشباب للفتيات في سنة البلوغ. ويشمل مضمون عمله في مجال الشباب مواضيع التربية الجنسية ومنها أول حالات الطمث والعلاقات بين الشركاء والعادة السرية، وأول اتصال جنسي واللواط والمواد والصور الإباحية. وتقدم دورات دراسية عن التطور الجنسي للمرأة تحت عنوان "رغبة بغير إحباط". وتقدم دورة للأزواج عن "الجانب الحسي والجنس في العلاقات طويلة الأجل" معلومات خاصة بالجنسين للنساء والرجال.

ويقدم مكتب المسائل الجنسية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية "أيام القوة للفتيات" و"أيام القوة للفتيان" ودار غوتنبرغ. وتقدم هذه الفرص الملائمة لكل جنس على حدة، للفتيات والفتيان الذين يمرون بمرحلة البلوغ. وتغطي "أيام القوة للفتيان" للذكور من سن ١٢ و ١٣ سنة المناطق الأربع للمعلومات الخاصة بالجسم والتغيرات التي تحدث عند البلوغ، والتعامل مع العدوان، وصور لأدوار الذكور في الحياة، والجانب الجنسي، ووسائل منع الحمل والحماية في إطار العلاقات. وخلال أيام القوة للفتيات، تتناول الفتيات من سن ١١ إلى ١٣ سنة مواضيع مثل الصداقة، "جسدي"، البلوغ، الطمث وقذف المني. والهدف المتوخى هو زيادة الوعي، وتحسين قدرات الاتصال وتوسيع الكفاءة في السلوك. وجاء مشروع أيام القوة للفتيان/أيام القوة للفتيات في المرتبة الثانية للمشاريع المختارة للحصول على جائزة المساواة بين الجنسين في ٢٠٠٤.

وتقوم لختنشتاين بدعم مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) من خلال اشتراكات سنوية في برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأكدت السيدة ريتا كير - بك، وزيرة خارجية لختنشتاين، التزام بلدها المستمر بمكافحة الفيروس/الإيدز في اجتماع

(٣٤) القانون الدستوري الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/يناير ٢٠٠٥، المعدل لدستور ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١ (كرامة الإنسان والحق في الحياة)، الجريدة القانونية للختنشتاين، ٢٠٠٥، العدد ٢٦٧.

الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالإيدز الذي انعقد في نيويورك في الفترة ١-٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وبالإضافة إلى ذلك، تقوم دائرة التنمية في لختنشتاين بدعم مجموعة واسعة النطاق من المشاريع الرامية إلى كبح انتشار الإيدز في البلدان الإفريقية، وتقوم أيضا بتمويل مشاريع أخرى متصلة بصحة المرأة، ومنها حملات التغذية والحملات الخاصة بصحة الأمهات والأطفال (انظر المساهمات المقدمة من لختنشتاين لمشاريع المرأة، التذييل ٢).

المخدرات وبرامج إعادة التأهيل

لم تحدث تغيرات في الاتجاهات الأساسية بالمتعلقة باستهلاك المخدرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، تظل نسبة المدخنين في تزايد، خاصة بين الشباب من سن ١٥ و١٦ سنة. ونسبة استهلاك الكحول وإساءة استعمال المخدرات بين الشباب أعلى منها بين الشابات، بشكل ملحوظ، بينما يزداد انتشار إساءة استعمال العقاقير الطبية المخدرة بين الشابات. وتقدم برامج إعادة التأهيل الخارجية في المستشفيات والمؤسسات العلاجية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمرضى أيضا الاستفادة من برامج إعادة التأهيل المتوفرة في البلدان المجاورة للختنشتاين.

المادة ١٣ - مجالات أخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية

على الرغم من أن لختنشتاين بلد غني، هناك قطاعات من السكان دخلها منخفض. ذلك أن العائلات ذات الوالد الوحيد (وخاصة الأمهات الوحيدات) فضلا عن العائلات ذات الأطفال العديدين ووالد وحيد يعمل فقط، تواجه مشاكل مالية باستمرار. ولذلك يتم دعم الأسر في لختنشتاين من خلال تدابير مختلفة (انظر الملاحظات المتصلة بالمادة ٥ (ب)).

فيإذا كان دخل الأبوين لا يكفي لتغطية نفقات المعيشة لأفراد الأسرة، رغم الإعفاءات المذكورة في إطار المادة ٥ (ب)، يستطيع الأشخاص المتضررون تقديم طلب للحصول على دعم الدخل (الإعانات) من الدولة، ويحدد الدعم المالي على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الإنفاق المعقول لجهود الأسرة ذاتها ومواردها.

والمشاركة في الحياة الثقافية والتقدم العلمي مكفولة للمرأة والرجل في البلد، على قدم المساواة. ويقوم المجلس الاستشاري الثقافي بدور هام في تشجيع الدولة للثقافة، وذلك بوصفه لجنة استشارية قبل الحكومة، ويدعم تشجيع الأنشطة الثقافية وتنسيقها والإعلام عنها وتوثيقها. ويتولى المسؤولية عن إدارة موارد مؤسسة "برولختنشتاين" واستخدامها، وهي مؤسسة مستقلة تخضع للقانون العام. ويتألف أهم نشاط للمجلس الاستشاري الثقافي من استعراض طلبات الحصول على الدعم من الدولة. ويقدم مكتب الشؤون الثقافية، المنشأ في

سنة ١٩٩٩، المشورة لوزير الشؤون الثقافية والمجلس الاستشاري الثقافي حول الوفاء بمسؤولياتهم. وينفذ مشاريع ثقافية مختلفة، علاوة على ذلك. ومكتب الشؤون الثقافية ممثل في اللجنة التوجيهية لمراعاة تعميم المنظور الجنساني وبالتالي فهو يشارك بنشاط في تنفيذ سياسة لختنشتاين للمساواة بين الجنسين. ويشارك مكتب الشؤون الثقافية في مشروع "LänderGender" الذي ينفذ عبر الحدود والمعني بتنفيذ مراعاة تعميم المنظور الجنساني في الإدارات العامة (انظر الملاحظات المتصلة بالمادة ٢) مع تنفيذه على غرار مثال "فتح استديو للفنانين في برلين وتشغيله". ويتمثل الهدف في إنشاء استديو للفنانين يوفر البيئة المثلى للنساء والرجال على السواء. وبهذا الأسلوب، يتاح للفنانين من لختنشتاين فرصة ابتكار وتقديم أعمال في الخارج. وسيجري تقدير للاحتياجات بين الفنانين، في سنة ٢٠٠٦، من خلال استبيان. وتهدف الدراسة، بصورة عامة، تحديد ما إذا كان للنساء والرجال طلبات مختلفة بالنسبة للاستديوهات. ويمكن تصور وجود رغبات مختلفة فيما يتصل بموقع الاستديو وسهولة الوصول إليه، والنظم السائدة فيه، وإمكانيات العناية بالأطفال في الاستديو أو المناطق المحيطة به، مع وجود آراء مختلفة حول تكاليف الايجار، نظرا لاختلاف الخلفيات بين النساء والرجال. وسوف يأخذ الاستبيان المستخدم في تقدير الاحتياجات هذه الجوانب في الاعتبار.

المادة ١٤ - النهوض بالمرأة في المناطق الريفية

ليس هناك مجال للنهوض بالمرأة في المناطق الريفية داخل لختنشتاين، نظرا لصغر حجم البلد وتمثاله من الناحية الهيكلية، وإن كانت هناك مشاركة كبيرة في هذا المجال، على الصعيد الدولي. وتعمل دائرة تنمية لختنشتاين في مجال التعليم والصحة والتنمية الريفية، في الريف، بصورة أساسية. وتقوم الدائرة بمشاريع تستهدف المرأة على نحو محدد، بوصف ذلك جزءا من التركيز على التنمية الريفية. وعلى سبيل المثال، قامت الدائرة بالنهوض بالمرأة في السنغال، في مجال صيد الأسماك، في منطقة تيس، دعمت مشاريع المرأة للمنظمة الهندية للمعونة في هالكارني، بالهند، وشجعت عدد مشاريع لحفر الآبار في آسيا وأفريقيا (انظر المساهمات المقدمة من لختنشتاين إلى مشاريع المرأة، التذييل ٢).

رابعا - التذييلات

يمكن الحصول على جميع النصوص القانونية الخاصة بلختنشتاين من الإنترنت، على الموقع www.gesetze.li (بالألمانية فقط)

- خطة تنفيذ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) لسنة ٢٠٠٥.

- المساهمات المقدمة من لختنشتاين إلى مشاريع المرأة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.
- Geser-Engleitner, Erika: Weil Wände nicht reden können ... schützen sie die Täter. Gewalt in Paarbeziehungen. Eine empirische Untersuchung in Vorarlberg (Österreich), Fürstentum Liechtenstein und Kanton Graubünden (Schweiz), .Bregenz 2003.

المساهمات المقدمة من لختنشتاين إلى مشاريع المرأة ٢٠٠٣-٢٠٠٥

٢٠٠٣

المشروع	السويسري	البلد	قيمة المساهمة بالفرنك
مشروع لتعزيز حقوق المرأة وإقامة الشبكات	١١ ٦٢٥	أرمينيا	
مشروع لتعزيز حقوق المرأة	١١ ٦٢٥	جورجيا	
مشروع لمنع العنف ضد المرأة	١١ ٦٢٥	القوقاز	
تدريب الممرضات المحليات	١٠ ٠٠٠	ألبانيا	
العناية النفسية بالنساء والأطفال الذين صدمتهم الحرب	٨٠ ٠٠٠	البوسنة - الهرسك	
المؤتمر العالمي الثالث المعنون "الاتصال بالعناية المتزلية"، تقديم الدعم المالي للمشاركين من أوروبا الشرقية	٢٣ ٠٠٠	رومانيا - بلغاريا - مولدوفا - أوكرانيا - جورجيا	
مساهمة في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	١٠ ٠٠٠	-	
مشروع الرعاية الصحية المتبادلة في منطقة سوكري والمناطق المجاورة	٢٠٠ ٠٠٠	بوليفيا	
النهوض بالمرأة من خلال تعليم القراءة والكتابة والرعاية الطبية في منطقة سوكري	٧١ ٩٠٤	بوليفيا	
مشروع EDUCA، تحسين التعليم في المدارس الحكومية في بيرو	٢٩٢ ٦٩١	بيرو	
مشروع APROBIF: مركز "قلب يسوع" للرعاية النهارية (Corazón Jesus)	٥٦ ٩٥٥	بيرو	
الوقاية من سوء التغذية بالنسبة للأطفال الرضع والنساء الحوامل والمرضعات	١٢٠ ٠٠٠	كولومبيا	
تعليم المرأة وتدريبها	٦١ ٠٠٠	موزامبيق	

برنامج تدريبي ومشروع للري	١٤٦ ٥٩٧	زمبابوي
المشروع الصحي المتكامل في الهياكل الملاوية.مناطقتي ليلونغوي وزومبا	٤٠٠ ٠٠٠	ملاوي
مشروع AFED: محور أمية المرأة وتعليمها وإدماجها اقتصاديا	١٠٠ ٠٠٠	بور كينا فاسو
مشروع OCCA: التدريب المهني الأساسي والمتقدم في خطة الباريو ٣٠٠٠/سانتا كروز	١٢٩ ٥٠٥	بوليفيا
برنامج بوليفيا الوطني	٦٠ ٠٠٠	بوليفيا
مرتبات لمركز التعليم CEFOI	٣١ ٨٧١	بوليفيا
التربية الصحية في منطقة الراما	٤٣ ٢٠٠	نيكاراغوا
خدمات الرعاية الصحية في منطقة شيوري	٢٨٥ ٠٠٠	موزامبيق
مشروع AMREF: عمليات الكشف لحالات الملاريا المحلية في منطقة بوزي	٢٤٦ ١٢٦	موزامبيق
مشروع كارا الإرشادي: العناية الخارجية للمصابين بالإيدز في شوما	٢٥٧ ٣١٧	زامبيا
محفل العمل الشعبي: مركز تعليم كابلاك CABLAC في نيغا - نيغا	٦٤ ٣٦٣	زامبيا
التغذية وصحة الأمهات والأطفال في طوغان وكينيدوغو	١٣٠ ٠٠٠	بور كينا فاسو
مشروع ADDI: محور الأمية والتنمية الريفية	٣٧ ٠٠٠	بور كينا فاسو
مشروع MBDHP: أنشطة حقوق الإنسان للمرأة	٧٠ ٠٠٠	بور كينا فاسو
مشروع ZAKA: محور الأمية والتنمية الريفية	٣٧ ٥٠٠	بور كينا فاسو
حملة محور الأمية والتعليم	٥٤ ٠٠٠	بور كينا فاسو
مشروع SNEA-B دعم اتحاد المعلمين	٦٤ ٠٠٠	بور كينا فاسو
صندوق للمشاريع الصغيرة EO/LEDII	٢٢ ٩٢٢	مالي

دار الثقة للبغايا	١٤٥ ١٧٤	مالي
خدمات الإيدز والوقاية من هذا المرض	٤١ ٣٦٠	السنغال
تحسين الانتاج الزراعي في كيساني	٢١٩ ٨٥٤	السنغال
مشروع EDUVITA، التعليم مدى الحياة	٤٠ ٠٠٠	بيرو
تشجيع زراعة القطن البيولوجي (bio-cotton)	١١٠ ٠٠٠	مالي
صندوق المشاريع الصغيرة EO/LED	٣٦ ٠٣٥	مالي
مشروع PADORF، الزراعة المستدامة	٣١ ٥٦٣	السنغال
مشروع PEFEM: دعم المرأة في مجال صيد الأسماك	٨٥ ١٩٢	السنغال
مدرسة إعدادية للبنات في سان أغناسيو دي فلاسكو	٣١٧ ٦١٠	بوليفيا
	٤ ١٦٦ ٦١٤	المجموع

٢٠٠٤

البلد	قيمة المساهمة بالفرنك السويسري	المشروع
أفغانستان	٤٧ ٤٠٠	مركز للرعاية النهائية في أكاديمية الشرطة
أفغانستان	٣٥ ٤٢٢	مركز للرعاية النهارية في أكاديمية الشرطة (مساهمة إضافية)
أفغانستان	١ ٠٠٠	دار الحماية للمرأة في باميان
أوكرانيا	٣٠ ٨٠٠	برنامج نموذجي لمكافحة الاتجار بالبشر في أوكرانيا
	١٠ ٠٠٠	مساهمة سنوية في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
بوليفيا	١٣٠ ٠٠٠	مشروع OCCA: التدريب المهني الأساسي والمتقدم في خطة الباريو ٣٠٠٠

بوليفيا	٩٢ ٠٠٠	مشروع CIMES: مشروع الرعاية الصحية المتبادلة في منطقة سوكري والمناطق المجاورة
بوليفيا	٦٠ ٠٠٠	برنامج بوليفيا الوطني
بوليفيا	٢٠ ٩٦٦	مرتبات لمركز التعليم CEFOI
بيرو	٢١٦ ٦٦٧	الدعم المؤسسي، Tarea
بيرو	٢٥٠ ٠٠٠	مشروع EDUCA، تحسين التعليم في المدارس الحكومية في بيرو
بيرو	١١٢ ١٥٣	المشروع EDUVITA، التعليم من أجل الحياة الصحية
كوستاريكا	٢٢٥ ٠٠٠	مشروع المدرس في المنزل والقنوات الثقافية الصغيرة
هايتي	٣٦ ٩٦٠	إعادة تأهيل الأطفال المصابين بسوء التغذية
موزامبيق	٩٤٠ ٠٠٠	الرعاية الصحية لمنطقة شيوري
موزامبيق	٢٠٠ ١٠٠	البرنامج التعليمي في مابوتو وكابو دلغادو
زمبابوي	٦٧ ٤٧٠	مركز المرأة في لوبان
زمبابوي	١٠٣ ٩٥٠	المركز التعليمي للمرأة التي تمر بمحنة
زامبيا	١٣ ١٧٦	البرنامج التعليمي في نيغا نيغا
ملاوي	٣٢٨ ٢٥٠	المشروع الصحي المتكامل
بوركينافاسو	١٣٠ ٠٠٠	التغذية وصحة الأمهات والأطفال
بوركينافاسو	٥٣ ٠٠٠	مشروع ADDI، محو الأمية والتنمية الريفية
بوركينافاسو	٥٠ ٠٠٠	حقوق الإنسان للمرأة
بوركينافاسو	٣٧ ٥٠٠	مشروع ZAKA - محو الأمية والتنمية الريفية
بوركينافاسو	٥٤ ٠٠٠	حملة محو الأمية والتعليم
بوركينافاسو	٦٠ ٠٠٠	دعم اتحاد المعلمين
مالي	٩٠ ٠٠٠	تشجيع زراعة القطن البيولوجي في مالي

صندوق المشاريع الصغيرة EO/LED	٢٦ ٨٧٠	مالي
الأمن الغذائي في قرية بورا	١١٥ ٨٠٠	النيجر
الزراعة المستدامة في منطقة فيميلا	٨٠ ٠٥٢	السنغال
استخدام المرأة للمياه الساحلية بأسلوب صديق للطبيعة	١٤٣ ٨٢٩	السنغال
برنامج لتشجيع العلاج بالأعشاب	٦٩ ٤٨٨	السنغال
النهوض بالمرأة في منطقة تيس	٥٦ ٩٤٠	السنغال
تشجيع زراعة القطن البيولوجي في السنغال	١٥٠ ٠٠٠	السنغال
	٤ ٠٣٨ ٧٩٣	المجموع

٢٠٠٥

المشروع	قيمة المساهمة بالفرنك السويسري	البلد
مساهمة سنوية في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	١٠ ٠٠٠	
مساهمة سنوية في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	١٠ ٠٠٠	
مكافحة العنف ضد المرأة من أجل منع الاتجار بالبشر	١٥ ٤٠٠	
الاجتماع السنوي الأول للوحدة خاصة لمكافحة الاتجار بالبشر التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا	٤ ٦٢٠	
المساعدة المقدمة إلى ضحايا الأعاصير، المشروع الخاص بالأحوال الصحية للإنسان	٢٠ ٠٠٠	غواتيمالا
مشروع OCCA: التدريب المهني الأساسي والمتقدم في خطة الباريو ٣٠٠٠	١١٨ ٦١٣	بوليفيا
مشروع CIMES: مشروع الرعاية الصحية المتبادلة في منطقة سوكري والمناطق المجاورة	٨٦ ٦٨٤	بوليفيا

مركز تعليم المرأة في غرانجا هوغار	١٣١ ٤٨٦	بوليفيا
برنامج بوليفيا الوطني، التعليم والصحة	٧٠ ٠٠٠	بوليفيا
برنامج بوليفيا الوطني، التعليم والصحة	٧٠ ٠٠٠	بوليفيا
مرتبات لمركز تعليم CEFOI	١٢ ٦٧٥	بوليفيا
مشروع حياة المرأة دون عنف منزلي وجنسي	٧٢ ٣١٢	بوليفيا
مشروع حياة المرأة دون عنف منزلي وجنسي	١٠٢ ٩٢٧	بوليفيا
الدعم المؤسسي: Tarea	٢١٦ ٦٦٧	بيرو
مشروع EDUCA: تحسين التعليم في المدارس الحكومية في بيرو	٢٢٢ ٢٢٢	بيرو
المشروع EDUVITA، التعليم من أجل الحياة الصحية	١٥٦ ١٠٠	بيرو
أنشطة المدرس في المنزل، أمريكا الوسطى	٨١ ٢٧٥	أمريكا الوسطى
إعادة تأهيل الأطفال المصابين بسوء التغذية	٣٤ ٥٠٥	هايتي
تجديد الأنشطة الاجتماعية Amparo	١٢٠ ٠٠٠	البرازيل
الرعاية الصحية لمنطقة شيوري	٥٠٠ ٠٠٠	موزامبيق
الوقاية من الإيدز والحياة الإيجابية والتمكين	١٨٦ ٧٧١	موزامبيق
البرنامج التعليمي في مابوتو وكابو دلغادو	٢٥٦ ٥٠٠	موزامبيق
البرنامج التدريبي والري	٨٨ ٧٦٠	زمبابوي
المركز التدريبي في المنطقة الجنوبية من زامبيا	٦٥ ١٧٨	زامبيا
مشروع الصحة المتكامل	٣٦٠ ٠٠٠	ملاوي
صحة الأمهات والأطفال وتغذيتهم	٢٠٢ ٩٥٠	بوركينافاسو
برنامج تنمية المناطق الريفية	٢٧٥ ٠١٧	بوركينافاسو
تشجيع زراعة القطن البيولوجي	٦٨ ٤٠٠	مالي
تعزيز منظمات المجتمع المدني	٨٠ ٠٠٠	مالي

الأمّن الغذائي في قرية بورا	١١٥ ٨٠٠	النيجر
التنمية المستدامة في منطقة فيميلا	٣٢ ٠٢٣	السنغال
دعم المرأة في مجال صيد الأسماك	١٣٨ ١٢٧	السنغال
النباتات الطبية وطب الأعشاب التقليدي	١٩٣ ٤٤٥	السنغال
النهوض بالمرأة في منطقة تيس	٦٣ ٧١٥	السنغال
تشجيع القطن البيولوجي	١٥٠ ٠٠٠	السنغال
الإدارة المستدامة للموارد في نوتو وتاسيتي	٧٥ ٠٠٠	السنغال
خدمات الرعاية المتزلية في العضاميات	٥٠ ٠٠٠	طاجيكستان
	٤ ٤٥٧ ١٧٣	المجموع

المجموع ٢٠٠٣-٢٠٠٥: ١٢ ٦٦٢ ٥٨٠ فرنكا سويسريا